جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

محاضرات في مقياس: حوكمة الشركات

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص:

- إدارة مالية

إعداد:
د. زياني عبد الحق

الفهرس:

الموضوع:	الصفحة
الفهرس	V-I
مقدمة	
الفصل الأول: الفساد الإداري والمالي	02
مقدمة	02
1- مفهوم الفساد	02
1-1 أشكال الفساد وأنماطه.	03
2- الفساد الإداري.	03
1-2 مفهوم الفساد الإداري .	03
2-2 الاثار السلبية للفساد الإداري.	04
1-2-2 أثار الفساد الإداري على الاقتصاد.	04
2-2-2 أثار الفساد الإداري على السياسة الادارية.	04
3-2-2 أثار الفساد الإداري على السياسة	04
3- الفساد المالي	04
3-1 الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي .	04
2-3 مفهوم الفساد المالي.	04
3-3 أسباب الفساد المالي.	05
1-3-3 الأسباب الشخصية.	05
2-3-3 الأسباب الاجتماعية والبيئية.	05
3-3-3 الأسباب السياسية.	05
4-3 مظاهر وأشكال الفساد المالي.	05
1-4-3 الرشوة.	05
2-4-3 تهرب الأموال والاختلاس.	06
3-4-3 التزوير والغش.	06
4-4-3 الاحتيال.	06

3-4-5 الابتزاز.	06
3-5 مكافحة الفساد المالي والإداري.	06
3-6 أهداف مكافحة الفساد.	06
الفصل الثاني: الحكم الراشد	08
مقدمة:	08
1- ماهية الحكم الراشد	08
1-1 نشأة الحكم الراشد	09
1-2 تعريف الحكم الراشد.	10
2-مبادئ وأهداف الحكم الراشد.	11
3- مؤشرات الحكم الراشد.	12
الفصل الثالث: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	16
1- ماهية حوكمة الشركات.	16
1-1 نشأة حوكمة الشركات.	16
1-2 مفهوم حوكمة الشركات.	17
1-3 أهمية وأهداف حوكمة الشركات.	18
2- مبادئ ونظريات حوكمة الشركات.	20
3- نظريات حوكمة الشركات	28
4- مفاهيم عامة لحوكمة الشركات.	30
5- تأثير حوكمة الشركات.	31
6- استراتيجيات حوكمة الشركات.	31
7- التحديات التي تواجه حوكمة الشركات.	32
8- أدوات حوكمة الشركات.	33
9- عوائد حوكمة الشركات.	33
10- ممارسات حوكمة الشركات.	34
11- الجهود الدولية لوضع مواثيق ونماذج وتجارب لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية.	36
11-1المواثيق والتقارير الدولية.	36
11-1-1 المواثيق الدولية لحوكمة الشركات.	36
11-1-2 أولى التقارير المقدمة لتعزيز لحوكمة الشركات	37
الفصل الرابع: الإفصاح المالي وإشكالية حوكمة الشركات	40

مقدمة.	40
1 -علاقة الإفصاح المالي بإشكالية الحوكمة.	40
1-1 مفهوم الإفصاح المالي	40
2-1 واقع الإفصاح المالي في ظل إشكالية الحوكمة	40
الفصل الخامس: الأنظمة المحاسبية وعلاقتها بالحوكمة.	45
1- ماهية الأنظمة المحاسبية.	45
1-1 تعريف النظام المحاسبي وخصائصه.	45
2-1 مكونات النظام المحاسبي.	46
3-1 أهداف النظام المحاسبي.	46
2- حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية.	47
1-2 الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.	47
الفصل السادس: الفضائح المالية وإشكالية الحوكمة.	53
1- الفضائح المالية.	53
1-1 مفهوم الفضائح المالية.	53
2-1 واقع شركة انرون- ENRON-	53
3-1 شركة World com.	55
4-1 فضيحة شركة تايكو.	56
2- إشكالية الحوكمة في ظل الفضائح المالية.	57
3- الإجراءات الرقابية المعتمدة حسب قانون SOX	64
الفصل السابع: نماذج دولية في مجال حوكمة الشركات.	66
1- النموذج الأنجلوسكسوني.	66
2- النموذج الياباني الألماني.	67
3- النموذج الهجين اللاتيني لحوكمة الشركات.	67
1-2 نماذج أخرى لحوكمة الشركات.	68
الفصل الثامن: و اقع حوكمة الشركات في الجز ائر.	77
1- عوامل التي تأثر في حوكمة الشركات في الجزائر.	77
2- إجراءات تحسين حوكمة الشركات في الجزائر.	78
3- تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر .	80
4- الإجراءات المتبعة لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.	81

5- مساعي الدولة الجزائرية لتطبيق حوكمة الشركات.	82
6- التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر .	83
الفصل التاسع: المسؤولية الاجتماعية للشركات.	87
مقدمة	87
1- مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية.	88
1-1 تعريف المسؤولية الاجتماعية.	88
2- أسباب تبني وتطور المسؤولية الاجتماعية.	89
3- المسؤولية الاجتماعية بين القبول والتطور.	90
4- أهمية المسؤولية الاجتماعية.	91
5- مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.	94
6- مراحل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	96
7- مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية .	97
الفصل العاشر: دراسة حالات في حوكمة الشركات - القطاع المصرفي -	99
مقدمة:	99
1- الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية.	99
1-1 مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي.	99
1-2 محددات الحوكمة في المصارف.	100
3- تعزيز ودعم الحوكمة في القطاع المصرفي.	100
4- الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار لجنة بازل 02.	100
5- الحوكمة من منظور الإسلامي.	101
6- معايير حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية بماليزيا.	102
7- علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة البنوك الاسلامية.	102
8- المراجع.	105

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التي تساهم في نجاح الشركات واستدامتها، فهي تشير إلى النظام الذي تتبعه الشركة في إدارتها واتخاذ القرارات، ويشمل ذلك توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين والمجتمع المحيط بالشركة. وتهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في إدارة الشركات. وتشير حوكمة الشركات إلى الإطار الذي يحكم عمليات إدارة الشركة واتخاذ القرارات فيها. وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان ممارسة الشركة أعلى معايير النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة أعمالها، وحماية حقوق المساهمين والموظفين وجميع الأطراف المعنية بأعمالها. كما تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الممارسات والسياسات والإجراءات التي تهدف إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات في الشركة وضمان أن يتم اتخاذ القرارات بنزاهة ومصلحة الشركة وجميع الأطراف المعنية بها. كما تتضمن أيضًا تقييم الأداء وتحديد المخاطر وتنفيذ إجراءات لإدارتها بكفاءة وفعالية.

ويعتبر مفهوم حوكمة الشركات مهمًا جدًا في الأونة الأخيرة، حيث ارتفعت مستويات الوعي بأهمية ممارسات الحوكمة الجيدة في الشركات، وذلك بسبب التغيرات السريعة والمتسارعة في السوق والتحديات المتعلقة بالمخاطر والامتثال القانوني. لذا، يعتبر تطوير نظام حوكمة الشركات ضرورة حتمية لضمان النجاح والاستدامة للشركات في المدى البعيد.

وبناء عليه جاءت هذه المطبوعة التي تضم مجموعة من المواضيع الجوهرية الخاصة بمقياس حوكمة الشركات، قدمت كمحاضرات على شكل فصول موجهة إلى طلبة فروع العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وكذا كل المهتمين والمهنيين. مما يتناسب واحتياجات كل منهم على حد سواء، حيث حرصنا على عرضها بصورة بيداغوجية تتسم بالبساطة في السرد والمنهجية في العرض.

بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه المطبوعة لتمكين الطالب من الفهم الجيد والعميق لمبادئ حوكمة الشركات وإجراءات ممارساتها بصفة عامة وفي ضوء اللوائح والقوانيين المنظمة لها.

الفصل الأول: الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد الإداري والمالي استغلال السلطة أو الوظيفة بشكل غير قانوني أو غير أخلاقي في تحقيق مكاسب شخصية أو مالية. يمكن أن يحدث الفساد في أي مجال، سواء كان ذلك في الحكومة، أو الشركات، أو المؤسسات الخاصة. كما يشمل الفساد الإداري تصريف الواجبات والمسؤوليات المحددة بشكل غير قانوني أو غير عادل، بما في ذلك الرشوة والابتزاز والتحيز والتمييز والتأخير العمد في تنفيذ القرارات والخدمات العامة. بينما يشمل الفساد المالي الاستيلاء على الأموال أو إساءة استخدامها أو إهدارها أو تبديدها بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية.

كما يؤدي الفساد إلى تدهور الخدمات العامة وتضييع الموارد المالية وتآكل المصداقية والثقة في الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة. ويمكن أن يؤثر الفساد بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي يضر بالمجتمع بشكل عام. لهذا السبب، يجب على الحكومات والمؤسسات والأفراد التعرف على خطورة الفساد واتخاذ التدابير اللازمة لمحاربته والحد منه. ويشمل ذلك تعزيز النزاهة والشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتطوير نظم المراقبة والرقابة وتشجيع المشاركة المدنية والمجتمعية.

يعد الفساد من الظواهر المنتشرة عبر العالم والذي تعددت مفاهيمه واشكاله فما هو الفساد وماهي اشكاله؟

1-مفهوم الفساد

يوجد عدة مفاهيم وتعارف حول ظاهرة الفساد يمكن تلخيصها فما يلي:

عرف زيد العربية الفساد بانه " سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح ومكاسب خاصة "

كما أشار حسن أبو حمود أن الفساد يمثل «الأعمال التي يمارسها افراد من خارج الجهاز الحكومي او من داخله تعود بالفائدة على الموظفين فيسمح لهم بالتهرب من القوانين سواء باستخدام قوانين جديدة او بإلغاء قوانين عامة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية».

بينما يرى البعض أنه «جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة قيود الشريعة التي تنظم احكام المال».

كما أن هناك دراسات أشارت إلى أن الفساد يعتبر "استغلال السلطة أو الوظيفة بشكل غير قانوني أو غير أخلاقي في تحقيق مكاسب شخصية أو مالية". ويمكن أن يحدث الفساد في أي مجال، سواء كان ذلك في الحكومة، أو الشركات، أو المؤسسات الخاصة. ويشمل الفساد الإداري تصريف الواجبات والمسؤوليات المحددة بشكل غير قانوني أو غير عادل، بما في ذلك الرشوة والابتزاز والتحيز والتمييز والتأخير العمد في تنفيذ القرارات والخدمات العامة. بينما يشمل الفساد المالي الاستيلاء على الأموال أو إساءة استخدامها أو إهدارها أو تبديدها بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية. ويؤدي الفساد إلى تدهور الخدمات العامة وتضييع الموارد المالية وتآكل المصداقية والثقة في الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي يضر بالمجتمع بشكل عام.

مما سبق يمكننا ان نستنتج ان الفساد هو الانحراف في استخدام صلاحيات النفوذ الافراد استخدامها في اغراض ومصالح معينة.

1-1 : أشكال الفساد وأنماطه:

لقد شكل الفساد على صور مختلفة واحتوى على العديد من المجالات فماهي اشكاله؟

-الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي الى انحطاط في سلوكيات المرء بصورة تجعله لا يحكم عقله الذي ميزه الله به عن غيره.

-الفساد القضائي : هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي الى ضياع الحقوق و تفشي الظلم.

-الفساد السياسي : هو اساة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غي مشروعة.

-الفساد المالي : وهو مجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي.

-الفساد الإداري: يقصد به مجموع الانحرافات الادارية والوظيفية او التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف.

ويمكن التطرق إلى مصطلح الفساد من خلال نوعين أساسين هما الفساد الإداري والفساد المالي.

2- الفساد الإداري

يعتبر الفساد الاداري أحد أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثين لكثرة انتشارها في العالم كما له اثار سلبية على الفرد والمجتمع.

2-1 مفهوم الفساد الاداري:

اختلفت مفاهيم الفساد الاداري من باحث الى اخر الا ان جوهرها واحد.

يشير الفساد الإداري إلى "السلوك الغير قانوني أو الأخلاقي الذي يتعلق بالقيام بأعمال إدارية في القطاع العام، والذي يتسبب في انحراف السلطة العامة عن مهامها وواجباتها، ويؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة والمواطنين، كما يؤثر سلبًا على الاقتصاد والتنمية في الدولة". ويشمل الفساد الإداري عدة أنواع من الانحرافات الإدارية مثل الرشوة والاحتيال والتزوير والتعدي على المال العام والتمييز والاستغلال غير القانوني للسلطة العامة وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على أداء الجهات الإدارية والمؤسسات الحكومية. وتعد مكافحة الفساد الإداري من أهم التحديات التي تواجهها الدول في جميع أنحاء العالم، وتعتبر جهود مكافحتها أساسية لتحقيق النزاهة والشفافية في العمل الحكومي وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

حيث عرف على انه « الإنحراف او التدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة و المحاباة ».

كما عرف ايضا انه « إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة بانتهاك الواجب ملقى على عاتقه »

ومنه نستنتج ان الفساد اداري هو عبارة عن مجموعة من الانحرافات الادارية والتصرفات محرمة.

2-2 الاثار السلبية للفساد الاداري

يؤثر الفساد الاداري على عدة قطاعات منها :

1-2-2 أثار الفساد الاداري على الاقتصاد :

حيث يؤثر الفساد في الاقتصاد على النمو الاقتصادي وذلك عبر تقليل الارباح ويضعف الاستثمار المحلي ويؤثر ايضا على الايرادات العامة مثل خفض قيمة الالتزامات الضريبية دفع رشوة لمفتش ضرائب وجمارك حتى يستفيد من معاملة خاصة وغيرها.

2-2-2 أثار الفساد الاداري على السياسة:

وذلك عبر فقدان الشرعية السياسية لأنظمة الحاكمة ضعف المشاركة السياسية وهذا يؤدي الى عدم استقرار السياسي

3-2-2 أثار الفساد الاداري على السياسة الإدارية :

كما يؤثر الفساد الاداري في الادارة على التنظيم والتخطيط واعاقة جهود الرقابة الادارية تدني اخلاقيات الوظيفية واتشار القيم السلبية.

3- الفساد المالي

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية سريعة الانتشار والتوزيع وهي ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت وجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات وفي كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية وظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية ومعنوية بطرق غير مشروعة.

1-3 الاطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي :

يعد الفساد المالي جريمة لها اثار سلبية على مختلف القطاعات والمجتمعات فهو ظاهرة عالمية سريعة الانتشار عابرة للحدود وأصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام.

2-3مفهوم الفساد المالي:

الفساد المالي يشير إلى الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمال أو الثروة، والتي تتضمن استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة العامة للحصول على مكاسب مالية غير مشروعة أو تجاوز القوانين واللوائح المالية والضريبية، والتي تتسبب في خسارة للموارد العامة أو تضر بمصالح الأفراد أو المؤسسات. وتشمل أشكال الفساد المالي الرشوة والاحتيال والتزوير والتهرب الضريبي والتلاعب في العملات والتداول غير القانوني في الأسهم والعقارات والممتلكات العامة.

يتسبب الفساد المالي في تدهور النظام المالي والاقتصادي للدولة، ويؤدي إلى تدهور الثقة في الحكومة وتفاقم الفقر والعدالة الاجتماعية، ويعيق تنمية الأعمال والاستثمارات، ويؤدي إلى ضعف الخدمات العامة وتراجع جودة الحياة. ولهذا

السبب، تعد مكافحة الفساد المالي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول في جميع أنحاء العالم، وتتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للحد منها وتحقيق النزاهة والشفافية في العمل المالي والاقتصادي.

ويعرف الفساد المالي على أنه "السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم بالمصطلح الوجبات العامة من خلال استغلال المال لتحقيق مصالح خاصة ".

ويقصد به ايضا "الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ".

من هنا يمكن القول أن الفساد المالي هو سلوك يعمل على جمع جميع الانحرافات المالية وخرق القوانين وتشريعات وذلك من أجل تحقيق مصلحة خاصة.

3-3 أسباب الفساد المالي:

الفساد المالي له أسباب متداخلة ومتشابكة بينهما بطريقة مباشرة وغير مباشرة مما جعله شديد الانتشار وصعب التحكم فيه ومكافحته ونذكر اهم أسبابه فما يلي:

3-3- 1الاسباب الشخصية:

تتمثل في الطبيعة الشخصية والقيم الاخلاقية للفرد القائم على تسيير المصالح والمؤسسات العامة فيما اكتسبه عن طريق الوراثة وما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركه من اثار على سلوكه وتصرفاته الابتزاز والطمع والامراض النفسية التي تدفع الفرد الى ممارسة جرائم الفساد والانحراف

3-3-2 الاسباب الاجتماعية والبيئية:

تتمثل هذه الاسباب في مدى تمسك افراد المجتمع بالقسم الاجتماعية والأخلاقية الديني ومدى انتشارها داخل المؤسسات والمنظمات وهذه القم تمنع الممارسات المشبوهة والانحراف والانسياق نحو ممارسة حالات الفساد والمجتمع المتمسك بالقيم الدنية ويكون اقل ميلا للفساد من المجتمعات الاخرى.

3-3 -3 الأسباب السياسية :

تتمثل اهم ملامح هذا البعد في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور ثم سيطرة الدولة على وسائل الاعلام في منظمات المجتمع المدني وعدم استقرار الانظمة التشريعية والقانونية.

3-4 مظاهرواشكال الفساد المالي :

تتنوع وتتعدد أشكال الفساد المالي لتعدد اسبابه وهي كاتلي:

3-4-1 الرشوة :

ويقصد بها اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الاخر فائدة فيقبلها لأداء عمل او الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته

3-4-2 تهرب الاموال والاختلاس:

قيام المسؤولين بتهريب اموال عامة ثم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها الى الخارج والاختلال وخيانة الامانة يقوم بها موظف عام بحيث يدخل في ذمة مال و وظيفته ترجع ملكيته للدولة او الاشخاص اخرين بطرق غير قانونية.

3-4-3 التزوير والغش :

يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع او اخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة او تزوير وثائق كشهدات او النقود.

3-4-4 الإحتيال:

و هو اختراق الانظمة القانونية و تجاوزها من طرف موظف او مسؤول للحصول على مكاسب خاصة و تعود بالمضرة على المال العم و التنظيم الاداري كالتهرب الضريبي.

3-4-5 الإبتزاز :

التهديد والاضرار الفعلي بشخص ما أو ممتلكاته أو بسمعته او بأحد افراد عائلته بهدف الحصول على الاموال والخدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني وعرف هذا الشكل انتشار كبير خاصة في الآونة الأخيرة.

3-6 مكافحة الفساد المالي والاداري

ان أحد اهم اساليب تغيير الدارة وهي مكافحة الفساد وهي تغيير الوضع غير مرغوب فيه وهو الفساد المالي والاداري .

3-7 أساليب مكافحة الفساد الاداري والمالي

من أهم اساليب مكافحة الفساد هي كالتالي:

- التركيز على التربية وذلك عبر غرس تعاليم الدين الحنيف ومقاوماته في النفوس؛
- مساهمة ادارة العليا في الاصلاح وذلك من خلال مكافحة من خلال الانظمة والقوانين مكافحة من خلال التوعية؛
- وضع تعليمات واضحة وصارمة لأداء في متناول الموظفين ولا يفتح مجال التلاعب؛
  تعديل الاجور من اجل تفادي التماس الموظفين الطرق الملتوية لزيادة الدخل؛
- تحفيز الموظفين من خلال غرس الثقة فيهم واشراكهم في اتخاذ القرار وتبادل وجهات النظر.

3-8: أهداف مكافحة الفساد

تعددت اهاف مكافحة الفساد وذلك من اجل تحقيق مجموعة من المنافع التي تعود على المجتمع منها [2]

- الحفاظ على حقوق المواطنين؛
- الحفاظ على الامن والاستقرار؛
- الحفاظ على هيبة وقيمة العمل الوظيفي؛

- توفير البيئة السليمة والمناسبة الاستثمار؛
- الحفاظ على هيبة القانون.

وفي الأخير تعد ظاهرة الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الاداري والمالي أخطر الآفات الاجتماعية المدمرة والتي اصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالانتشار وعلى نطاق واسع وفقد وجدة في كل عصور والمجتمعات فظهورها استمرارها مرتبطة برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية ومعنوية بطرق غير مشروعة ويمثل الفساد الاداري و

المالي أحد التهديدات الرئيسية للأجهزة الادارية في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء فاتساع دائرته ليصبح جزء اساسي في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الوسائل التي يتم اتباعها من قبل الفاسدين قد ادى الى ان أصبح الفساد المالي والاداري مهدد اساس لمسيرة التنمية والمستقبل شعوب هذه الدول.

الفصل الثاني: الحكم الراشد

حكم الراشد هو مفهوم يشير إلى نوع من الحكم المثالي الذي يتسم بالعدالة والحكمة والرحمة، ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ورفاهية المجتمع بأكمله دون تمييز أو تحيز. يعتبر الحكم الراشد من أهم المفاهيم التي ترتبط بالعلوم السياسية والفلسفة السياسية، ويتميز بأنه يتطلب من الحاكم أن يكون قائدًا مؤهلاً وملتزماً بالأخلاق والقيم الإنسانية الأساسية.

يمكن القول إن الحكم الراشد هو نوع من الحكم الذي يتميز بالتوازن بين السلطة والمسؤولية، وبين الحكم القوي والإنصاف. ويتطلب من الحاكم أن يكون ملتزماً بقيم العدالة والمساواة، وأن يضع مصلحة الشعب فوق مصالحه الشخصية والحزبية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحكم الراشد ليس مجرد فكرة نظرية، بل هو مفهوم عملي يتحقق من خلال العمل الحكومي وتطبيق القوانين والسياسات العامة التي تتوافق مع مبادئ الحكم الراشد. ويعتمد تحقيق الحكم الراشد على التعاون بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني، وعلى إرادة سياسية حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة للمجتمع بأكمله.
مكن تفسير الحكم الراشد أيضًا بأنه نوع من الحكم الذي يتميز بالشفافية والحوكمة الجيدة وتحقيق النزاهة في العمل الحكومي، وذلك من خلال تقليل الفساد والرشوة وتطبيق العدالة بالمساواة على الجميع دون تمييز. ويعتبر الحكم الراشد أيضًا أساساً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أي دولة.

ويمكن تحقيق الحكم الراشد عن طريق تطبيق المعايير الدولية للحكم الرشيد والتي تتطلب من الحكومة والمؤسسات الحكومية العمل بطريقة شفافة ومسؤولة، وتحسين جودة الخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين والمقيمين في البلد.

وتشمل هذه المعايير أيضًا تطبيق القانون بشكل كامل ومنع الفساد والرشوة والاحتكار وتشجيع الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشفافية في عملية صنع القرارات الحكومية.

ويمكن القول إن الحكم الراشد يتطلب من الحكومة والمؤسسات الحكومية أن تعمل بجدية واجتهاد لتحقيق العدالة والمساواة وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال تطبيق السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع. ويمكن القول إن الحكم الراشد هو الأساس الأساسي لتحقيق التنمية الشاملة في أي دولة.

1-ماهية الحكم الراشد

أصبح موضوع الحكم الراشد ومسألة تطبيقه بمثابة القاسم المشترك في كافة الكتابات الإدارية, المكتبية والاقتصادية المتربطة بعالم الإدارة و التسيير من جهة, و بالعالم الإنتاجي من جهة أخرى و ذلك ما يفرض على المؤسسة الأهمية الملحة لفهم و استيعاب معنى الحكم الراشد, و تعميم تجسيده على أرض الواقع.

1-1 نشأة الحكم الراشد

إن مفهوم الحكم ليس مفهوما جديدا بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني عملية صناعة القرار والعملية التي يجري من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها.

وقد عرف الحكم الراشد مع نهاية الثمانينات في فترة تميزت بوجود تغيرات عديدة خاصة السياسية منها و الغير مسبوقة كانهيار جدار برلين, تفكك الاتحاد السوفياتي, كل ذلك أدى إلى اضمحلال التحالفات الاقتصادية و السياسية, مع فتح المجال لنقاش جدي حول كيفية إدارة شؤون الدولة لتكون مصممة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية, و محاربة الفساد و القضاء عليه, و في سنة 1989 استخدم مصطلح الحكم الراشد في تقارير و منشورات البنك الدولي لوصف الحاجة للإصلاح المؤسسي و القطاع, و جعله أكثر كفاءة و فعالية في جميع البلدان خاصة النامية منها, و إخفاقها في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها و منحتها المؤسسات المالية للدول النامية و الذي أدى لوجود انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات, و الذي صاحبتها أزمة عدم الرضا.

ويعود بروز الحكم الراشد إلى أسباب عدة سواء تعلق بالناحية النظرية والعلمية، كما يمكن أن نعتبر هذا الأخير انعكاس لتطورات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى. ما دفع بالعديد من الدول النامية غلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد إلى:

أولا: الأسباب السياسية:

- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والحكوميين، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والطائفية والجهوية الدينية وغيرها مما يسبب أزمة الشرعية للأنظمة.
- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة, وترهل الإدارة و تقادمها, نمع ارتفاع المديونية و انخفاض الإنتاجية
- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا إلى أزمة حكم، ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل: الشفافية، المساءلة، احترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.
- ضعف بنية المؤسسات الإدارية والسياسية، مع عدم الفصل بين العام والخاص.
- عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة ووطأة الصراعات الداخلية.
- تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية وخاصة الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل تشهد عددا من الانتكاسات.

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية: من بين الأسباب الاقتصادية نجد:

- الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية إلى القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية اللبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول للتنمية، إضافة إلى الحكم ال ا رشد الذي يجمع بين المضمون السياسي، المؤسساتي والاقتصادي.

- سيادة نمط الدولة الريعية أو الشبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج ، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل: النفط الخام، أو تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، القروض، الاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية ،وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية والتي تتميز بضعف الفاعلين في تنفيذ سياساتها العامة وهذا ما يؤدي دوما تواضع مخرجاتها ونتائجها.

- فشل الدولة وعجزها أن تكو المحرك الأساسي للتنمية، مع ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما تقتصر على الحك ومات، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات والذي أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الداخلية للمنظمة، فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة، والمنظمات المتطورة في نظمها وأساليب عملها والتي تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة وأقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من المنظمة المتخلفة في إدارتها ونظمها.

- اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تعرف حركة البورصات اضطرابات شديدة مع ارتفاع المديونية الخارجية، ضعف القدرة الشرائية، تدهور ميزان المدفوعات.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

- إهمال المشكلات التنموية كالبطالة، الفقر، وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية وهذا ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية، مشاكل قطاعي الصحة والتربية وذلك جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.

- الانفجار السكاني وبروز الزيادة الضخمة في السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات، مما استدعى تطوير في نظم الإدارة.

- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى الدولي والوطني، وفي المقابل نجد الانتشار الواسع للأمية والجهل السبب الرئيسي الذي يقف حاجزا أمام إمكانية التجاوب مع مختلف التغيرات التكنولوجية.

2-1 تعريف الحكم الراشد:

1-التعريق اللغوي: إن عبارة الحكم الراشد تتركب من كلمتين:

* الحكم: مشتق من حكم يحكم حكما بمعنى القضاء.

* الراشد: نمن الرشادة والرشد أي حسن التقدير والتدبير.

أما عبارة الحكم الراشد فهي كلمة تستعمل في إدارة دولة أو منظمة أو منطقة ونعني بها طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون دولة.

2- التعريف القانوني للحكم الراشد:

ويعرفه الدستور الجزائري من خلال المادة 10 كما يلي: حماية الاقتصاد الوطني من أي أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.

3- التعريف الاقتصادي للحكم الراشد:

يراه بعض الاقتصاديين على أنه يمثل مختلف الإجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لتحقيق تنسيقات داخلية كفيلة بتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يواجهها السوق حاليا.

4- تعريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد:

حيث عرفه البنك العالمي سنة 1992 بأنه: الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول. و منه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطته بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها, الاستقرار السياسي للدولة و حماية و ترقية حقوق الانسان و تكريس سيادة القانون.

* ترى المنظمة العالمية للتنمية أن الحكم الراشد هو ممارسة سلطة سياسية, اقتصادية و إدارية لأهداف تسيير أعمال بلد ما و هي تقوم على اليات و ميكانيزمات و عمليات و كذلك مؤسسات تسمح للمواطنين و الجمعيات بالتعبير عن المصالح و الحقوق و الالتزامات و كذا المجتمعات المدنية و الهيئات الحكومية الذين يساهمون في التفاعل السياسي و الاجتماعي و الذي يؤول كله في الأخير إلى تحقيق النفع العام خدمة للتنمية و خلق نظرة وطنية.

* وكتعريف شامل للحكم الراشد يمكن القول أن:

الحكم الراشد هو مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص ومختلف الهيئات الحكومية والمدنية بتسيير الأعمال المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والشفافية والعدالة والمشاركة والتوفيق بين المصالح المختلفة لتحقيق الصالح العام.

2-مبادئ وأهداف الحكم الراشد

تتمثل أليات أو مبادئ الحكم الراشد فيما يلي والتي تتباين حسب الجهات والمصالح وهي:

الشفافية: والتي تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها بين كافة المؤسسات.

المساءلة: أي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء وفق أليات المساءلة الثلاث (المساءلة التشريعية، المساءلة التنفيذية، المساءلة القضائية).

المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم.

المشاركة: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

حكم القانون أو سيادة القانون: تعني أن الجميع حاما مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيئ يسمو فوق القانون ويجب أن يطبق بصورة عادلة وبدون تمييز.

الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم يجب فيه تغليب رأي المجتمع.

المساواة: تعني أن الجميع متساو في الحقوق والحريات والكرامة.

الكفاءة: هي الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل فرد من المجتمع.

العدل: المقصود منه هو العدل الاجتماعي بحيث يجب أن تكون فرصة للكل لتحسين وضعه الاجتماعي وخاصة الفئات المحرومة وضمان الأمن وتوفير الاحتياجات الأساسية.

الرؤية الاستراتيجية: تحدد مفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي.

اللامركزية: من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد.

أهداف الحكم الراشد: وتتمثل فيما يلي:

- توفير القدرة على المعيشة.
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الحكومات وغيرها.
- الالتزام بإحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للحكومات مع تحديد اختصاصات وصلاحيات السلطات التنفيذية بغية تحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.
- التحرر من العبودية وهذا بهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة التنمية.
- تقدير الذات ويطلق عليه الهوية أو الأصالة أو السيادة وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لأخر.

3-مؤشرات الحكم الراشد:

صنفها البنك العالمي في ستة فئات وهي كالتالي:

- مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة:

وهي مؤشرات تقيس الي اي مدي يستطيع المواطنين المشاركة في اختيار حكوماتهم، مدى استقلال وسائل الإعلام ومراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم على أفعالهم .

- مؤشرات تتعلق بالاستقلال السياسي :

تتعلق باحتمال تهديد وضع الحكومة أو الانقلاب عليها بوسائل غير دستورية أو وسائل عنيفة الارهاب وامكانية ادخال اصلاحات مشوهة او مصنعة تؤثر على استمرارية السياسات وتقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

- مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية:

وهي تقيس كفاءة الخدمات العامة وكفاءة البيروقراطية وكفاءة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية ومدى التزام الحكومة بتحقيق الالتزامات التي أعلنتها.

- مؤشرات تتعلق بالكفاءة التنظيمية:

وترتكز على السياسات ذاتها وتضمن قياسا للإجراءات التي لا تدعم آليات السوق الحر مثل تحديد الاسعار او الاعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية المعقدة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات وغيرها.

-مؤشرات تتعلق بحكم القانون:

وهي تهتم بقياس معدل الجرائم، فعالية الاجهزة القضائية والقدرة على التنفيذ وتفعيل العقود.

مؤشرات تتعلق بمكافحة الفساد والسيطرة عليه:

سواء أكانت حالات الفساد الصغرى المتكررة كالرشوة في المصالح العامة، أو حالات الفساد الكبرى في المجال السياسي وسعي النخبة للسيطرة على ثروات الدولة.

نظام عمل الحكم الراشد: يعمل الحكم الراشد وفق نظام محدد يمكن شرحه كما يلي

العوامل التي تساعد على الحكم الراشد:

المقصود بالعوامل توفر مجموعة من الوسائل والاجراءات والمقتضيات التي تساعد الادارة الحاكمة في تحقيق مبتغاها. والتي بالضرورة ان نقصت جعلت اختلال في ميزان حكمه واصدار قراراتها وأن وجدت كان خيرا لها في تنفيذ مسعاها حتى و ان لم يكن على اكمل وجه .

أ-العامل القانوني: القانون هو القاعدة الرئيسية لبناء دولة الحق لذلك لابد :

- وضع منهج اصلاحي لحماية حقوق الافراد وممتلكاتهم
- ان يكون الجميع مطلع عليه ويفهم ويلتزم بمحتواه

ب- العمل الاداري: يتمثل في مجموع الاجراءات

- إقرار اسلوب موحد للعمل الاداري وتصنيف النفقات و تحديد مبالغ التجهيز و التسيير
- تصميم المخطط الاداري الدولي على شكل هرم وتوزيع السلطات حسب كل منطقة

-تطابق المصالح والاهداف الادارية مع المتطلبات الدستورية والقانونية.

ج- العامل البشري: ان العنصر البشري هو اهم عنصر في المجتمع لذلك لابد أن:

- يكون على اطلاع على جميع الانظمة والقرارات ذو سيادة على نفسه ورشيد في اتخاذ قراراته
- ان يكون محسا بالانتماء الجماعي والروح الجماعية والمعنوية والدافع النجازي للمصلحة العامة

د- العامل المالي: ان الدولة مطالبة بتوفير الاعتمادات المالية والمادية التي تفصل في تنفيذ القرارات منها:

- توفير الأجور في موعدها. ضمان مشاركة أكبر في الموارد الاقتصادية

-توفير الشروط الضرورية للمواطن و التي تضمن له العيش بكرامة

- دعم الكفاءات وفق علم التسيير الاداري الحديث.

وهذا سيؤدي للابتعاد عن الضغينة لسياسة الدولة واحترامها والولاء لها وتطبيق قوانينها.

الوظائف التنظيمية للحكم الراشد: وتعني مجموعة من الانشطة من اجل تحقيق بناء الدولة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري

التخطيط: هو عمل انساني رشيد غايته رسم ووضع الاهداف والوصول الى حلول عملية للمشاكل التي ستتواجد في المستقبل وللتخطيط اربعة اسس:

- الهدف واضح ومحدد. اي القرب من الحقيقة.
- مصادر التمويل: الموارد الوطنية المالية. البشرية. الاقتصادية. وهذا ما يمكن من تنفيذ الاهداف دون صعوبات.
- الوقت الملائم لتنفيذ الأهداف: اي البعد عن فترات الحرب والكوارث
- العنصر البشري والإداري: توفر جهاز اداري كفء قادر على الالمام بمهمة التنفيذ.

التنظيم: ويكون التنظيم رشيدا اذا كانت العناصر والمقومات التي يقوم عليها صحيحة

وهي:

- الجهاز الاداري: من انشاء. استحداث. ترتيب وتصنيف الوظائف. تحديد الافراد والكفاءة لشغل الوظائف
- الوحدة الادارية وهي الخلية التي تتكون من مجموع الوظائف الرئاسة. الاقليم. معيار العملية وطبيعة الادوات المستخدمة.
- السلطات الادارية: وتعني حق التصرف في نطاق الدولة باسمها وحق اصدار التعليمات والأوامر

ج- القيادة : القيادة هي الجهد المبذول لجدب الاخرين الى مدار اهداف المنظمة التي يسعى اليها شخص ما بشكل يجعل هؤلاء الاخرين متشوقين للمشاركة في الاهداف ويمكن ان تحدد مواصفات القائد فيما يلي :

- الحيوية وقدرة التحمل
- الحزم والرغبة في اتخاذ القرارات
- القدرة على الاقناع والاحساس بالمسؤولية وذو نظرة استراتيجية

ان موضوع الحكم الراشد استقطب واستحوذ على اهتمام العديد من الخبراء والمحللين، وذلك في خضم ما يملك من مكانة علمية أكاديمية و كإطار فكري قادر على إحداث التغيير شريطة الجدية والاجتهاد في العمل لتجسيد الأهداف التي تطمح الدولة لتحقيقها.

ومع الفشل الكارثي وغير المتوقع التي توجت به الدول النامية، وعجزها عن تحقيق النتائج المرجوة والمطلوبة بالرغم من تعميم الب ا رمج والمشاريع الممولة أي توفر كافة الإمكانات و القدرا ت، فقد نسب هذا الفشل إلى مشكل السوء في التسيير من قبل صانعي القرار، القادة المنفذين بل و أكثر من ذلك

انعدام ثقافة تحمل المسؤولية " و الذين هم لأماناتهم و عهدهم راعون. "

لذلك كان من الضروري البحث عن آلية وحلول فورية لتطوير الإدارة والارتقاء بها والقضاء على كافة أنواع الفساد التي تعاني منها الإدارة، وخاصة التعقد المستمر المتزايد للقطاع العام كل ذلك بغرض التنمية.

ومن خلال البحث فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المكتملة النمو لاستغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد.

وبالتالي نجد لهذه الأخيرة محورين :الأول هو توافر مجموعة من الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها و طرق استخراجها، والثاني عامل الاستغلال الأمثل و الفعال لهده الموارد من قبل العنصر البشري عن طريق إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني كأطراف فاعلة في إحداث التنمية و النهوض بها.

وفي إطار ما تم تقديمه والتطرق إليه في الجانب النظري فيما يخص العلاقة التكاملية بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

•يعتبر الحكم الراشد أساس تحقيق التنمية و ذلك من خلال قدرة هذه الفلسفة على إشراك كافة فواعل

الحكم الراشد بدءا من الدولة التي تعمل على توفير البيئة القانونية والمواتية، والقطاع الخاص يكون

عن طريق توفير الوظائف الدخل، وأما المجتمع المدني فيشمل التفاعل السياسي والاجتماعي أي أن الحكم الراشد هو العامل المهم الذي باستطاعته إحداث التوازن بين الفواعل الثلاث قصد تحقيق تنمية اقتصادية بل شاملة ومستدامة.

الفصل الثالث: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

1-ماهية حوكمة الشركات:

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

تعد الحوكمة من المفاهيم الهامة التي اكتسبت أهميتها في العقود الأخيرة، وتشير الحوكمة إلى الآليات والإطارات التي تتحكم في اتخاذ القرارات وإدارة المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة. وقد تطور مفهوم الحوكمة على مر السنين، وتأثر بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم.

ويعود تاريخ الحوكمة إلى العصور القديمة، حيث كانت المجتمعات تتحكم في أفرادها بشكل تقليدي، ويكون هذا النظام الإداري بشكل مركزي، حيث يتحكم القائد في كل القرارات المتخذة، وفيما يلي سوف نتحدث عن نشأة الحوكمة في العصور الحديثة.

بعد الحرب العالمية الثانية وتطور العولمة، أصبحت الحوكمة أحد المفاهيم الرئيسية في العديد من المؤسسات والشركات العالمية. وكان للحوكمة دور كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة في إدارة المؤسسات.

وفي العقد الأخير، أصبحت الحوكمة موضوعاً شائعاً في الأوساط الاقتصادية والمالية، وذلك بعد العديد من الفضائح المالية التي ظهرت في العديد من الشركات العالمية، والتي كانت نتيجة لسوء الإدارة والتسيير.

في عام 1992، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مبادئ الحوكمة الشركية، والتي تشير إلى أن الحوكمة تعني توجيه وإدارة الشركات بشكل يتوافق مع مصالح جميع المساهمين والمؤثرين، بما في ذلك المساهمين الصغار والمستثمرين.
منذ ذلك الحين، تم تحديث مبادئ الحوكمة الشركات بشكل مستمر، وتم إدخال المزيد من الاهتمام بمفهوم الحوكمة في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية.

ويتألف نظام الحوكمة من مجموعة من الإجراءات والآليات التي تضمن إدارة فعالة وشفافة للمؤسسات والشركات. وتشمل هذه الإجراءات تحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع المساهمين والمدراء والموظفين، وتحديد معايير الأداء وتقييمها بانتظام، وضمان حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

ويمكن أن تكون الحوكمة مستوحاة من النماذج الأمريكية والأوروبية للحوكمة الشركية، ولكن تختلف تفاصيل الإجراءات والآليات حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة.

وتعتبر الحوكمة مهمة جداً في ضمان نجاح المؤسسات واستدامتها على المدى الطويل، حيث يساعد نظام الحوكمة على توفير بيئة عمل نزيهة وشفافة، وتعزيز الثقة بين المساهمين والمستثمرين والجمهور.

ويجب على المؤسسات والشركات الاستثمار في نظام الحوكمة الفعالة، وتحديد المؤشرات الرئيسية للأداء وتقييمها بانتظام، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز نظام الحوكمة. كما يجب عليهم أيضًا تحديد دور مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياته، وتحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء المدراء التنفيذيين.
تعتبر الحوكمة أيضاً عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تم الاتفاق عليها من قبل الأمم المتحدة في عام 2015. فبموجب الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، يتم الدعوة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية البحرية والساحلية وتعزيز الحوكمة البحرية المستدامة.

وتعتبر الحوكمة أيضاً عنصراً مهماً في تعزيز المساءلة الاجتماعية والبيئية في الشركات والمؤسسات، وتعزيز التنوع والتكافؤ في مجال الأعمال، وتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والمستثمرين في عمليات صنع القرار.

ويعتبر القطاع المالي أيضاً مجالاً هاماً لتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث يلعب البنك المركزي والمؤسسات المالية الكبرى دوراً هاماً في تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي وتحقيق الاستقرار المالي. وقد تم تحديد مبادئ الحوكمة المالية من قبل المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تتضمن تحديد معايير لتقييم أداء الجهات المالية وتحديد مسؤوليات المسؤولين الكبار في هذه الجهات.

وفي النهاية، يمكن القول أن الحوكمة هي عملية مستمرة تحتاج إلى الالتزام المستمر من قبل الشركات والمؤسسات والحكومات. وتحقيق الحوكمة الفعالة يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين جميع الأطراف المعنية، واستخدام معايير موحدة وشفافة لتقييم.

1-1 مفهوم حوكمة الشركات:

يعد صدور تقرير لجنة كادبوري الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالمفهوم الحديث للحوكمة، حيث عرفت في جملة بسيطة ومحكمة هي "أنها نظام بمقتضاه تراقب الشركات وتدار"
كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين، وكل ذوي العلاقة،

ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء ".

بينما يرى البعض أنها "إستراتيجية تتبناها المنظمة سعيا لتحقيق أهدافها الرئيسية، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة، لها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بعيدا عن تسلط أي فرد فيها، وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة".

ومما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات والمعايير التي تعمل على الرقابة والسيطرة على الشركات في إطار نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

3-1 أهمية وأهداف حوكمة الشركات

لقد تعاظمت مؤخرا أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب، إذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، والانهيارات التي طالت أكبر الشركات، من شركة "Enron" للطاقة، وما تبع ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات في سنة 2004 ولحوكمة الشركات العامة (المملوكة للدولة) سنة 2005.

اولا: أهمية حوكمة الشركات:

يعتبر إدراك الشركات لأهمية تحسين نظم الحوكمة لديها عنصرا أساسيا في تحقيق ذلك، حيث أن اعتماد الحوكمة من قبل الشركات ذاتيا أكثر فعالية ونجاعة من فرضها بقوانين وتعليمات، إذ أنه وباتسام العالم بحرية الاستثمار، وانتقال رأس المال، أصبح من الصعب على الشركات اجتذاب التمويل اللازم من المستثمرين دون إيجاد نظم حوكمة جيدة وفقا للمعايير الدولية. كما أن اجتذاب رأس المال طويل الأجل يتطلب ترتيبات حوكمة تتصف بالمصداقية ويسهل فهمها على المستثمرين الأجانب وبالنسبة للدول النامية وذات الموارد المحدودة، فإن الحوكمة تعتبر أكثر أهمية لسببين أساسيين:

- أن هذه الدول لا تستطيع تحمل الهدر في الموارد المحدودة الذي ينتج عن الفساد وسوء الحوكمة.

-أن التنمية تعتمد بشكل كبير على القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر الحوكمة من العوامل التي تسهم في خلق البيئة الجاذبة له. ومن جهة أخرى وبغض النظر عن مصادر التمويل الأجنبي، إلا أن الالتزام بمبادئ الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين، مما يؤدي في الأسواق الكفؤة إلى خفض تكلفة رأس المال، وتحقيق الاستقرار في مصادر التمويل، وبالتالي تحقيق ميزات تنافسية عالية.

✓ **أهمية الحوكمة بالنسبة للاقتصاد:**

يشير العديد من الباحثين إلى أن الحوكمة الجيدة هي عامل أساسي من عوامل نجاح التنمية، ويبرز ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو أعلى، وزيادة توليد فرص العمل. - خفض تكلفة رأس المال وما يرتبط بها من ارتفاع مستوى تقييم الشركة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستثمارات، مما يؤدي للمزيد من النمو وتوليد فرص العمل. - الأداء التشغيلي بشكل أفضل من خلال تخصيص الموارد وإدارة أفضل، وهذا يخلق ثروة أكثر عموما. - بناء علاقات أفضل مع جميع أصحاب المصلحة عموما، وتقليل حدوث الأزمات خاصة المالية منها، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. تعمل الحوكمة على استقرار الأسواق المالية.

✓ **أهمية الحوكمة بالنسبة للمستثمرين:**

إن للحوكمة أهمية للمستثمرين، تتمثل:

- يساهم الاهتمام بالحوكمة في رفع قيمة الأسهم في الأسواق المالية - إن الشركات التي تطبق الحوكمة سوف تخلو من أي مشكلات محاسبية، وبالتالي فإن خطط تلك الشركات في التحوط ستكون منصبة على مصالح أصحاب حقوق الملكية بشكل جوهري وفاعل وبالتالي ستكون الشركات بيئة جديدة لاستقطاب المستثمرين.

- نظرا لأن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة في الشركات لا يزال في أطواره الأولى، فقد بدأ مدققو الحسابات يستقوا معلوماتهم عن الشركات من خلال مديريها، وعليه من الضروري أن يتم اختيار المديرين الذين يتمتعون بسمعة عالية من النزاهة والأخلاق.

-ضرورة الإفصاح الشامل عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة والمرتبطة بتسعير الخدمات واستراتيجيات الشركة، فضلا عن الإفصاح عن مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

ثانيا: اهداف حوكمة الشركات

إن الهدف الأساسي لحوكمة الشركات هو زيادة قيمة الشركة في نظر جميع الأطراف المعنية وتحسين قدرتها التنافسية، عن طريق إدخال تحسينات على الأداء التنظيمي والمساءلة، ويتحقق هذا عبر الأهداف الفرعية التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:

- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية الها. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي، والمالي، والنقدي للوحدة الاقتصادية؛

- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها؛

- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛

- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية؛

- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية؛
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛ -
-مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

2- مبادئ ونظريات حوكمة الشركات

2-1 مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه اليوم مفهوم الحوكمة من اهتمام في الوقت الحالي، فقد حرصت عديد من المؤسسات الدولية في العديد من الدول، على تبني هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم التطبيق السليم له. على رأس هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي أصدرت في عام 1999 مبادئ الحوكمة، و تم تعديلها في 2004 و المعنية بمساعدة الدول الأعضاء و غير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية و المؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات. وضعت لجنة بازل أيضا مجموعة من المعايير التي تحكم التطبيق السليم للحوكمة، كما قامت مؤسسة التمويل الدولية بتحديد مجموعة من المبادئ الحوكمة، سوف نتطرق لكل هته المبادئ في المطلب التالي: مبادى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات في أبريل من عام 1988 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتغية من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الأعضاء بالمنظمة، وغيرها من المنظمات الدولية، بوضع مجموعة من المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، كما تم الإستفادة من مجهودات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى مجهودات البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي.

وفي ماي 1999 تم إصدار هذه المبادئ، وأصبحت نقطة قياس دولية لجودة الحركة وقد استخدمت من طرف الحكومات و واضعى اللوائح التنظيمية و المستثمرين و الشركات المساهمة، سواء في الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المنضمة. لقد تم تعديل المبادئ بعد العديد من المشاورات لكي يتم الموافقة من طرف المنظمة على الصياغة المعدلة في 22 أبريل 2004. ومنذ ذلك الحين حتى الآن، تعتبر تلك المبادئ هي الأساس الذي تستند الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

تتكون هذه المبادئ من خمسة مبادئ أساسية هي:

- ضان وجود أساس الإطار فعال لحوكمة الشركات؛
- حقوق المساهمون والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية؛
- المعاملة المتساوية للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة؛

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي: " ينبغي على إطار الحركة أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها. لكي يكون هناك ضان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

1-ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

2-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

3-ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب شفافة مع توفير الشرح التام لها.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينص المبدأ الثاني من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم." تتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية تشمل حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت في الجمعية العامة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقهم في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحددها قانون الشركات و اللوائح الداخلية للشركة ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح. بصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثاني المتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية وهي:

أ) ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

- طرق مضمونة لتسجيل الملكية.
- إرسال أو تحويل الأسهم.
- الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- نصيب من أرباح الشركة.

ب) ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة

- الترخيص بإصدار أسهم إضافية
- العمليات الاستثنائية، بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين: ينص المبدأ الثالث من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي: " ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساعي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم ". إن ثقة المستثمرين بأن رس المال الذي يقدمونه ستتم حمايته من إساءة الاستخدام أو إساءة التخصيص من جانب مديري الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمين من ذوي النسب الحاكمة في الشركة، من العوامل الهامة في أسواق رأس المال، حيث تكون هناك فرص أمام مجالس إدارة الشركة و المديرين و المساهمين ذوي النسب الحاكمة للقيام بنواحي نشاط تعمل على زيادة مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين غير المسيطرون، و إحدى الطرق التي يمكن للمساهمين أن يحافظوا بها على حقوقهم هي قدرتهم على اتخاذ الإجراءات القانونية و الإدارية ضد إدارة الشركة و مجلس الإدارة وقد أظهرت التجربة أن أحد المحددات الرئيسية لدرجة احترام حقوق المساهم هي ما إذا كانت طرق فعالة للحصول على تعويض للشكاوى و بتكلفة معقولة و بدون تأخير. كما تزداد ثقة مستثمري الأقلية لرفع دعاوى قانونية إذا ما توفرت لديهم أسس معقولة للاعتقاد بأن حقوقهم قد تم انتهاكها ويعتبر النص على آليات التنفيذ هذه من المسؤوليات الرئيسية للمشرعين والمنظمين.

بصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثالث المتعلق بالمعاملة المتساوية لجميع المستثمرين، ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية. في نطاق أي سلسلة رقمية من نفس الطبقة، ينبغي أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق وينبغي أن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء. وينبغي أن تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من الأسهم التي تتأثر سلبا نتيجة للتغيير. ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة

الاستغلال التي يقوم بها، أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة، والتي تهم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي لأن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال.

ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزى أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.

ينبغي إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.

ينبغي أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية. وينبغي ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينص المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة ماليا.

ـ" تهتم حوكمة الشركات بإيجاد طرق لتشجيع مختلف أصحاب المصالح في المنشأة على القيام بالاستثمار في رس المال البشري و المادي الخاص بالمنشأة وفقا للمستويات الاقتصادية المثلى، و القدرة التنافسية ونجاحها في النهاية ما هو إلا نتيجة لعمل الفريق الذي يجسد الإسهامات المقدمة من مختلف الموارد التي تتضمن: المستثمرين، و العاملين، و الدائنين، والموردين، و الذين تمثل حقوقهم في احترام حقوقهم القانونية ، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

وينبغي على الشركات أيضا أن تعترف بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل أحد الموارد التهمة لبناء شركات تنافسية و مربحة، وينبغي في إطار الحوكمة أن يعترف بأن مصالح الشركة تجرى خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح و إسهامها في نجاح الشركة في الأجل الطويل.

بصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الرابع المتعلق بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ويجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة. عندما يكفل القانون حماية المصلحة، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم. ينبغي الساح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

المبدأ الخامس الإفصاح والشفافية: ينص هذا المبدأ على الآتي: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات."

يعرف الإفصاح بأنه إيضاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل التقارير المالية غير مضللة، كما يعرف أيضا بأنه يقضي بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المركز المالي للمنشأة، فمن هذا التعريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وساس نجاحه،

فهو الذي يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات ومن جهة اخري يساعد على محاربة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين وغيرهم من اصحاب القرارات.

إن وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية ويعد أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات القائم على أساس السوق، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة. يمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب اس المال و المحافظة على الثقة في أسواق رأس المال، و على النقيض فإن ضعف الإفصاح و الممارسات غير الشفافة يمكن أن يسهم في السلوك غير الأخلاقي و في ضياع نزاهة السوق و بتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للشركة و مساهميها فحسب بل للاقتصاد في مجموعه أيضا، ويطلب المساهمون و المستثمرون الاحتماليون الوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها و قابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها كي يقيموا مدى إشراف الإدارة بهذا و يمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم الشركة و الملكية و تصويت الأسهم، و يؤدي عدم كفاية المعلومات أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل و زيادة تكلفة أس المال.

يساعد الإفصاح أيضا في تحسين فهم الجمهور لهيكل و نواحي نشاط الشركة و سياسات الشركة و أدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات الشركة مع المجتمعات التي تعمل فيها، و تؤيد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الإفصاح في الوقت المناسب لكافة التطورات المادية التي تنشأ بين التقارير الدورية المنتظمة، كما تؤيد نشر التقارير في نفس الوقت لكافة المساهمين بما يضمن المعاملة المتساوية، و يجب على الشركات في محافظتها على علاقات وثيقة مع المستثمرين و المشاركين في السوق أن تبذل عناية خاصة لعدم انتهاك هذا المبدأ المعاملة المتساوية. لعل السؤال الذي يطرح هو هل يمكن أن يكون الإفصاح بلا حدود؟

لقد ساد اتجاه بير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح، ومن أسباب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر الحدود في زمن قصير جدا من خلال التقنيات الحديثة المتعددة، وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها ايضا سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن الافصاح عن المعلومات بشكل غير متعمد أو غير مرغوب فيه. ففي هذا العصر الجديد. وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات، يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح غير اللازم والإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية.

ففي الاقتصاديات الحرة، يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الأمريكية أن المعلومات تكون مادية "إذا كان احتمال كبير بان الافصاح عن حقيقة تم اغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج اجالى

المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر"، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذه قرارا بالشراء أو البيع أو تجميد السندات. كما أن حماية الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والأسرار التجارية، تعد من المجالات التي تلقى اهتماما عند الحديث عن الإفصاح. فتسعى الشركات باستمرار لحماية حقوق الملكية الفكرية بشكل عام للحفاظ على مزاياها التنافسية. وعلى العكس من قوانين الإفصاح الإلزامي، تقوم قوانين الملكية الفكرية بتحديد مستوى الإفصاح وتوفر حماية الملكية أصبحت عامة بالفعل. ويجب أن يكون لأي إطار من أطر حماية الملكية الفكرية معايير للحماية او معاقبة المخالفين بما في ذلك عقوبات مالية وجنائية. هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح والشفافية وهي:

أ) ينبغي أن يتضمن الإفصاح المعلومات التالية:

1) النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.

2) أهداف الشركة.

3) الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.

4) سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.

5) العمليات المتصلة بأطراف من الشركة.

6) عوامل المخاطرة المتوقعة.

7) الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

8) هياكل وسياسات الحوكمة، وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

ب) ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

ج) ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

د) ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما عليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

ه) ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفى التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

و) ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسرة، وكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدى إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

ي) ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفء للإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

المبدأ السادس مسؤوليات مجلس الإدارة: ينص المبدأ السادس من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي:

" ينبغي في إطار حوكمة الشركات ان يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين". يجب أن تكون مسؤوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور والمكافآت، ومن أهم مسؤوليات المجلس مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرسالي، وخطط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة. هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وهي:

أ) ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ب) إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

ج) ينبغى على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية.

وينبغى أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.

د) ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن:

-استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع اهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

-الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.

- مراعاة التناسب بين مكافأت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

-ضان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي.

-رقابة وإدارة أي تعارض محتل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدرة والمساهمين، بما في ذلك ليات الأطراف ذات صلة القرابة.

-ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

-الإشراف على عمليات الافصاح والاتصالات.

ه) ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

1) ينبغي أن تنظر مجالس الإدارة في تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها. ومن بين المسئوليات الرئيسية المخولة لها هي: ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذات القرابة، ترشيح أعضاء المجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

2) عندما يتم إنشاء لجان المجلس الإدارة، ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد، ون يفصح عن صلاحياتها، وتشكيلها وإجراءات عملها.

3) ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة علي إلزام أنفسهم بمسئولياتهم بطريقة فعالة. وحتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسئولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان: "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك "(Enhancing Corporate Governance For Banking Organisations) كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، وقد نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة. حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها. وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، حيث أن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وخص الأرصدة في كل بنك. فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة، كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين. | وقد أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي:

- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)؛
- تحسين شفافية البنك (سبتمبر 1998)؛
- إطار النظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية سبتمبر 1998)؛
- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998)؛ لقد وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركز على النقاط التالية:

إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

3- نظريات حوكمة الشركات

عد نظريات حوكمة الشركات مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تهدف إلى تحسين أداء الشركات وإدارتها الفعالة، وتعتمد هذه النظريات على مجموعة من المبادئ والأفكار التي تهدف إلى تحسين عمليات صنع القرار والتحكم في الشركات، وتشمل بعض هذه النظريات:

✓ نظرية الوكالة:

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة فيها، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية عن الأطراف الأخرى، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم نظرية الوكالة، فروضها، مشاكلها، وتحليل ظاهرة الحوكمة باستخدام هذه النظرية.

مفهوم نظرية الوكالة: لقد ظهرت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف "آدم سميث" عند مناقشته المشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه "ثروة الأمم".

كما يعتبر "جنسن وماكلين" 1976 (Jensen and Mekling)من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة فعرفوها على أنها: "عقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل (الموكل)، يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار"

كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.

✓ نظرية تكاليف الصفقات (المعاملات):

إن التعرض لنظرية تكاليف الصفقات سيكون من خلال مفهوم النظرية، فرضياتها، وتصنيف تكاليف الصفقات.

مفهوم نظرية تكاليف الصفقات: تعتبر نظرية تكاليف الصفقات فرع من اقتصاد المؤسسة الحديث، والتي نتجت عن مختلف التيارات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، إذ برزت على يد الاقتصادي الأمريكي " Ronald" الذي كتب سنة 1937 مقال مؤسس للنظرية (طبيعة الشركة) (The (nature of the firme، حيث أثبت فيه أنه ليس في صالح المؤسسة أن تبرم عقدا المدة قصيرة جدا مع متعهد خارجي، لأنها تنتظر التعظيم إلى غاية أن تكون تكاليف الإنجاز للصفقة الإضافية الأخيرة مساوية لتكاليف إنجاز هذه الصفقة في السوق أو في أي مؤسسة أخرى .

). ويرى فيه "Coase" أن فعل اللجوء إلى السوق هو طريقة للتنظيم الأمثل الذي تحكمه المنافسة الكاملة والذي يعتمد على فرضية الشفافية الصرفة والمعلومة الكاملة التي هي أصل نظرية تكاليف الصفقة. كما تقوم نظرية "Coase" على أن

علاقات العمل هي من تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات، ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل، المكافآت، مراقبة وتقييم الأداء.

وقام بتكوير النظرية فيما بعد الاقتصادي "Oliver Williamson" معتمدا على التحليل المؤسساتي المقارن (أي البحث عن المؤسسات أين تكون فيها تكاليف المبادلات أقل مما يمكن)، وقد ركز على دور المعلومات في السوق التي بقيت المرجع الوحيد للفعالية، وذلك من خلال إدخال عوامل سلوكية (الرشادة المحددة، السلوكيات الانتهازية، نوعية الأصول)، وأخرى منظماتية (التكاليف الناتجة عن التصرفات البيروقراطية والرشوة)

ركز "Williamson" على تحليل تكاليف الصفقات مستندا في ذلك على دراسات "Coase"وذلك بالنظر إلى عمليات الإنتاج على أنها مجموعة من الخطوات منفصلة فيما بينها تكنولوجيا، والعوامل المسببة لتكاليف الصفقات مرتبطة من جهة بسلوك الأفراد، ومن جهة أخرى بخصائص الصفقات، وفيما يتعلق بالسلوك فإن "Williamson" يعتبر أن الأفراد يتصرفون برشادة محدودة وبانتهازية كاملة، وفي المقابل يحدد الصفقات من خلال معرفة نوعية الأصول والتكرار وحالة عدم التأكد

- ✓ **نظرية الرعاية :**

افترضت هذه النظرية أن المدراء التنفيذيين بالمنظمة بمثابة رعاة أو مشرفين نيابة عن المالك، وتشترك المجموعتان من االطراف في تحقيق أهداف واحدة كما فترضت هذه النظرية أن الرعاة سوف يقومون بالمحافظة على وتعظيم ثروة أصحاب الاسهم من خلال أداء الشركة. وهنا يقوم الرعاة أو المشرفون وهم التنفيذيون او المدراء الذين يعملون لدى أصحاب الأسهم، بالمحافظة على وتحقيق أرباحا لهم ومن جانب آخر، ينبغي أن يكون مجلس الادارة في هذه الحالة مراقبا وبدرجة أكبر مثلما اقترحت نظرية الوكالة. وهنا ينبغي على مجلس الادارة أن يلعب دورا داعما ومساندا للمدراء التنفيذيين وتمكينهم من أداء دورهم وتوفير امكانية تحقيق أداء أعلى. وناقشت هذه النظرية العالقات بين مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين، حيث تطرقت الى موضوعات تتعلق بالتدريب، المتابعة والاشراف والمشاركة في صنع القرار.

- ✓ **نظرية اعتمادية الموارد:**

تناولت هذه النظرية دور أعضاء مجلس الإدارة باعتبارهم مزودين للموارد للمدراء التنفيذيين والتي تحتاجها المنظمة مع تقديم المساعدة الإلزامية لهم نحو انجاز الاهداف التنظيمية وتوضح النظرية أيضا أن أعضاء مجلس الادارة يلعبون دورا هاما في تقديم أو تزويد الموارد الرئيسية للمنظمة من خلال علاقاتهم مع البيئة الخارجية موارد مثل معلومات، مهارات، اختراق الى جمهور خارجي مثل المشترون والموردون، صناع السياسات العامة، وجهات تشريعية. ومن جانب آخر، يعمل تقديم الموارد على تعزيز الوظائف التنظيمية، وأداء الشركة، وبقائها. كما سمحت هذه النظرية بوجود تدخلات من جانب مجلس الادارة وفي نفس الوقت توفير دعم مالي وبشري قوي وغير ملموس للمدراء التنفيذيين. ونادت هذه النظرية بإمكانية استخدام أعضاء مجلس الإدارة من ذوي التخصص لخبرتهم في تدريب ومتابعة المدراء التنفيذيين بطريقة تمكن من تحسين الاداء التنظيمي. وفي ظل هذه النظرية، يمكن أعضاء مجلس الادارة استغلال شبكات اتصالاتهم في تقديم الدعم

الإلزامي من أجل جذب موارد للمنظمة. وتوصي نظرية اعتمادية الموارد بضرورة حصول معظم القرارات التي يصنعها المديرين على بعض الدعم من مجلس الادارة.

✓ **نظرية اصحاب المصالح:**

قامت هذه النظرية على افتراض مؤداه أن أصحاب الأسهم ليسوا فقط الفئة الوحيدة التي لها مصلحة في المنظمة لذا افترضت أن العمال أو المستهلكون لهم مصلحة في المنظمة المتعامل معها ويتأثرون بنجاحها أو فشلها ولذلك يقع على عاتق المدراء التزامات خاصة لتأكيد حصول أصحاب المصالح على نطاق واسع) وليس أعضاء مجلس الإدارة المنظمة Organization Directors 4أصحاب الأسهم (على عوائد عادلة من تعاملهم مع المنظمة. وهناك امثلة متعددة عن أطراف المصالح وهم المستثمرون، الموظفون، الجماعات السياسية، العمال، المجتمع المحلي، الحكومة، الموردون، جهات ذات صلة بالتجارة).

ومن جانب آخر، تدافع هذه النظرية على شكل ما من المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، وتعتبرها ضرورة لتطبيق أساليب أخلاقية حتى لو أدى ذلك الى تخفيض أرباح المنظمة في الآجال الطويل. وفي ظل هذه النظرية يتحمل مجلس الادارة مسؤولية أن يكون حارسا لمصالح كل أصحاب المصالح والتحقق من ممارسات المنظمة.

4- مفاهيم عامة لحوكمة الشركات:

تتضمن مفاهيم حوكمة الشركات العديد من المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي يجب فهمها بشكل جيد لفهم كيفية عمل الشركات وإدارتها. ومن بين هذه المفاهيم:

1. مجلس الإدارة: هو الجهة المسؤولة عن إدارة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية. يتألف مجلس الإدارة من مجموعة من المسؤولين الذين يتم انتخابهم من قبل المساهمين؛
2. المدير التنفيذي: هو الشخص الذي يدير الشركة ويتولى المسؤولية الكاملة عن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المحددة من قبل مجلس الإدارة؛
3. المساهمون: هم الأشخاص أو الكيانات القانونية الذين يمتلكون أسهمًا في الشركة ولديهم حق التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية لاتخاذ القرارات الرئيسية؛
4. المسؤولية الاجتماعية: هي مفهوم يتعلق بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع والبيئة والعاملين فيها، ويعتمد هذا المفهوم على الاعتراف بأن الشركات لها تأثير كبير على المجتمعات التي تعمل فيها؛
5. التقرير المالي: هو تقرير يوضح الحالة المالية للشركة، بما في ذلك الإيرادات والنفقات والأرباح والخسائر والأصول والخصوم، ويتم إعداده بشكل دوري؛
6. الشفافية: هي مفهوم يتعلق بضرورة إظهار المعلومات الهامة للجمهور والمساهمين والعاملين في الشركة، وتعزز الشفافية المساءلة والثقة في الشركة؛
7. المخاطر: هي الأحداث التي يمكن أن تؤثر سلبًا على أداء الشركات.

5- تأثير حوكمة الشركات:

تؤثر حوكمة الشركات بشكل مباشر على العديد من جوانب الشركة، ومن أهمها:

1. تحسين الثقة بين المساهمين والمستثمرين: فعندما يكون هناك نظام حوكمة فعال في الشركة، يزيد ذلك من ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركة، مما يؤدي إلى زيادة استثماراتهم في الشركة وتحسين أدائها المالي.
2. تحسين إدارة الشركة: إذا كانت هناك سياسات وإجراءات حوكمة واضحة وشفافة، فسيسهل ذلك إدارة الشركة واتخاذ القرارات الحاسمة، كما أنه يقلل من خطر الفساد والتلاعب بالبيانات المالية.
3. تعزيز الشفافية: تزيد حوكمة الشركات من شفافية العمل داخل الشركة، فهي تتطلب من الشركة نشر تقارير مالية شفافة واستمرارية توفير المعلومات للمساهمين والجمهور بشكل عام.
4. تقليل المخاطر: يساعد نظام حوكمة فعال في تحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها بشكل فعال.

6- استراتيجيات حوكمة الشركات

تتبع الشركات عدة استراتيجيات في تحسين حوكمتها، ومن أهمها:

1. تعيين مجلس إدارة فعال: يعتبر مجلس الإدارة هو الجهة المسؤولة عن تحديد استراتيجية الشركة ومراقبة تنفيذها، لذلك يجب أن يكون مجلس الإدارة مكونًا من أعضاء فعالين ومؤهلين وذوي خبرة وتجربة في مجال الأعمال.
2. تطوير سياسات حوكمة الشركات: يجب على الشركات تطوير سياسات حوكمة الشركات التي تحدد سلطات المجلس والإدارة والمساهمين والموظفين، وكيفية اتخاذ القرارات، كما يجب على الشركات توفير الإجراءات اللازمة لتطبيق تلك السياسات.
3. تنمية ثقافة حوكمة الشركات: يجب على الشركات تنمية ثقافة حوكمة الشركات داخل المؤسسة، من خلال توعية الموظفين والإدارة والمساهمين بأهمية الحوكمة، وكيفية تطبيقها، وضرورة التزام جميع أطراف الشركة بمبادئ الحوكمة.
4. تعزيز المساءلة: يجب على الشركات تعزيز المساءلة بين جميع أطراف الشركة، من خلال توفير نظام مساءلة فعال يسمح بتقييم أداء المجلس والإدارة وتحديد مسؤولياتهم، كما يجب تحديد آليات للتعامل مع المخالفات والانتهاكات.

7- التحديات التي تواجه حوكمة الشركات

تواجه حوكمة الشركات عدة تحديات، منها:

1. التغييرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية: تتطلب هذه التغييرات تحديث سياسات حوكمة الشرك
2. القضايا القانونية والتنظيمية: تتعرض الشركات لضغوط من الجهات الرسمية لتطبيق اللوائح والتشريعات القانونية، مما يتطلب الامتثال لمتطلبات الحوكمة المحددة في القوانين واللوائح.
3. التحديات الاجتماعية: يتطلب العمل بمبادئ الحوكمة تحقيق المساواة والشفافية والمساءلة، وهذا يعني تقليل الفروق الاجتماعية بين مختلف أطراف الشركة، والتحديات الناتجة عن ذلك تتعلق بتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة في الأجور والمزايا.
4. التحديات المالية: تتعرض الشركات لتحديات مالية مثل تغييرات في الأسواق المالية وتقلبات الأسعار، ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات حكيمة لإدارة المخاطر المالية وضمان استمرارية الأعمال.

8- أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات أساسية لتحقيق النمو والنجاح في الأعمال، ومن أهم أهميتها:

1. تعزيز الثقة: تتيح حوكمة الشركات الشفافية والمساءلة والتوازن في صلاحيات الأطراف المختلفة، وتساعد على تعزيز الثقة بين المساهمين والموظفين والجهات الرسمية والأطراف المتعاملة مع الشركة.
2. تحقيق النمو: تتيح حوكمة الشركات إنشاء بيئة عمل مستدامة تتيح النمو والازدهار للشركات، وتساعد على تحقيق المزيد من الأرباح والعوائد للمساهمين.
3. التنمية المستدامة: تشجع حوكمة الشركات على تطبيق ممارسات مستدامة في الأعمال، وتعزز تحقيق الأهداف البيئية و
4. قليل المخاطر: تساعد حوكمة الشركات على تحديد المخاطر وإدارتها بشكل فعال، وتقليل التعرض للخسائر والأضرار في المستقبل.
5. تحسين صورة الشركة: تساعد حوكمة الشركات على تحسين صورة الشركة وسمعتها، وتزيد من جاذبية الشركة للاستثمار والعملاء والموظفين.
6. تعزيز الابتكار والاستدامة: تشجع حوكمة الشركات على الابتكار والاستدامة، وتساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

8- أدوات حوكمة الشركات

تتضمن أدوات حوكمة الشركات ما يلي:

1. المجالس الاستشارية: تضم المجالس الاستشارية ممثلين من مجتمع الأعمال والأكاديميين والمستثمرين، وتقدم نصائح وتوجيهات حول سير الأعمال والممارسات الجيدة؛
2. المجالس الإدارية: تشكل المجالس الإدارية من الأعضاء المنتخبين أو المعينين، وتتولى مسؤولية إدارة الشركة وتحديد الاستراتيجيات واتخاذ القرارات؛
3. اللوائح القانونية: تحدد اللوائح القانونية المتطلبات اللازمة لحوكمة الشركات، وتضع الإطار القانوني الذي يجب أن تتبعه الشركات في العمل؛
4. التقارير المالية: تعتبر التقارير المالية والإفصاحات المالية المنتظمة أداة مهمة لحوكمة الشركات، حيث تساعد في التعرف على حالة الشركة المالية والمخاطر المالية المتعلقة بها؛
5. الرموز التوجيهية: تشكل الرموز التوجيهية إطاراً لممارسات الحوكمة الجيدة، وتشجع على اتباع الممارسات.

9- عوائد حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات من العوامل المؤثرة في نجاح الشركات واستمرارها في السوق، وتتيح العديد من الفوائد للشركات، ومن أبرزها:

1. زيادة الثقة: تزيد حوكمة الشركات من مستوى الثقة بين المساهمين والمستثمرين والعملاء والمجتمع.
2. تحسين إدارة الشركة: تساعد حوكمة الشركات على تحسين إدارة الشركة وجعلها أكثر شفافية وشمولية.
3. تقليل التكاليف: تقلل حوكمة الشركات من تكاليف الشركة بتحسين الكفاءة وإدارة المخاطر وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.
4. جذب الاستثمارات: تساعد حوكمة الشركات في جذب المستثمرين وتحقيق مستويات عالية من الاستثمار والنمو.
5. تحسين القيمة السوقية: تساعد حوكمة الشركات في تحسين قيمة السوق والسمعة للشركة.
6. تحسين بيئة العمل: تساعد حوكمة الشركات على تحسين بيئة العمل وجعلها أكثر شفافية ومشاركة وعدالة.

في الختام، تعد حوكمة الشركات أحد أهم الأدوات التي تحد من المخاطر وتزيد من قيمة الشركات وتحسن صورتها وتزيد من جاذبيتها للاستثمار والنمو. لذلك، يجب على الشركات الاهتمام بتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة واتباع أفضل المعايير العالمية في هذا الصدد.

يمكن القول إن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة في بناء المؤسسات وضمان استمرارها في السوق، إذ تساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في إدارة الشركات، ومن ثم تؤثر إيجابياً على جودة الإدارة والتخطيط وتقديم الخدمات والمنتجات.

ومن بين الفوائد الأخرى لحوكمة الشركات:

7. تحسين علاقات المساهمين: تساعد حوكمة الشركات في تحسين علاقات المساهمين والتواصل معهم بشكل أفضل وفهم احتياجاتهم وآرائهم.
8. تعزيز المساءلة: تزيد حوكمة الشركات من المساءلة والشفافية في إدارة الشركة وتحد من حدوث الفساد والانتهاكات.
9. جذب المواهب: تساعد حوكمة الشركات في جذب المواهب والمهارات العالية وتوفير بيئة عمل مريحة ومحفزة.
10. تحسين العلاقات العامة: تساعد حوكمة الشركات في تحسين العلاقات العامة وتحسين الصورة الإعلامية للشركة وزيادة الثقة بين الجمهور.
11. تحسين أداء الشركة: تعزز حوكمة الشركات الأداء العام للشركة وتحد من تكرار الأخطاء والتقليل من الأثر السلبي للمشاكل التي تنشأ.

علاوة على ذلك، تلعب حوكمة الشركات دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المجتمعات التي تعمل فيها الشركات. ويمكن لحوكمة الشركات أن تشجع على التفكير الطويل المدى في المشاريع والاستثمارات وتحد من المخاطر البيئية والاجتماع.

10- ممارسات حوكمة الشركات:

تضمن ممارسات حوكمة الشركات العديد من الجوانب، بما في ذلك:

- ✓ هيكلية الشركة: تشمل تنظيم هيكلية الشركة بشكل يضمن فصل سلطات الإدارة والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتضمن هيكلية الشركة أن تكون هناك أطراف مستقلة في مجلس الإدارة يمكنها تقييم الأداء بشكل مستقل ومراقبة الإدارة.

- ✓ المساءلة: تتضمن ممارسات حوكمة الشركات ضمان توضيح المسؤوليات والأدوار والتوجهات الاستراتيجية للشركة، وكذلك تحديد المعايير المستخدمة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الحيوية. كما تشمل المساءلة توفير آليات للإبلاغ والكشف عن الفساد والمخالفات.

- ✓ الشفافية: تتطلب ممارسات حوكمة الشركات إظهار معلومات كافية وشفافة للمساهمين والجمهور، بما في ذلك التقارير المالية والمخاطر والأداء والتوجهات الاستراتيجية. ويساعد الشفافية على تعزيز الثقة والشفافية في الشركة، وتقليل المخاطر المتعلقة بالمعلومات الخاطئة أو الضائعة.

- ✓ تقييم الأداء: تشمل ممارسات حوكمة الشركات تقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم لضمان أن تتبع الشركة ممارسات الحوكمة الجيدة وتحقق الأهداف المحددة. كما يساعد تقييم الأداء على تحديد المخاطر المحتملة والتحديات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

- ✓ المخاطر والامتثال القانوني: تتطلب ممارسات حوكمة الشركات تحديد المخاطر.

حديث المعايير المحاسبية: يجب على المنظمات المعنية بالمعايير المحاسبية التحديث المستمر لتلبية احتياجات السوق وضمان توفير معلومات مالية دقيقة ومفهومة.

-3تطوير تقنيات التقرير المالي: يجب أن تسعى الشركات إلى تحسين تقنيات التقرير المالي الحالية وتطوير تقنيات جديدة لتسهيل وتحسين جودة الإفصاح المالي.

-4تحسين ثقافة الحوكمة: يجب على الشركات تحسين ثقافة الحوكمة والمساءلة الداخلية، وتعزيز الوعي والمسؤولية الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية في جميع أنشطتها.

-5تعزيز مشاركة المستثمرين والمساهمين: يجب على الشركات تشجيع المستثمرين والمساهمين على المشاركة في أنشطة الشركة وتقديم الملاحظات والاقتراحات والتعليقات المالية.

-6تحسين الرقابة والمراقبة: يجب أن تتحمل الشركات مسؤولية تحسين الرقابة والمراقبة الداخلية، وتطوير نظم المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية والتأكد من توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة.

في النهاية، يجب أن تكون الحوكمة الجيدة والإفصاح المالي الصحيح على رأس أولويات أي شركة، حيث تعد أدوات أساسية لتعزيز الثقة والمساءلة وتحقيق النمو المستدام. وعند تحقيق هذه الأهداف، فإن الشركات ستحظى بالتوجيه والدعم اللازم لتحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية على المدى الطويل.

ويمكن القول إن إشكالية الحوكمة تتمثل في ضعف الرقابة على الإدارة وعدم تطبيق المعايير والقواعد المالية بشكل صحيح، مما يؤدي إلى عدم وضوح الصورة المالية للشركة وقد يؤدي أحيانًا إلى الفساد والتلاعب في الحسابات والإفصاح المالي. ويمكن أن يتسبب ذلك في تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام وعلى المستثمرين والمساهمين بشكل خاص.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الإفصاح المالي في إطار الحوكمة الصحيحة:

-1تعزيز الشفافية: يجب على الشركات تحسين شفافية إفصاحاتها المالية وضمان توفير المعلومات المالية الصحيحة والدقيقة للمستثمرين والمساهمين.

-2تطوير القواعد والمعايير: يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات المعنية بتطوير القواعد والمعايير المالية الدولية وتحديثها بشكل دوري لضمان تحسين الإفصاح المالي وتوفير المعلومات المالية الدقيقة والشفافة.

-3تعزيز الرقابة والمراقبة: يجب على الشركات تحسين نظم الرقابة الداخلية وتعزيز المراقبة المالية لتحقيق الشفافية والمساءلة.

-4تعزيز دور المراجعين الداخليين والخارجيين: يجب على الشركات تعزيز دور المراجعين الداخليين والخارجيين في التحقق من صحة ودقة الإفصاحات المالية وضمان التزام الشركة بالقواعد والمعايير المالية الدولية.

-5توفير التدريب والتعليم: يجب على الشركات توفير التدريب والتعليم للموظفين والمسؤولين

11- الجهود الدولية لوضع مواثيق ونماذج وتجارب لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية

11-1 المواثيق والتقارير الدولية

دأبت الكثير من الدول إلى إصدار مواثيق وطنية لحوكمة الشركات تتكيف وبيئة اعمالها بالإضافة إلى أهم التقارير التي تماشت وهذا الإدارة، حيث أشار هذا المطلب على ذكر اهم هذه المواثيق والتقارير.

11-1 -1 المواثيق الدولية لحوكمة الشركات

أولا: قانون ساربيز- أوكسيلي 2002 للو. م. أ:

ساربيز اوكسيلي (sarbanes oxley – sox) هو قانون أمريكي يوجب على الشركات ان تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي المسؤولية الشخصية عن الإعلان عن بيانات مالية خاطئة جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسمية التي أدت إلى انهيار شركة أنرون وورلدكوم، بهدف إعادة الثقة للمستثمرين في سوق راس المال الأمريكي.

يتشكل قانون (SOX) من إحدى عشر فصلا وهي كالآتي:

- الفصل الأول: مجلس الإشراف العام المحاسبي في الشركة.
- الفصل الثاني: استقلالية المراجعين.
- الفصل الثالث: مسؤوليات الشركة.
- الفصل الرابع: تحسين الإفصاح المالي.
- الفصل الخامس: تحليل تضارب المصالح.

- الفصل السادس: لجنة الموارد والسلطات.
- الفصل السابع: التقارير والدراسات.
- الفصل الثامن: مساءلة الشركة والجرائم التدليس والاختلاس.
- الفصل التاسع: تحسين تطويق عقوبة الجرائم المتصلة.
- الفصل العاشر: عائد الضرائب من الشركات.
- الفصل الحادي عشر: المساءلة والتدليس بالشركات.

ثانيا: الدليل الموحد لحوكمة للشركات بالمملكة المتحدة:

جاء هذا القانون محل القانون المشترك الذي صدر عام 2003 ويترتب عليه إعادة النظر في إعداد التقارير المالية من قبل المجلس، ويتضمن الدليل مجموعتين.

المجموعة الأولى: الشركات

حيث تشملت هذه المجموعة أربعة مبادئ تتعلق بالمديرين وهيكل المكافآت كما تتضمن علاقاتهم مع المساهمين والتأكيد على القابلية والمراجعة.

المجموعة الثانية: المساهمون المؤسسون

تحث هذه المجموعة المساهمين المؤسسين على الحوار مع الشركات وإعطاء الوزن المستحق لتقييم الإفصاح عن الحوكمة متى قامت الشركة بتقييم معايير الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بهيكل وتركيبة المجلس كما لهم كل المسؤولية حول اعتباراتهم وحساباتهم عن استعمال الأصوات.

ثانيا: ميثاق حوكمة الشركات بألمانيا:

يقدم هذا القانون في جوان 2005 لإدارة الشركات الألمانية لوائح قانونية أساسية الإشراف وإدارة الشركات المدرجة في البورصة الألمانية، ويتضمن معايير حوكمة الشركات المعترف بها دوليا ووطنيا، بهدف هذا الميثاق لجعل نظام إدارة الشركات الألمانية شفاف ومفهوم والغرض منه هو تعزيز الثقة الدولية والوطنية للمستثمرين والعملاء والموظفين والجمهور العام، واهم مبادئه ما يلي:

- المبدأ الأول: المساهمين واجتماع الجمعية العامة.
- المبدأ الثاني: التعاون بين مجلس الإدارة مجلس الرقابة والإشراف.
- المبدأ الثالث: مجلس الإدارة.
- المبدأ الرابع: مجلس الرقابة.
- المبدأ الخامس: الشفافية.
- المبدأ السادس: التقرير والمراجعة في القوائم المالية السنوية.

أولى التقارير المقدمة لتعزيز حوكمة الشركات

صدرت أكثر من ستة تقارير سنذكر أهمها:

أولا: تقرير كادبوري (Cadbury):

تقرير كادبوري بعنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" هو تقرير لجنة برئاسة أدريان كادبوري الذي حدد توصيات بشأن ترتيب مجلس إدارات الشركات ونظم المحاسبة للتحقيق من المخاطر والفشل، نشر هذا التقرير عام 1992، وتم إعداد التوصيات الواردة في التقرير بالمشاركة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والبنك الدولي وغيرها.

أهم ما جاء به التقرير توصيات من ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: المجلس: على مجلس الإدارة ان يتسم بالفعالية التي تمكنه من القيادة والرقابة على الأعمال في نفس الوقت.

المحور الثاني: المراجعة: الاتفاق على اختصاصات ومسؤوليات المديرين والمراجعين عند اعداد وتقديم التقارير حول القوائم المالية للشركة وكذلك العمل على وضع نظم رقابة داخلية.

المحور الثالث: المساهمين: يحق للمساهمين الإطلاع على التقارير والحسابات أثناء اجتماع الجمعية العامة، وتبقى إشكالية كيفية تعزيز مساءلة المساهمين للمديرين.

ثانيا: تقرير فيينو الثاني (Vienot 2)

يعد هذا التقرير تكملة للتقرير الذي سبقه سنة 1995 تحت عنوان "مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة" تم إعداده بدعم ومساندة الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFPE) (*)وحركة مؤسسات فرنسا (MEDEF) اجتمع حوالي 14 رئيسا شركة مدرجة في البورصة الفرنسية مع لجنة تقنية مكونة من (06) أعضاء ثلاثة تابعون لـ (AFPE) والبقية (MEDEF) (**) وتمت مناقشة عدة قضايا بالشركة منها وظائف الرئيس بالشركة والمدير العام، وكذلك كيفية نشر المكافآت والخيارات لمديري الشركات المدرجة ضمن الجزء الأول والثاني من التقارير وفيما تضمن الجزء الثاني النصائح والتوصيات المتصلة بالمديرين ووظائف مجلس الإدارة واللجان التابعة له، إضافة على المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها وما يخص اجتماع الجمعية العامة، وقد قسم كالآتي:

- القسم الأول: الفصل بين وظائف الشركة والمدير العام
- القسم الثاني: نشر مكافآت مديري الشركات المدرجة
- القسم الثالث: الإداريين

ثالثا: تقرير كينغ الثاني

جاء تقرير حوكمة الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبورغ للأوراق المالية في جنوب إفريقيا عام 2002 في أعقاب تقرير عام 1994 المعروف باسم King1، نشر تقرير كينغ بشأن حوكمة الشركات جنوب إفريقيا لجنة يرأسها قاض

سابق في المحكمة العليا مرفين كينغ (Mervin King) وتتضمن مدونة لممارسات وسلوك الشركات وكان الأول من نوعه في البلد وكانت تهدف على تعزيز أعلى معايير حوكمة الشركات في جنوب افريقيا حيث شمل المجالات الاقتصادية والجوانب البيئية والاجتماعية للشركة. احتواء التقرير على ستة عناصر محورية وهي:

* -**AFPE** : French Association of Private Entreprise

** -**MEDEF** : Mouvement Entreprise De France

- العنصر الأول: المديرون ومسؤولياتهم.
- العنصر الثاني: إدارة المخاطر.
- العنصر الثالث: المراجعة الداخلية.
- العنصر الرابع: الإبلاغ عن الاستدامة المتكاملة.
- العنصر الخامس: المحاسبة والمراجعة.
- العنصر السادس: العلاقة مع المساهمين.

الفصل الرابع: الإفصاح المالي وإشكالية الحوكمة

يعد الإفصاح المالي من أهم العوامل التي تساهم في نجاح أي شركة، حيث يُعد الإفصاح المالي عن النتائج المالية للشركة أمرًا ضروريًا للمستثمرين والمساهمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، يُساعد الإفصاح المالي على تحسين صورة الشركة في السوق، حيث يُعتبر الإفصاح المالي عن الشفافية والمساءلة.

1-علاقة الإفصاح المالي بإشكالية الحوكمة

1-1مفهوم الإفصاح المالي

الإفصاح المالي هو "عملية تقديم المعلومات المالية المهمة والدقيقة عن الشركة للجمهور بهدف توفير الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركة". ومع ذلك، فإن هناك بعض المشكلات الحالية فيما يتعلق بالإفصاح المالي والحوكمة التي تحيط به.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه "عملية إفشاء المعلومات المالية للشركة للجمهور"، وتتضمن الإفصاحات المالية عدة عناصر أساسية، ومنها:

1- القوائم المالية: وتشمل القوائم المالية الرئيسية كالميزانية والقائمة الدخل والقائمة المالية لتدفق النقد، ويتم إعداد هذه القوائم بشكل دوري لإظهار أداء الشركة المالي.

2- الملاحق لإفصاحيه: وتتضمن الملاحق لإفصاحيه الكثير من المعلومات المالية الإضافية والتفصيلية عن أداء الشركة، مثل السياسات المحاسبية وتحليل الأداء المالي والتنبؤات المالية المستقبلية.

3- التقارير الإدارية: وتوضح التقارير الإدارية الإجراءات الإدارية والمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، وكذلك توضح الخطط والأهداف المستقبلية للشركة.

ويجب أن يكون الإفصاح المالي دقيقًا وشفافًا ومنسجمًا مع المعايير المحاسبية المعتمدة، كما يجب أن يتم إعداده بشكل منتظم وبشكل دوري لتوفير المعلومات المالية المحدثة والتي تعكس أداء الشركة الحالي.

1-2 و اقع الإفصاح المالي في ظل إشكالية الحوكمة

إشكالية الحوكمة في الإفصاح المالي تتمثل في العديد من النقاط، ومن أبرزها:

1-قلة الشفافية: يعتبر عدم توفير المعلومات المالية المهمة بشكل دقيق وفي الوقت المناسب هو مشكلة أساسية في الحوكمة ويمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في الشركة.

2-عدم الامتثال للمعايير المحاسبية: يجب على الشركات الامتثال للمعايير المحاسبية وتطبيقها بشكل دقيق، وإلا فإنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى إعطاء معلومات مالية غير دقيقة.

3-عدم توفير المعلومات الكافية: قد يكون الإفصاح المالي غير كافي لتوفير معلومات كافية للمساهمين والمستثمرين لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.

4-عدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية: قد يؤدي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بالإفصاح المالي إلى زيادة الثقة وتحسين العلاقات مع المستثمرين والمجتمع.

تتطلب إشكالية الحوكمة في الإفصاح المالي حلولاً مختلفة، بما في ذلك:

1- تحسين الشفافية والمساءلة: يجب على الشركات تحسين معايير الإفصاح المالي وزيادة الشفافية والمساءلة لضمان توفير المعلومات المالية المهم
2- حديث المعايير المحاسبية: يجب على المنظمات المعنية بالمعايير المحاسبية التحديث المستمر لتلبية احتياجات السوق وضمان توفير معلومات مالية دقيقة ومفهومة.

3- تطوير تقنيات التقرير المالي: يجب أن تسعى الشركات إلى تحسين تقنيات التقرير المالي الحالية وتطوير تقنيات جديدة لتسهيل وتحسين جودة الإفصاح المالي.

4- تحسين ثقافة الحوكمة: يجب على الشركات تحسين ثقافة الحوكمة والمساءلة الداخلية، وتعزيز الوعي والمسؤولية الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية في جميع أنشطتها.

5- تعزيز مشاركة المستثمرين والمساهمين: يجب على الشركات تشجيع المستثمرين والمساهمين على المشاركة في أنشطة الشركة وتقديم الملاحظات والاقتراحات والتعليقات المالية.

6- تحسين الرقابة والمراقبة: يجب أن تتحمل الشركات مسؤولية تحسين الرقابة والمراقبة الداخلية، وتطوير نظم المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية والتأكد من توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة.

ويمكن القول إن إشكالية الحوكمة تتمثل في ضعف الرقابة على الإدارة وعدم تطبيق المعايير والقواعد المالية بشكل صحيح، مما يؤدي إلى عدم وضوح الصورة المالية للشركة وقد يؤدي أحيانًا إلى الفساد والتلاعب في الحسابات والإفصاح المالي. ويمكن أن يتسبب ذلك في تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام وعلى المستثمرين والمساهمين بشكل خاص.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الإفصاح المالي في إطار الحوكمة الصحيحة:

1- تعزيز الشفافية: يجب على الشركات تحسين شفافية إفصاحاتها المالية وضمان توفير المعلومات المالية الصحيحة والدقيقة للمستثمرين والمساهمين.

2- تطوير القواعد والمعايير: يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات المعنية بتطوير القواعد والمعايير المالية الدولية وتحديثها بشكل دوري لضمان تحسين الإفصاح المالي وتوفير المعلومات المالية الدقيقة والشفافة.

3- تعزيز الرقابة والمراقبة: يجب على الشركات تحسين نظم الرقابة الداخلية وتعزيز المراقبة المالية لتحقيق الشفافية والمساءلة.

4- تعزيز دور المراجعين الداخليين والخارجيين: يجب على الشركات تعزيز دور المراجعين الداخليين والخارجيين في التحقق من صحة ودقة الإفصاحات المالية وضمان التزام الشركة بالقواعد والمعايير المالية الدولية.

5- توفير التدريب والتعليم: يجب على الشركات توفير التدريب والتعليم للموظفين والمسؤولين.
تشكل إشكالية الحوكمة والإفصاح المالي عادةً عندما تقوم الشركات بإخفاء المعلومات المالية أو تزييفها أو توفير معلومات مضللة للجمهور، وهذا يؤثر على مصداقية الشركة ويسبب القلق للمستثمرين والمساهمين، وفي بعض الحالات يمكن أن يتسبب في تدهور سعر السهم وفقدان الثقة في الشركة.

ومن أهم الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها لتحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الحوكمة هي:

1- الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية: وهذا يساعد في توحيد الممارسات المحاسبية في السوق العالمية، ويسهل على المستثمرين والمساهمين فهم المعلومات المالية وتحليلها.

2- إعداد التقارير المالية بشكل دوري ودقيق: وهذا يساعد في توفير المعلومات المحدثة والتي تعكس أداء الشركة الحالي، كما يمكن استخدام أدوات التحليل المالي لتحليل وتفسير هذه المعلومات.

3- تحسين ممارسات الحوكمة: ويتضمن ذلك تعزيز دور مجلس الإدارة وتوضيح سلطات الإدارة والإشراف على العمليات المالية، وكذلك تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المستويات.

4- تعزيز الثقافة المالية في الشركة: وهذا يتطلب توفير التدريب والتثقيف لجميع الموظفين، وخاصة العاملين في القطاع المالي، حيث يمكن أن يساعد هذا في تحسين فهمهم للأمور المالية وتطبيق معايير الحوكمة المالية في عملهم اليومي.

كما يساعد الإفصاح المالي والحوكمة المالية على تعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين والمجتمع بشكل عام، حيث يمكن أن تحسن الشفافية وتعزز الثقة في أداء الشركة، وتوفر المعلومات المالية المحدثة والمفصلة للمستثمرين والمساهمين، وتزيد من فرص النمو والازدهار للشركة.

ومن المهم أن يلتزم المسؤولون عن إدارة الشركات بتعزيز جودة الإفصاح المالي والحوكمة المالية، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في جميع المستويات، وتوفير المعلومات المالية المحدثة والمفصلة بشكل دوري ودقيق.

ويمكن أيضًا أن تساعد المؤسسات المالية المستقلة، مثل وكالات التصنيف الائتماني، في تعزيز جودة الإفصاح المالي والحوكمة المالية، حيث يمكن أن تقوم بتقييم أداء الشركة وممارساتها المالية، وتوفير تصنيفات وتوصيات حول مدى جودة الإفصاح المالي والحوكمة المالية للشركة.

ومن المهم أيضًا توعية المستثمرين والمساهمين حول أهمية الإفصاح المالي والحوكمة المالية، وتوفير المعلومات المفصلة والمحدثة لهم، وتشجيعهم على البحث والتحليل المالي للشركات التي يرغبون في الاستثمار فيها.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الإفصاح المالي والحوكمة المالية هما جوهر أي نظام اقتصادي صحي، حيث يمكن أن تحسن الشفافية والثقة في الأسواق المالية، وتوفر المعلومات المحدثة والمفصلة للمستثمرين والمساهمين، وتزيد من فرص النمو

زيادة على ذلك يمكن القول بأن الإفصاح المالي يعتبر أداة هامة لتحسين الحوكمة المالية في الشركات، حيث يساعد على تحسين شفافية الشركة والكشف عن أي ممارسات غير أخلاقية أو فساد، كما يمكن أن يحد من تكدس المعلومات وتفادي الأخطاء والاختلالات المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الإفصاح المالي على توفير معلومات مهمة للمستثمرين والمساهمين والمنظمات المالية الأخرى، وتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات موثوقة وشاملة، كما يمكن أن يساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة في قطاع الأعمال.

ويرى البعض أن الإفصاح المالي يساعد في تحسين علاقات الشركة مع المستثمرين والمساهمين والجمهور بشكل عام، حيث يعد إثبات للالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، ويمكن أن يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد، يجب على الشركات الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية للإفصاح المالي، وضمان توفير معلومات دقيقة ومفصلة للمستثمرين والمساهمين، وتجنب الإفصاح الغير كامل أو الخاطئ، والتي يمكن أن تؤدي إلى عقوبات قانونية وضرر لسمعة الشركة.

وفي النهاية، يمكن القول بأن الإفصاح المالي هو أداة مهمة في تحسين الحوكمة المالية وتعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين والمجتمع بشكل عام، ويجب على الشركات الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية للإفصاح المالي لتحقيق الشفافية

والمسائلة، بالإضافة إلى ذلك، يجب في هذا الصدد أن تكون الحوكمة الجيدة والإفصاح المالي الصحيح على رأس أولويات أي شركة، حيث تعد أدوات أساسية لتعزيز الثقة والمساءلة وتحقيق النمو المستدام. وعند تحقيق هذه الأهداف، فإن الشركات ستحظى بالتوجيه والدعم اللازم لتحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية على المدى الطويل.

الفصل الخامس: الأنظمة المحاسبية وعلاقاتها بالحوكمة

1- ماهية الانظمة المحاسبية

1-1 تعريف النظام المحاسبي وخصائصه

تعد المعلومات المحاسبية ذات اهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخلية والخارجين في تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات باعتباره نظاما للمعلومات.

حيث يرى الكاتب وليد الحيالي في كتابه حوكمة الشركات على مستوي الافصاح أن المعلومات بمفهومها البسيط هي "عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي كما ان المعلومات تمثل للغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب منه تلك المعلومات ان تكون فعاله وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات".

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن النظام المحاسبي هو مجموعة من العناصر التي تربط في ما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف اداء وظيفة أو مجموعة من الوظائف و يتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية " آلات معدات، محركات، قطع غيار وغيرها" أو الخطوات الادارية " التخطيط، التنظيم الرقابة، التوجيه " فالنظام

شيء له هوية، نشاط وظيفة وعناية، وهو مجهز بهيكل يتطور مع الزمن داخل المحيط.

ومما سبق يمكن القول ان النظام المحاسبي هو طريقة للتعبير عن المعلومات المالية الخاصة في أي مؤسسة او شركة تجارية، ويضم النظام المحاسبي جميع المعلومات المالية التي تحدد وضع المؤسسة المالي وتساعد المحللين الماليين وأصحاب القرار على اتخاذ القرار الذي يساهم في تحسين الوضع المالي ويقلل من الخسارة او يتفادوا وقوع فيها.

يستند النظام المحاسبي على تقارير ووثائق مالية تحد من التلاعب، وتوضح المعلومات المالية ليسهل فهمها والتعامل معها مع دراستها في نهاية العام المالي لمعرفة النتيجة التي حققتها المؤسسة من ربح او خسارة.

خصائص النظام المحاسبي:

حيث يوجد نوعين من الخصائص رئيسية وثانوية:

الخصائص الرئيسية: وهي خصائص التي يجب ان تكون موجودة في المعلومات المحاسبية والا ستفقد المعلومات اهميتها وتصبح غير مجدية للمستخدم.

1. الملائمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار، وحتى تكون هذه

المعلومات ملائمة يجب ان تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

الملائمة في التوقيت: تزويد المستخدم بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة، فعندما تكون هذه المعلومات متاحة للمستخدمين في اوقات غير كافية او غير مناسبة فإنها تفقد قدرتها على التأثير في صنع القرار.

مثال عن ذلك: عند اصدار التقارير والقوائم المالية السنوية خلال مدة محدودة بعد انتهاء السنة المالية.
القدرة على التنبؤ في المستقبل: وذلك بالقدرة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الاحداث الماضية.

القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: وتعرف ايضا النقدية لاسترجاعية ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وان اتخذها بناء على هذه التوقعات.

2.الوثوق "امكانية الاعتماد": فهو يشير الى الدرجة التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية و صناع القرار لخلق حالة التأكيد في اتخاذ القرارات المختلفة، و لا ننسى صدق التعبير وعدم التحيز اي الحياد.
3.القابيلية للفهم: وهي ان تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ، كما انه ينبغي ان يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

خصائص الثانوية: وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي:

1.قابلية المعلومات للمقارنة: ان استخدامها في إجراء المقارنات يشكل امرا هاما وأساسيا للمستخدم. حيث يسعى المستخدم الى اجراء المقارنات في القطاع الواحد لتقييم اداء والتعرف على مواضيع الضعف والقوة فيها.
2.الثبات: وهذا يتطلب المنشأة إثبات وتطبيق نفس الطرق والاساليب المحاسبية في السنة الواحدة او تطبيق هذه الطرق والاساليب المنشأة المتعددة.

2-1 مكونات النظام المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبية المالية من المدخلات والمتمثلة في المستندات الاساسية المعالجة وهي عبارة عن تسجيل القيود في دفتر اليومية والترحيل لدفتر الاستاذ والمخرجات المترجمة في القوائم المالية كما يلي:

1.المدخلات: وهي عبارة عن المعاملات والوثائق المبررة ذات الطبيعة المالية التي تتم في المنظمة والموثوقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة وهي تشكل العنصر الاساسي الذي يعتمد عليه في عملية التسجيل المحاسبي وأهم هذه الوثائق" فاتورة الطلب"، امر الشراء، تقارير استلام، مذكرة الادخال الى المخازن، امر البيع، بطاقات البيع، وثيقة الشحن، إذن الدفع.

2.المعالجة: وتقوم عمليات المعالجة في النظام المحاسبي في تحويل البيانات المدخلة الى معلومات حيث تخضع المدخلات للمعالجة والتسجيل والتبويب والتلخيص لقيود تلك المعلومات المالية.

3.المخرجات: وهي تتمثل في التقارير والقوائم المحاسبية التي تنتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية للأطراف خارج المؤسسة، او التقارير وقوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والمتابعة.

4.الرقابة: وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، وتعرف الرقابة على انها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية اصولها وضبط دقة بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الادارية الموضوعة مقدما

5.التغذية العكسية: تعتبر التغذية العكسية عملية اساسية لنجاح النظام المحاسبي ونموه، فهي عمليه قياس رد فعل المستخدمين والمتعاملين مع المؤسسة على العمل النظام المحاسبي.

3-1 أهداف النظام المحاسبي

ويهدف النظام المحاسبي إلى ما يلي:

1. تقديم صورة صادقة للنظام من خلال الشفافية في عرض المعلومات؛
2. السماح المؤسسة بمقارنة نفسها زمنيا ومكانيا من الناحية المالية على المستوى المحلي والدولي؛
3. تقديم المعلومات الموثوقة للمستثمرين مما يسمح لهم بمراقبة أموالهم؛
4. خفض الأعباء من خلال استخدام وسائل المعلوماتية في تسجيل البيانات المحاسبية؛

2- حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية.

إن ما حصل من أزمات وفساد وفضائح مالية في المؤسسات الإقتصادية عامة أثار الشبهات وألغى مصدقية المعلومة المحاسبية والمدققين لها ونظام المحاسبي بأكمله وبالتالي اتضحت هناك علاقة بين حوكمة الشركة كآلية لإعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية والمخرجات النظام المحاسبي الذي يستخدم كأداة لإتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

2 -1 الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أبعاد محاسبية نذكر منها ما يلي:

1.المساءلة والرقابة المحاسبية:

أشار تقرير لجنة caddury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الادارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسائلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

- كما أنا تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الصادرة سنة 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك إلى أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة.

2.الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

من أجل إعادة الثقة والمصدقية للمعلومات المحايبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة كانت الحاجة إلى تطوير معيير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة الشركات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع

الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية، كما يجب أن يتوافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.

3.دور المراجعة الداخلية.

إن للحكومة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف وهي السيطرة على المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحكومة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحكومة واجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحكومة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الإلتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.

4.دور المراجع الخارجي.

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارف بين الملاك وإدارة الوحدة الإقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الإنحراف الخلقي في الوحدات الإقتصادية.

5.تقويم أداء الوحدات الاقتصادية.

في ظل طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وإنعكاسها على المعلومات المحاسبية نشير إلى النقاط التالية:

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لحوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الإجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى بإهتمام كبير لتبيق الحوكمة في الشركات.

ب- إن الأبعاد الحايبية لعملية الحوكمة تعطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

1- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

المطلب الثاني: دعم نظام المعلومات المحاسبية للحكومة

يتضح من إستقرار المعلومات السابقة أنه يمكن تأكيد الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات ودعم نظم المعلومات المحاسبية لها في الآتي:

1. المساءلة والرقابة المحاسبية: يقوم أعوان مجلس الإدارة بالمتابعة المساهمين على حسب المستويات ومراقبة مختلف العمليات التي يقومون بها داخل الشركة:

2. دور المدقق الخارجي: إضافة الثقة والمصدقية من أجل إتخاذ قرار سليم لإستمرار الشركة أو وضع حلول أخرى مثل: تقليل عدد الفروع أو زيادة عدد العمال على حسب الحاجة:

3.تحقيق الإفصاح والشفافية: تقوم الشركة بالإفصاح عن كامل العمليات التي تم القيام بها لكافة الأطراف وخاصة التي ليس لها علاقة مباشرة بالمؤسسة.

- تكون المعلومات المفصح عنها خالية من التزوير وتطابق معايير المحاسبة الدولية وتكون الحقوق والواجبات والمسؤوليات واضحة.

كما تعد الأنظمة المحاسبية أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها المؤسسات لتتبع وتسجيل العمليات المالية والمحاسبية لديها. تلعب الأنظمة المحاسبية دورًا هامًا في إدارة المؤسسات وتوفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة. ومن خلال تحسين تصميم الأنظمة المحاسبية وتطويرها، يمكن للمؤسسات تعزيز نظام الحوكمة الخاص بها.

ويمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من العمليات والممارسات والآليات التي تضمن إدارة المؤسسة بشكل فعال وفعالية المخاطر وتحقيق أهدافها المحددة. وتتضمن الحوكمة أيضًا تحديد المسؤوليات والواجبات والحقوق المالية للأطراف المعنية، وتوفير الشفافية والمساءلة، وتحسين عمليات التقارير المالية والتدقيق الداخلي والخارجي.

وترتبط الأنظمة المحاسبية بالحوكمة بشكل وثيق. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الأنظمة المحاسبية لتوفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما يمكن استخدام الأنظمة المحاسبية لتحديد النتائج المالية للشركة، ومن ثم تحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأداء المؤسسة المالي.

ومن خلال تحسين تصميم الأنظمة المحاسبية، يمكن تحسين نظام الحوكمة الخاص بالمؤسسة. فعلى سبيل المثال، يمكن تصميم الأنظمة المحاسبية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديد المسؤوليات والواجبات والحقوق المالية بوضوح.

كما يمكن تطبيق مفهوم الحوكمة على الأنظمة المحاسبية من خلال استخدامها في تحسين الإدارة المالية والمحاسبية في المؤسسة. ويمكن ذلك عن طريق تحديد الأهداف والمعايير المالية المناسبة للشركة وضمان التزام الشركة بهذه المعايير.

كما يمكن تحسين نظام الحوكمة من خلال تحسين نظام التقارير المالية المنتجة من قبل الأنظمة المحاسبية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة مستوى الدقة والصحة والشمولية في تقارير الأنظمة المحاسبية، والتأكد من أنها تتوافق مع المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً.

ويمكن أيضًا استخدام الأنظمة المحاسبية لتحديد المخاطر المالية المحتملة وإدارتها بشكل فعال. وتشمل هذه المخاطر الإفلاس والتعرض للأخطار المالية الأخرى. ويمكن استخدام الأنظمة المحاسبية لتحليل البيانات المالية وتوفير التوقعات المالية المستقبلية.

وتعتبر الأنظمة المحاسبية أداة مهمة لتحسين نظام الحوكمة، حيث تساعد في تحديد ومراقبة الأداء المالي للشركة. وتعزز هذه الأداة ممارسات الحوكمة الجيدة من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة للجهات المعنية بالإدارة والإشراف على الشركة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين والمستثمرين.

ومن أجل تعزيز نظام الحوكمة، يجب أن تتوافق الأنظمة المحاسبية مع المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً، مثل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) والمعايير المحاسبية الأمريكية .(GAAP) وتوافق هذه الأنظمة مع هذه المعايير يسهل على المساهمين والمستثمرين فهم البيانات المالية والاعتماد عليها في صنع قراراتهم المستقبلية بشأن الشركة.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام الأنظمة المحاسبية لتحسين إدارة المخاطر المالية والمصروفات في الشركة. ويمكن للشركة تعزيز التحكم في المخاطر المالية المحتملة من خلال إدارة البيانات المالية وتحليلها باستخدام الأنظمة المحاسبية. وباستخدام التقارير المالية المتاحة، يمكن للشركة التعرف على المصادر المحتملة للمصروفات الزائدة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتحكم فيها.

وفي النهاية، يمكن القول إن الأنظمة المحاسبية تعد أداة مهمة لتعزيز نظام الحوكمة في المؤسسات، حيث توفر معلومات دقيقة وشاملة للإدارة والإشراف على الشركة، وتساعد على تحسين نظام الإدارة المالية والمحاسبية، وتعزز ممارسات الحوكمة، بالإضافة إلى ذلك توضح العلاقة بين الأنظمة المحاسبية والحوكمة أن الأنظمة المحاسبية تعد جزءًا أساسيًا من الحوكمة العامة للمؤسسة، وتساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظام الإدارة المالية والمحاسبية. ومن خلال تحسين الأنظمة المحاسبية، يمكن تحقيق مزيد من التحسين في نظام الحوكمة الخاص بالمؤسسة.

كماتعتبر الأنظمة المحاسبية أداة مهمة لتحسين نظام الحوكمة، حيث تساعد في تحديد ومراقبة الأداء المالي للشركة. وتعزز هذه الأداة ممارسات الحوكمة الجيدة من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة للجهات المعنية بالإدارة والإشراف على الشركة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين والمستثمرين.

وتساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين الحوكمة من خلال العديد من الطرق، من بينها:

1- توفير المعلومات المالية الدقيقة والشاملة: تتيح الأنظمة المحاسبية للإدارة والمساهمين والمستثمرين الحصول على معلومات مالية دقيقة وشاملة عن الشركة، مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة؛

2- تحسين إجراءات المراقبة: تساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين إجراءات المراقبة والرصد، حيث يمكن استخدامها لتحليل البيانات المالية ومراقبة العمليات المالية داخل الشركة؛

3- تحسين الإفصاح المالي: تتيح الأنظمة المحاسبية للشركة الالتزام بمعايير المحاسبة والإفصاح المالي، وهو ما يساعد في تحسين شفافية الشركة وتعزيز الثقة لدى المساهمين والمستثمرين؛

4- تحسين إدارة المخاطر: تساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين إدارة المخاطر المالية، حيث يمكن استخدامها لتحليل المخاطر المالية المحتملة وتطوير استراتيجيات للتحكم فيها؛

5- تحسين إدارة التكاليف : تساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين إدارة التكاليف، حيث يمكن استخدامه؛

6- تحسين التخطيط المالي: تساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين التخطيط المالي للشركة، حيث يمكن استخدامها لتحليل البيانات المالية وتوقع الأداء المالي المستقبلي ووضع خطط واستراتيجيات لتحسين الأداء؛

7- تحسين الامتثال للمعايير واللوائح: تتيح الأنظمة المحاسبية للشركة الالتزام بالمعايير المحاسبية واللوائح المالية المعمول بها، مما يساعد في تحسين الامتثال والتقيد بالمتطلبات القانونية؛

8- تحسين العلاقة مع المساهمين والمستثمرين : تساعد الأنظمة المحاسبية في تحسين العلاقة بين الشركة والمساهمين والمستثمرين، حيث توفر معلومات مالية دقيقة وشاملة لهم وتعزز الشفافية والثقة بين الأطراف المعنية؛.

9-تحسين إدارة المخاطر: تعد الأنظمة المحاسبية أداة قوية لإدارة المخاطر المالية، حيث تمكن الشركة من تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات لتقليل تأثيرها على الأداء المالي للشركة.

10- تحسين الكفاءة والإنتاجية: يمكن للأنظمة المحاسبية أيضاً تحسين الكفاءة والإنتاجية في الشركة، حيث تمكن من تحليل البيانات المالية بشكل أسرع وأدق وتوفير الوقت والجهد في إعداد التقارير المالية والإدارية.

11- تحسين صورة الشركة: تعد الأنظمة المحاسبية وسيلة فعالة لتحسين صورة الشركة أمام الجمهور، حيث تساعد في إظهار النزاهة والشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية، مما يساهم في بناء الثقة والاحترام لدى الجمهور.

12- تحسين تخطيط الموارد: تساعد الأنظمة المحاسبية أيضاً في تحسين تخطيط الموارد في الشركة، حيث يمكن استخدامها لتحليل البيانات المالية وتحديد الموارد اللازمة وتخصيصها بشكل أفضل وفقاً للأولويات والأهداف المحددة.

بشكل عام، يمكن القول إن الأنظمة المحاسبية تلعب دوراً هاماً في تحسين الحوكمة وتعزيز الثقة والشفافية وإدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي والإداري للشركة. لذلك، فإن الاستثمار في تطوير وتحسين هذه الأنظمة يعد استثماراً مهماً لضمان نمو ونجاح الشركات، بالإضافة إلى ذلك، يساعد استخدام الأنظمة المحاسبية في تحسين الحوكمة من خلال تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين إدارة المخاطر والتكاليف وتحسين العمليات المالية داخل الشركة، وهذا بدوره يساعد على

تعزيز الثقة والتعاون بين الأطراف المعنية وتحقيق الأهداف المشتركة بشكل أفضل. وبالتالي، يمكن القول إن الأنظمة المحاسبية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الحوكمة وتحسين أداء الشركات.

الفصل السادس: الفضائح المالية وإشكالية الحوكمة

بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 وإفلاس شركة Worldcomو Enron في أمريكا وتعرض شركات دولية أخرى لصعوبات مالية كبيرة، وكذا اكتشاف لتلاعب الشركات في قوائمها المالية وعدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية، بالإضافة لافتقار هذه الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها، مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات واتخاذ القرارات غير الرشيدة وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح. كلها أسباب دعت العالم ينظر نظرة جديدة إلى طريقة التسيير في المؤسسات الذي ساهم في وضع مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، فهي تعتبر المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هاته السلبيات.

1- الفضائح المالية

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات في العديد من الدول إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي الذي نتج عنه مجموعة من الانهيارات والفضائح وفي هذا الصدد سنعرف الفضائح المالية ونتطرق كذلك لثلاث شركات تعرضت لهذه الفضائح.

المطلب الأول: مفهوم الفضائح المالية

الفضائح المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات او الاعمال الغير قانونية، او غير الأخلاقية التي يتوط بها شخص او مجموعة من الأشخاص في شركة ما، والتي تؤثر سلبا على سمعة الشركة مما يؤدي الى افلاسها او ربما اغلاقها.

1-1 و اقع شركة انرون ENRON

1. لمحة عن شركة انرون:

تأسست شركة انرون في جويلية 1985 نتيجة اندماج كل من شركة هيوستن للغاز الطبيعي وشركة انترموث وهما شركات انابيب الغاز الطبيعي، وكانت الشركة من أكبر سبع شركات في البلاد ووظيفتها نقل الغاز بين المنتجين والمستعملين له، مقرها هيوستن بولاية تكساس.

بدأت شركة انرون نشاطها كشركة تموين بأنابيب الغاز الذي عرفت فيه نموا سريعا ثم تحولت الى بيع الطاقة والمواد الأولية، وبعدها قامت بتحويل نشاطها كليا من شركة صناعية او تجارية الى القيام بالعمليات المالية المتمثلة في ضمان عمليات تغطية المخاطر الناجمة عن التقلبات في الأسعار من خلال التعامل بالمنتجات المشتقة، وقد خرجت انرون من مربع الاستثمار في الطاقة فقط الى التوسع في مجالات أخرى مثل صناعة الخشب، التامين عن طريق المتاجرة في سندات مالية غامضة تتعلق بتوقعات الطقس و هو شكل من اشكال التامين لتعويض اية خسائر ذات صلة بالأحوال الجوية.

2. أسباب انهيار شركة انرون:

تتمثل اهم الأسباب التي أدت الى انهيار شركة انرون فيما يلي:

- المصداقية:

يرى المدير التنفيذي لمركز Mark kula لأخلاقيات المهنة Kirk Hanson ان عدم مصداقية الإدارة حول وضعية الشركة من اهم أسباب فشلها حيث ان المسؤولين التنفيذيين للشركة يرون بانها يجب ان تكون الأفضل، وانه يجب عليهم حماية سمعتهم كأكثر المدراء التنفيذيين نجاحا في الولايات المتحدة الامريكية.

- شركة آرثر اندرسون للمراجعة:

يعتبر مكتب المراجعة آرثر اندرسون أحد اهم مكاتب المراجعة العالمية الخمسة، اذ يقع على عاتق هذا المكتب الجزء الأكبر فيما يتعلق بانهيار شركة انرون ويمكن اثبات ذلك من خلال الحقائق التالية:

- ✓ تقاضى مكتب المراجعة آرثر اندرسون مبلغ 25 مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة انرون سنة 2000 إضافة الى 27 مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية لنفس الشركة في نفس السنة، وهو الامر الذي يعد دليلا اخر على ان استقلالية المراجع وحياده يصبح مهددا إذا جمع بين هاتين المهمتين، إضافة الى قيامه بالمراجعة الداخلية لنفس لشركة الامر الذي ساهم في حدوث الفضيحة.
- ✓ قامت بتمزيق الأوراق الخاصة بالشركة مقابل 52 مليون دولار سنويا.

ثلاثة من أعضاء لجنة المراجعة الستة في شركة انرون كانوا يمتلكون حوالي 100000 سهم، بقيمة تقارب 7.5 مليون دولار وهذا ما جعلهم يتغاضون عن المخالفات الموجودة في القوائم المالية.

- إجراءات الحكومات المتعاقبة خلال التسعينات التي استهدفت الغاء الرقابة على الأسعار وتوليد الطاقة قد اثرت بشكل مزدوج على الشركة فهي من جهة أطلقت لها العنان للنمو دون قيود ولكنها من جهة أخرى أدت لانهيارها كنتيجة مباشرة لعدم وجود مثل هذه الرقابة على نشاطاتها.

- قامت شركة انرون من اجل التغطية على خسائرها بتأسيس شركات صغيرة تابعة لها وسجلت قسما من ديونها وخسائرها باسم هذه الشركات وذلك كي تتمكن من الإعلان عن موازنة سنوية إيجابية فهي بذلك تضمن ارتفاع قيمة أسهمها في البورصة.

- يرى المحللون ان الشركة تأثرت سلبا بعدة عوامل أهمها ان الشركة قامت بسلسة من عمليات الاستثمار الفاشلة منها انشاء مصنع للطاقة في الهند ومنظومة للمياه في بريطانيا، تسببت هذه الأخيرة في تعرض الشركة لخسائر فادحة إضافة الى انخفاض أسعار الطاقة الغير متوقع والذي ضرب إيرادات انرون وأسعار أسهمها. قامت الشركة بمجموعة من الإجراءات شملت بيع احدى شركاتها والاقتراض من البنوك وتدبير مبالغ إضافية بضمان شركات أخرى وبالرغم من كل هذا فان سعر سهم انرون بدا في الهبوط حيث بدا المستثمرون في القلق على استثماراتهم خاصة بعدما أشار بعض المراقبين إمكانية التلاعب في القواعد المحاسبية لدى الشركة نظرا لعدم اكتمال المعلومات المقدمة من طرفهم.

- تضخيم الأرباح بمبلغ 586 مليون دولار وإخفاء ديون بملغ 2.6 مليار دولار وبذلك اهتزت صورة الشركة لدى المستثمرين والمحللين الماليين بالإضافة الى الخسائر والالتزامات الغير معلنة.

- قيام كبار المسؤولين عن طريق استخدام المعلومات الداخلية التي اتيحت لهم ببيع اسهمهم بأسعار مرتفعة جدا في حين كانت على وشك الانهيار.

أسباب انهيارشركة انرون من منظور الحوكمة:

من خلال ما تم عرضه سابقا يمكن القول بان السبب الرئيسي وراء انهيار شركة انرون الامريكية عدم الامتثال لمبادئ الحوكمة والذي يظهر من خلال تساهل المدققين الخارجين مع مجلس الإدارة اذ نجد ان مكتب المراجعة آرثر اندرسون لم يحترم اخلاقيات المهنة وقام بالتغطية على التلاعبات المالية في القوائم المالية للشركة مقابل حصوله على مبلغ 52 مليون دولار، هذا بالإضافة الى عدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة وتضليل المساهمين والمستثمرين بان الوضعية المالية للشركة جيدة.

3-1 شركةworld.com

بعد سبعة أشهر من إفلاس "أنرون"، انفجرت فضيحة محاسبية أخرى، وهي إشهار "وورلد كوم" إفلاسها في يوليو 2002، بعد أن كانت ثاني أكبر شركة للاتصالات بعد .AT&T

وتعود بدايات شركة وورلد كوم إلى ثمانينيات القرن الماضي، وتحديداً إلى عام ألف وتسعمئة وثلاثة وثمانين، حين جمع بيرنارد أيبرز، مدرس العلوم المهتم بقضايا الاتصالات وتقنياتها، عدداً ممن يمتلكون شركات صغيرة مشابهة، أو من المهتمين بالاستثمار في هذا القطاع من صغار المستثمرين، لتناول العشاء في منزله بولاية مسيسبي.. وعلى العشاء عرض عليهم فكرته.

فقد اكتشف أيبرز أن أكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة "إيه تي آند تي" تتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها مقابل إمداد زبائنها بخدمات الاتصالات الهاتفية، وأن هذا يعود إلى كون الشركة تعمل وحدها تقريباً في هذا القطاع؛ لذا فإنها غير مهتمة بتطبيق أي تكنولوجيا جديدة لعدم وجود المنافسة.

وهكذا وَلدت شركة وورلد كوم.. كانت قيمتها السوقية في البداية لا تتجاوز مئة وخمسين مليون دولار، لكن سرعان ما توالت النجاحات، لتبلغ قيمتها السوقية في عام ألف وتسعمئة وتسعة وتسعين، أي بعد ست عشرة سنة فقط من إنشائها، مئة وخمسين مليار دولار، أي ألف ضعف قيمتها السوقية لحظة ولادتها حيث لها أكثر من 20 مليون عميل ويبلغ عدد موظفيها 60ألف وتشمل عملياتها 65 دولة قررت شركة وورلد كوم أن تتوسع، واقترضت من المصارف نحو ثلاثين مليار دولار لتغطية التوسعات.

وفي عام1999بدا الغش المحاسبي ليزداد ككرة الثلج، حيث قامت الشركة بتسجيل مصاريف بـ3.8 مليار دولار كاستثمارات رأسمالية، ما ساهم في تضخيم الأرباح.

وقد بدأت هيئة الأوراق المالية الأميركية في 2002، بالتحقيق مع "وورلد كوم" بخصوص إجراءاتها المحاسبية والقروض الممنوحة لكبار الموظفين، من بينها أكثر من 400 مليون دولار للرئيس التنفيذيBERNARD EBBERS ، الذي استقال في أبريل من ذلك العام بعد أن كان يستدين من الشركة لتغطية مراكزه المكشوفة مع البنوك.

وفي يونيو اتهمت الهيئة "وورلد كوم" بالاحتيال رسمياً، وهو ما أطاح وبشكل فوري بالمديرالماليSCOTT SULLIVAN ، وتحت وطأة التحقيقات، وضعت الشركة نفسها تحت حماية قانون الإفلاس، في أكبر عملية غش محاسبي بتاريخ الولايات المتحدة

حينها، حيث تبين أن أصول الشركة مضخمة بأحد عشر مليار دولار، كما كانت محملة بديون تصل إلى 41 مليار دولار، وبلغت قيمة أصولها 107 مليارات دولار

ورغم كل التحديات نجحت "وورلد كوم" في إعادة هيكلة نفسها، بعد تسديد غرامة بخمسمئة مليون دولار، لتحصل على موافقة سبعة وتسعين في المئة من الدائنين على خطة إعادة الهيكلة.

وفي أبريل 2004، دفعت الشركة 27 مليون دولار لتسوية اتهامات بأنها بالغت بحساب الحكومة الأميركية على خدماتها.

وخرجت الشركة من الإفلاس لتصبح MCI وبديون وقفت عند خمس مليارات دولار، إلا أن إدارة الشركة لم تنج، ففي العام 2005 حكم على الرئيس التنفيذي السابق BERNARD EBBERS بالسجن لـ 25 عاماً، في حين حصل المدير المالي على خمس سنوات فقط سجناً لتعاونه في القضية ضدEBBERS .

4-1 فضيحة شركة تايكو

إن عمليات الاحتيال والسرقة المالية لم تعد تقتصر فقط على مستوى الأشخاص وإنما تعدى الأمر ليصل إلى مستوى الشركات، حيث انهارت العديد من الشركات والمؤسسات التجارية الكبيرة بسبب عمليات الاحتيال والاختلاس هذه، لتتحول هذه الممارسات إلى فضائح يسمع عنها كل شخص في العالم وتتداولها وسائل الإعلام، وقد يصل الأمر إلى سلسة طويلة من المحاكمات والمطاردات والمجادلات القانونية.

- ومن ضمن الأسماء الكبيرة التي طالتها عمليات الاحتيال هذه هي:

-شركة تايكو الدولية

هي شركة متخصصة في تصنيع وإنتاج أنظمة الأمان والحراسة، بالإضافة إلى أنظمة مكافحة الحريق حيث توسعت لتشمل المنتجات الالكترونية الى منتجات الرعاية الصحية. يعمل التكتل في أكثر من 100 دولة وتوظف حوالي 24000 عامل. تأسست في جمهورية أيرلندا، ومقرها الرئيسي في برينستون، نيو جيرسي، الولايات المتحدة. تأسست الشركة في عام 1960م على يد أرثر جوسينبرج

وفي عام 2016، تم الاعلان عن صفقة استحواذ على شركة تايكو الدولية Tyco Internationalلتنضم إلى شركة جونسون الدولية لأنظمة التحكم.

بدأت ملابسات هذه الفضيحة في عام 2002م، حينها كان الرئيس التنفيذي للشركة هو دنيس كوز لفسكي (Dennis Kozlowski)، والمدير المالي هو مارك سوارتز (Mark swartz) تم توجيه اتهام لهذيم الشخصين بسرقة واحتيال أموال من الشركة تقدر بحوالي 600 مليون دولار أمريكي. تمت عملية الاحتيال والسرقة هذه في شكل مبيعات وهمية يتم إصدار وثائق مزورة لها، بالإضافة إلى القروض الغير معتمدة والممارسات المالية الغير قانونية الأخرى، الأمر الذي أصبح يربك المستثمرين في الشركة من تدني أرباحهم، وهو ما دفع الكثير منهم إلى استدعاء لجنة تحقيق للنظر في ملابسات هذه التعاملات المالية المجهولة والنقص في إيرادات الشركة.

وتضمنت ممارسات الشركة السيئة التالي:

-توثيق سيئ؛

-إجراءات وسياسات غير كافية لمنع السلوك السيئ لكبار المسؤولين التنفيذيين؛

-نقص إشراف كبار المسؤولين التنفيذيين على مستوى الشرك؛

-نمط المحاسبة العدائية.

ولقد تم انتقاد مجلس إدارة الشركة على فشله في وضع معايير الأخلاق، النزاهة، والمحاسبة وحوكمة الشركات.

وقدمت الشركة الى الاستثمار العام بعض الأمثلة السيئة في استخدام فائض الشركة، حيث قام أحد المساهمين Kozlowski بصرف مبالغ كبيرة على العناصر التالية:

- 6000 $ على ستائر الحمام
- 2200 $ على سلات المهملات
- 15000 $ على حامل المضلة،
- وتم صرف حوالي 2م S على حفلة عيد ميلاد زوجته،
- منزله والتي تبلغ قيمته ثلاثة أضعاف قيمته السوقية والتي تساوي 2000،
- مبالغ باسمه الى الجمعيات الخيرية، مستغلا في ذلك أموال الشركة

وتم الحكم على كل من المدير التنفيذي Kozlowski والمدير المالي Mark Swartz بالسجن لمدة تتراوح بين 8 الى 25 سنة بالإضافة الى غرامة مالية تصل الى مليون دولار. أما المدير Frank كونه اعترف بالذنب فقد استلم من الشركة 20 م مقابل مساعدته سمسرة عملية استحواذ. أما المدقق الخارجي وافق على سداد مبلغ 22.5م $ لتسوية دعوى مرفوعة على الشركة، وقبلت الشركة دفع مبلغ 2.975 بليون $ الى صندوق الأموال لتسوية كل دعاوي المساهمين ضد كل من Swartz, Kozlowski.

2- إشكالية الحوكمة في ظل الفضائح المالية

نظرا لما تطرقنا اليه من فضائح المالية زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من أهم ركائز الاقتصاد الحديث، فهي تمثل قواعد التسيير الجيدة وتحتل الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

تعددت التعاريف حول مفهوم حوكمة الشركات بين وجهة نظر الباحثين وكذا الهيئات والمنظمات العالمية

فيرى كل من :«Peter et Charreaux Gérardمجموعة من الآليات التنظيمية التي تحدد الواجبات وتؤثر على قرارات المديرين، بعبارة أخرى التي تحكم تصرفاēم وتعرف فضاءهم الإدراكي."

أما جنكينسون وماير Mayer & Jenkinson فالحوكمة تعني: "مجموع العمليات والهياكل التي من خلالها يتم توجيه أعمال الشركات وادارتها، من أجل تحسين قيمة أسهم المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز أداء الشركات ومساءلتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح الاطراف الأخرى ذات العالقة مع الشركة".

عرف تقرير لجنة كادبوري Cadbury البريطانية، الحوكمة: أنها :»هي النظام الذي بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها".

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED) :" مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام للمؤسسة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح المؤسسة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول المؤسسات بكفاءة وفعالية"

من هذه التعاريف يمكن استخلاص ان حوكمة الشركات هي مجموعة من النظم والقرارات والقواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركات ومراقبتها وتوجيهها من اجل الحفاظ على حقوق الساهمين ورعاية مصالحهم.

أهمية الحوكمة

إن الهدف الاساسي الذي من أجله وجد مفهوم حوكمة الشركات هو محاولة تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وهذا بغية تحقيق الحماية للمساهمين بالموازاة في ذلك مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة الغير مبرر الذي لا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وعموما يمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة لتطبيق حوكمة الشركات فيما يلي:

- ✓ حماية حقوق المساهمين، حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وضمان حقوق أصحاب الملكية وحقهم في الانتخاب وفي الحصول على حصة من الأرباح السنوية.
- ✓ تحقيق العدالة حيث يعترف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة، وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على السواء.
- ✓ توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال، حيث تعمل على توفير المعل ومات والحقائق الخاصة بعمل الشركة على نحو دقيق وملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة، وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وتطبيق القوانين والقواعد وهذا ما يشكل دعائم مناسبة لحوكمة الشركات مما ينعكس على سلامة وكفاية وفعالية أداء الشركة.
- ✓ رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بالتقليل من الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، بمعنى آخر كبح مخالفات الادارة المحتملة وضمان التناغم بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.
- ✓ وضع أنظمة للرقابة على أداء المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات.
- ✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات واجراءات المراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد بكل صوره سواء كان ماليا أو محاسبيا.
- ✓ تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول التي لا يوجد لشركاتها تعامل نشط في الأسواق المالية.

- ✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- ✓ وجوب إلزامية الرقابة الفعالة وتدعيم المساءلة المحاسبية، مما يدعم عنصر الشفافية في اجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص ان الحوكمة تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ضمان الإفصاح والشفافية في المعلومات والتقارير الصادرة عن الشركة وإمكانية الحصول عليها في أي وقت، كما انها تضمن للمساهمين حق مساءلة الإدارة التنفيذية الى جانب تحقيق العدالة والمساواة بين صغار المساهمين وكبارهم والأجانب منهم والمحليين ومسؤولة كل عضو من أعضاء مجلس لإدارة في التصرف بدرجة عالية من الاخلاق المهنية.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة

لقد تعددت المؤسسات التي قامت بإصدار مجموعة من مبادئ ومعايير الحوكمة، الا ان أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، ثم تعرضت كذلك لجملة من التعديلات التي وافق عليها وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين سنة 2015، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات اساسية هي:

أولا: ضمان وجود أساس الإطار الفعال لحوكمة الشركات

ينص المبدأ الأول من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي: «ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع شفافية وكفاءة الأسواق المالية، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.»

يعتبر هذا المبدأ إطارا عاما وضروريا لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى، إذ أنه من أهم العناصر التي يجب توافرها في الدولة فهو يعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات، كما يشجع على شفافية الأسواق وكفاءتها ويسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة يسمح بالتنافس، مع ضرورة إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. 2 ويندرج تحت هذا المبدأ البنود التالية:

-ينبغي وضع إطار الحوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي ، وعلى نزاهة الأسواق ، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق ، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية؛

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق تشريعي ما ، متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ؛

- ينبغي أن تكون المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛

- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون، تنفيذ السلطة، وقدرة على النزاهة، والموارد لأداء مهامها بشكل صحيح وبأسلوب يتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها وأن تصدر قراراتها في الوقت المناسب؛

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين وأن يسهل ممارسة حقوقهم وتتضمن مبادئ أساسية تكمن في : ضمان أساليب تسجيل الملكية ، نقل أو تحويل الأسهم ، الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة وفي الوقت المناسب ، المشاركة في التصويت ، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة ، الحصول على نصيب من أرباح الشركة ، الحصول

على المعلومات التي تخص القرارات الجوهرية في الشركة مثل تعديل نظام، إصدار أسهم إضافية، المشاركة الفعالة في التصويت وإعلام المساهمين بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية بما فيها التصويت، يجب الإفصاح عن الهياكل الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم، يجب على الأسواق التأكد من عمل الشركات بشفافية وكفاءة يجب تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وكذلك المستثمرون المؤسسون.

ثانيا: حقوق المساهمين

تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل ملكيه الأسهم أو تحويلها والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفه منتظمة، والمشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس إدارته، والحصول على حصص من أرباح الشركة وكذلك الحق في مشاركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالمتغيرات الأساسية في الشركة مثل التعديلات في النظام الأساسي طرح أسهم إضافية، أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

وأيضا المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وحمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ويجب أن يكفل إطار الحوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي (عادل) في حالة انتهاك حقوقهم، حيث ينبغي أن يكون للمساهمين – داخل كل فئة – نفس حقوق التصويت فيجب أن يتمكن كافة المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين من قبل شرائهم للأسهم، كما يحب أن تكون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت من المساهمين.

ويجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة، ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك، وألا يحرم أي من المساهمين من حق الحصول على إيضاحات عن موضوع معين، وألا يصادر هذا الحق تحت أي ظرف من الظروف ، أو بموجب أي دعوى من الدعاوي وأن يتم إيضاح الموقف كاملا أمام جميع المساهمين، وخاصة في الموضوعات الرئيسة الخطيرة ذات التأثيرية على حاضر ومستقبل الشركة، وأيضاً أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفه شخصية أو بالإنابة كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالإنابة.

إن نجاح إدارة الشركات في حماية حقوق المساهمين يتعين تفهم القائمين على الإدارة بأنهم يقومون بتلك المهمة بتفويض من المساهمين، الأمر الذي يستلزم عدم تجاوز السلطات الممنوحة لهم والتروي في القرارات المتخذة، وعدم الخلط بين مهام ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة. فمن المعلوم أن مهام المدير التنفيذي تنحصر في إدارة الشركة وذلك على خلاف عضو مجلس الإدارة حيث ينط به مراقبة الأداء ومحاسبة الإدارة والمساهمة في رسم استراتيجية العمل بالشركة ولا شك

حسن هذا الأداء يساعد إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المرجوة ورعاية حقوق المساهمين. فهذا الأداء الجيد والتعاون المثمر يعد من الدعائم الأساسية في أسلوب تقيم الإدارة العليا ومدى اتجاهها في ضمان حقوق المساهمين فحسن أداء المهام المكلف بها كل فريق وتفهم كل فرد لمهامه، بل ومعرفته لمهام الآخر يساعد على وضع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان حقوق المساهمين.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي :«ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم »

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، حيث يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة بالشركة ، بمن فيهم الذين ينتمون إلى الأقلية ، وكذا المساهمين الأجانب كما ينبغي أن تمنح لكافة المساهمين داخل الفئة الواحدة نفس حقوق التصويت ، إذ أن كافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بالتصويت ، كذلك حصولهم على كافة المعلومات الخاصة بالشركة قبل وبعد قيامهم بالاستثمار أيضا يجب ألا تطرأ تغيرات على تلك الحقوق ، ما لم الأسهم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة بمثل تلك التغيرات ، وعليه ينبغي يحصلوا حاملي الأسهم على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم. ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

1: أن يُعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة، حيث ينبغي:

- أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق، كما ينبغي أن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء.
- حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة.
- أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة متفق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.
- أن تكفل العمليات والإجراءات الخاصة بالجمعية العامة لكافة المساهمين الحصول على معاملة متساوية.

2 :يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية .

3 :أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن طرف آخر.

يهدف هذا المبدأ إلى ضمان حقوق تصويت متساوية للمساهمين وحماية حقوق الأقلية، وحقوق الأجانب ومنع استغلال المعلومات السرية في التعامل والبيع الصوري من الشخص لنفسه، وكل هذا عن طريق وضع ضمانات، تمنع العاملين الداخليين في الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا من التلاعب بمصالح المساهمين بالشركة.

رابعا: دور أصحاب المصالح

ينص المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي:« ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشا نتيجة الاتفاقيات المتبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة فرص العمل، واستدامة الشركات السليمة ماليا.. »

ويندرج تحت هذا المبدأ العناصر التالية:

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة؛
- يجب أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم؛
- يجب وضع آليات تطور مشاركة العاملين من أجل تحسين الأداء؛
- السماح لأصحاب المصالح الحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب؛
- السماح لأصحاب المصالح من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم ومخاوفهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية؛
- وجود إطار فعال وكفء للإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

خامسا: الإفصاح والشفافية

ينص المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي: «ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة المواضيع الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة. »

يعني الإفصاح عرض للمعلومات الهامة للمستفيدين أي إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفعالية ، وينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة ، ومن بينها : الموقف المالي والأداء ، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة ، فيجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة .

على إطار حوكمة الشركات أن يضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات. ويندرج تحت هذا المبدأ:

- ينبغي أن يشمل الإفصاح، دون أن يقتصر، على المعلومات الأساسية المتصلة بما يلي: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، ملكية الأغلبية وحقوق التصويت، أعضاء مجالس الإدارة، ومكافئاتهم، عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور، المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، هيكل وسياسات ممارسات حوكمة الشركات، ينبغي إعداد المعلومات، ومراجعتها، والإفصاح عنها وفقاً لأعلى للمعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة؛

– ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب للمستخدم في إعداد وتقديم الكشوف المالية؛

-يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة، وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف، فقنوات نقل للمعلومات لها من الأهمية ما يوازى أهمية محتوى المعلومات ذاته؛

ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

وكلما كان مستوى الإفصاح وشفافية المعلومات المتاحة في بورصة الأوراق المالية وسهولة وصولها إلى المستثمر عالية ، كانت قرارات المستثمرين صائبة ، وهو ما من شأنه رفع كفاءة البورصة ، ذلك أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعامل بالأوراق المالية المدرجة في البورصة ، كما أنه يعد معيارا تقاس على أساسه كفاءة أية بورصة ، بالإضافة إلى أنه يعمل على قطع الطريق أمام ما يستهدف البورصة من مظاهر وممارسات غير مشروعة ، غرضها النيل من البورصة ومن المتعاملين فيها وجني أرباح غير مشروعة على حساب الأخرين.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

ينص المبدأ السادس من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي: «ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.»

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة،

ومحاسبة بمجلس الإدارة عن مسؤوليتهم أمام الشركة والمساهمين، وفقاً لما يلي:

-العمل بحسن نية، ورعاية مصلحة الشركة والمساهمين؛

-معاملة المساهمين معاملة متساوية؛

-الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية ورعاية المصالح وحقوق أصحاب المصالح والقيام بالمهمات الرئيسية ووضع إستراتيجية الشركة، وسياسة المخاطر؛

-المتابعة والإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركة، وإجراء التعديلات عند الحاجة؛

- توفير الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإشراف على عمليات الإفصاح ووسائل الاتصال؛ -توفير نزاهة وسلامة التقارير المالية وحسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، ووجود نظام رقابة، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة؛

- سهولة الحصول على المعلومات الدقيقة، وذات الصلة وفي الوقت المناسب لإتمام مهامهم على أكمل وجه؛

- توفير مدقق حسابات مستقل وإيجاد نظم رقابة مالية وإدارية مناسبة

إن معظم معايير أو مبادئ حوكمة الشركات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تدور حول السبل الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال، بل تلك التي تساعد على استقرار الاقتصاد ككل، وهي التي حرصت المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية (**IOSCO**)، على التأكيد عليها من أجل الحفاظ على سلامة أسواق المال واستقرار الاقتصاد.

3- الإجراءات الرقابية المعتمدة بحسب قانون SARBANES OXLEY (SOX)

جراء الاستحواذ والاندماج بين الشركات من اجل السيطرة على الأسواق العالمية، وارتباط العديد من الانهيارات والفضائح المالية بغياب الشفافية والمساءلة وكذا ضعف الجانب الأخلاقي في جانب المعاملات، ظهرت مجموعة من القوانين والتشريعات خاصة بعد الفضائح التي عرفتها الولايات المتحدة الامريكية في كل من شركة انرون للطاقة وشركة وولد كوم اهم هذه القوانين كان قانون **Sarbanes Oxley** الذي تم الإعلان عنه سنة 2002 نسبة لكل من بول ساربانز وميشال

اوكسلي والذي هدف الى إعادة الثقة للمستثمرين حول سوق راس المال الأمريكي من خلال ضبط عمل شركات المساهمة العامة لحماية حقوق المساهمين أي الحد من التلاعبات التي أدت الى الفساد المالي والإداري، حيث انه ركز على دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال التركيز على الدور الفعال الذي يقوم به المدراء الغير تنفيذيين في مجلس إدارة الشركة في الرقابة الفعالة لأنهم لا يملكون سلطة اتخاذ القرار.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك تزايد كبير للاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول، وبعد قيام الهيئات الدولية بدراسات للوقوف على حقيقة تلك الأزمات تم التوصل إلى نتيجة مفادها افتقار تلك الاقتصاديات إلى أنظمة حقيقية تتوافق ومبادئ الإدارة المعاصرة، التي تتطلب الشفافية في التعامل والاحترام الضروري لحقوق الآخرين وإحساس المسئولين والمديرين بمسؤولياتهم تجاه الشركات وتجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة. فالحوكمة تؤدي دورا مهما بالنسبة للشركات نظرا لحاجتها إلى نظام راق يتسم بالشفافية والإفصاح والعدالة والمساواة والمصداقية، يمكنها من كسب ثقة الجمهور مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها وازدهار أنشطتها واكتساب المكانة السوقية وضمان استمراريتها وأيضا يقيها من الوقوع في أزمات مالية أو من التأثر بنتائجها.

الفصل السابع: نماذج دولية في مجال حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من القضايا الهامة التي تتعلق بإدارة الشركات وإدارة الأعمال، وتشمل الإجراءات والسياسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لضمان تحقيق الأهداف المحددة والحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين، وتعد حوكمة الشركات أحد القضايا الحيوية التي يجب على الشركات الناشئة والمتوسطة والكبيرة أخذها بعين الاعتبار. كما تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتحكم في إدارة الشركة واتخاذ القرارات المهمة.

وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان مزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات، مما يحقق الثقة في المستثمرين والعاملين في الشركات. وفي هذا الفصل سوف نتطرق عن أهم النماذج الدولية في مجال حوكمة الشركات.

هناك العديد من النماذج الدولية المختلفة لحوكمة الشركات، والتي تعتمد على الثقافة والقوانين المحلية والعالمية. ومن بين هذه النماذج الدولية:

1. النموذج الأنجلو سكسوني:

ويسمى أيضا نموذج الحوكمة الموجه بالأسواق، نموذج المساهم النموذج المشتت للملكية والذي يتميز بهيمنة السوق المالي في جذب رؤوس الأموال وتعيين المسيرين، حيث تحتل كفاءة هذه الأسواق محورا هاما في هذا النموذج وبالتالي فالمسيرين يخشون من الإشارات السعرية التي تبعثها.

يعمل هذا النموذج على الرفع من قيمة السهم كهدف وحيد للمؤسسة، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى الشركة لتحقيق مصالهم والفئة التي لديها قدرة التأثير على الإدارة.

بتميز هذا النموذج بالمميزات التالية:

- رأس المال وحقوق التصويت مشتت بين عدد كبير من المساهمين.
- غياب المساهمات المتقاطعة.
- أسواق مالية جد متطورة وبها سيولة كبيرة.
- اعتماد الشركات على السوق في تدبير احتياجاتها التمويلية.
- مكافأة الإدارة ترتبط بالإداء ومقدار النجاح المحقق.
- الهدف من النموذج هو الرفع من قيمة السهم
- وجود عدد كبير من الشركات المدرجة في البورصة (السوق المالي).
- التشديد على شفافية المعلومات التي يتم نشرها في القوائم المالية للمؤسسات.

- مجلس الإدارة أحادي أي أين تكون الوظائف الإدارية ووظائف الرقابة غير منفصلة.

نستخلص في الأخير ان مقياس نجاح الشركات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة.

2. النموذج الياباني الألماني:

كما يطلق عليه أيضا اسم نموذج الحوكمة الموجة بالشبكات، نموذج الوساطة المالية للبنوك نموذج أصحاب المصالح. وهو أكثر اتساعا يهتم بمختلف أصحاب المصالح ويتم تطبيقه في معظم دول أوربا بخلاف بريطانيا بالإضافة إلى اليابان.

يختص هذا النموذج بالخصائص التالية:

- هيكل الإدارة ثنائي (مجلس الإدارة ومجلس الإشراف).
- عدد الشركات المدرجة بالبورصة (السوق المالي) ضعيف مقارنة بنموذج السوق.
- التركيز القوي في الملكية وفي حقوق التصويت.
- علاقة نظام التعويض بمستويات الأداء لا معنى لها وخاصة في اليابان.
- وجود مخاطر تضارب المصالح بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية.
- عدم استقلالية مجلس الإدارة.
- الملكية المتبادلة للمؤسسات.
- مساهمات البنوك في رأسمال المؤسسات مرتفع.

وعلى أساس درجة تركز الملكية، يطلق على مساهمي هذا النموذج اسم المساهمين المراقبين.

3. النموذج الهجين اللاتيني لحوكمة الشركات:

يعتبر النموذج اللاتيني بمثابة نموذج يمزج بين خصائص النموذج الانجلو سكسوني وخصائص النموذج الألماني والياباني، حيث أشار ويمر وباي في سنة 2005 انه إذا اخذنا فرنسا كدولة ممثلة لهذا النموذج سوف نجد هدف المؤسسة يجمع بين وجهة نظر كل من النموذج الأنجلو سكسوني، والنموذج الألماني والياباني، ففرنسا وإسبانيا، إيطاليا إضافة إلى بلغاريا هي من أشهر البلدان التي تطبق النموذج اللاتيني.

ومن مميزات هذا النموذج التالي:

- أشار مينو ومنكس سنة 2005 وطبقا للقانون الفرنسي أنه "المؤسسات يمكنها أن تختار ما بين ان يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد، أو ان يقوم إدارة المؤسسات مجلسا إدارة هما المجلس التنفيذي، والمجلس الإشرافي".
- ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء ذوي الاستخدام المحدود.
- آلية السوق للرقابة على المؤسسات- آلية غير منتظمة.
- هيكل الملكية بين المشتت والمركز.
- عدم وجود قيود قانونية لمساهمات البنوك في رأسمال المؤسسة.

- تامين نسبة 38% من التمويلات بواسطة السوق المالي.
- مساهمات متبادلة بين المؤسسات.
- أهم الأطراف الفاعلة في مجلس الإدارة هم المساهمون والعمال

كما يوجد تصنيف أخر لهذه النماذج الدولية تطرق إليه بعض الباحثين يمكن عرضه كما يلي :

1- نموذج الولايات المتحدة الأمريكية : تتمتع الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بحرية كبيرة في إدارة شؤونها، ولكن هذه الحرية لها حدود، فالحكومة الأمريكية قد حددت مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم عمل الشركات. ويتطلب هذا من الشركات الامتثال لمجموعة من الشروط والمعايير في مجال حوكمة الشركات. كما تتميز حوكمة الشركات في الولايات المتحدة بتركيزها على حقوق المساهمين والشفافية، ويتم ذلك من خلال ممارسات حوكمة الشركات ولوائح الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. وتعتمد الشركات الأمريكية على نظام اللجان الاستشارية للمساهمين لتمثيل مصالح المساهمين، بالإضافة إلى استخدام نظام التصويت السري لضمان تمثيل المساهمين بشكل عادل.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا قويًا ومؤثرًا فيما يتعلق بحوكمة الشركات. فقد وضعت الولايات المتحدة العديد من التدابير واللوائح التي تهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة الشركات وأعمالها.

فيما يلي ملخص لنموذج الحوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية:

1- **تقرير صادر عن لجنة كودكس** : في عام 1992، أصدرت لجنة كودكس، وهي لجنة مستقلة من المدراء التنفيذيين والأساتذة والمسؤولين القانونيين، تقريرًا موسعًا عن حوكمة الشركات. وقد ركز التقرير على دور مجالس الإدارة في إدارة الشركات. وأوصى التقرير بالتركيز على مراقبة وإدارة الشركات، وإشراك مجلس الإدارة في صنع القرارات الاستراتيجية الرئيسية وإيجاد توازن بين مصالح المساهمين والمديرين.

2- **قانون ساربانز أوكسلي** : في عام 2002، وضع الكونغرس الأمريكي قانونًا جديدًا يُعرف باسم قانون ساربانز أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act). وهو قانون يستهدف زيادة الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة الشركات العامة. يتطلب القانون من الشركات المسجلة في البورصة الامريكية الامتثال لمعايير صارمة فيما يتعلق بالإفصاح المالي والتحقق من الحسابات والتحكم الداخلي وتوثيق العمليات المحاسبية.

3- **مبادئ حوكمة الشركات** :أطلقت بورصة نيويورك في عام 2003 مبادئ حوكمة الشركات (Corporate Governance Principles)، والتي تتضمن عددًا من النصائح والممارسات الجيدة التي يجب على الشركات اتباعها في حوكمتها. وتشمل هذه الممارسات:

- تشكيل مجلس إدارة قوي ومتنوع يتألف من مسؤولين مستقلين وذوي خبرة وعلى دراية بمجال الشركة.

- وضع أهداف واضحة لإدارة الشركة وتطبيق استراتيجية مدروسة.
- الإبلاغ عن معلومات واضحة وشفافة للمساهمين والجمهور، بما في ذلك الإفصاح المالي والتقارير السنوية.
- وضع أنظمة وإجراءات لإدارة المخاطر والتحكم الداخلي، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية.
- التركيز على مسؤولية الشركة الاجتماعية والبيئية، والعمل على تحسين سجل الشركة في هذا المجال.
- الحفاظ على تواصل جيد مع المساهمين وتشجيع المشاركة الفاعلة لهم في اتخاذ القرارات المهمة.

4- **لوائح البورصة** :تشدد البورصات الأمريكية، مثل بورصة ناسداك وبورصة نيويورك، على اتباع الشركات لمعايير حوكمة الشركات والإفصاح المالي وتقديم التقارير الدورية بشكل منتظم. وتفرض هذه البورصات العديد من القواعد واللوائح لحماية حقوق المساهمين وضمان حوكمة الشركات بشكل صحيح.

ويوجد في الولايات المتحدة العديد من الهيئات التي تنظم وتراقب حوكمة الشركات وتسعى لتعزيز الممارسات الجيدة في هذا المجال، ومن أبرز هذه الهيئات:

-1**اللجنة الأمريكية لحوكمة الشركات** :(American Corporate Governance Committee) تأسست هذه اللجنة عام 1985، وهي تضم ممثلين عن الشركات والمستثمرين والمحامين وغيرهم من المختصين. وتعمل اللجنة على تطوير مبادئ حوكمة الشركات والممارسات الجيدة في هذا المجال، ونشر هذه المعايير لدى الشركات والمستثمرين والجمهور.

-2**مجلس الاحتياطي الاتحادي** :(Federal Reserve) يعمل هذا المجلس على تنظيم القطاع المصرفي وحماية استقرار النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضمن أن البنوك والمؤسسات المالية تتبع معايير حوكمة الشركات وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة الشركات.

-3**اللجنة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات** :(SEC) تعد هذه اللجنة الرقابية الرئيسية للأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية. وتتطلب اللجنة من الشركات الالتزام بالإفصاح المالي وتقديم التقارير الدورية بشكل منتظم، وتطبيق معايير حوكمة الشركات.

علاوة على ذلك، تشجع الحكومة الأمريكية على دعم الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات من خلال تشريعاتها وسياساتها. ومن بين هذه السياسات، يمكن ذكر النقاط التالية:

1- **تشريعات سارابانز أوكسلي** :(Sarbanes-Oxley Act) تم وضع هذا القانون عام 2002، وهو يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات. ومن بين هذه الإجراءات، تطلب القانون من الشركات تعيين مراقب داخلي وتقديم تقارير دورية للجنة الحوكمة في الشركة، وكذلك تطبيق معايير صارمة في الإفصاح المالي وتقارير الأداء.

-2**تشريعات دود فرانك** :(Dodd-Frank Act) تم وضع هذا القانون عام 2010، وهو يركز على تعزيز المساءلة والشفافية في قطاع الخدمات المالية. ومن بين أهداف القانون، توفير الحماية للمستثمرين وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية، وتطبيق معايير صارمة في حوكمة الشركات في القطاع المالي.

-3**اللوائح الرقابية للبورصة الأمريكية :(NYSE regulations)** تتبع بورصة نيويورك هذه اللوائح الصارمة التي تهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات وتطبيق الممارسات الجيدة في هذا المجال. وتتطلب اللوائح من الشركات الالتزام بمعايير حوكمة الشركات وتعيين لجنة حوكمة داخلية وتقديم التقارير الدورية عن الأداء.

ومن الجدير بالذكر أن هناك توجهاً قوياً في الولايات المتحدة نحو التحول إلى نموذج حوكمة الشركات الرأسمالي، والذي يتمثل في تحكم الشركات بمساهميها الرئيسيين، أي المستثمرين الكبار، وتوجهها نحو تحقيق الربحية القصوى لهم، وذلك عن طريق التركيز على الأرباح والعوائد المادية في المدى القصير، بدلاً من الاهتمام بالمصلحة العامة والاستدامة في المدى البعيد.

بشكل عام، يتميز نموذج الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بالصرامة والتحديد، حيث تفرض القوانين واللوائح متطلبات صارمة على الشركات وتعزز الممارسات الجيدة في حوكمتها. كما يمكن القول إن نموذج الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية يركز على الشفافية والمساءلة والنزاهة، ويتطلب من الشركات الالتزام بمعايير صارمة والإفصاح عن المعلومات بشكل دوري. وتعد هذه الممارسات مهمة جد.

2-**نموذج المملكة المتحدة :** تعتبر المملكة المتحدة من أول الدول التي أدخلت مفهوم حوكمة الشركات وذلك في أواخر القرن العشرين، حيث قامت بتبني بعض الإصلاحات الهامة في الحوكمة لتعزيز الشفافية والمساءلة والحماية للمستثمرين والمجتمعات المتضررة.

وفي العام 1992، تم نشر تقرير كادبوري (Cadbury Report) الذي تناول تحسين إدارة الشركات في المملكة المتحدة ودعا إلى تحديد المسؤوليات وتحسين شفافية الشركات والحماية لحقوق المساهمين والمجتمعات المتضررة.

وفي عام 1995، أصدرت لجنة غرينبري (Greenbury Committee) تقريرًا بشأن أجور مجالس الإدارة، وذلك لضمان الشفافية في تحديد الأجور والمزايا لأعضاء مجالس الإدارة والحد من الممارسات غير الأخلاقية في هذا الصدد.

كما تم نشر تقرير هامبل (Hampel Report) سنة 1998 الذي دعا إلى تبني مبادئ الحوكمة الأساسية والتي تتضمن المساءلة والشفافية والحماية للمساهمين والمجتمعات المتضررة وتشجيع المنافسة الصحية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي عام 2003، تم نشر تقرير ترنر (Turner Report) الذي دعا إلى زيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين تحديد المخاطر وإدارتها وتحسين الإفصاح عن المعلومات.

بينما في سنة 2010، تم نشر تقرير كود هيولي (The UK Corporate Governance Code) الذي يعتبر أحدث الإصلاحات الهامة في حوكمة الشركات في المملكة المتحدة، والذي يعتمد على المبادئ الأساسية للحوكمة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

وتهدف مبادئ الحوكمة الأساسية في النموذج البريطاني إلى تحسين الإدارة والإشراف على الشركات وتعزيز المساءلة والشفافية والحماية لحقوق المساهمين والمجتمعات المتضررة. وتتميز هذه المبادئ بالتالي:

1- **المساءلة:** حيث يتم تحديد المسؤوليات والتزامات أعضاء مجلس الإدارة وتحسين التقارير السنوية للشركات لتوضح الأداء والمخاطر.

2- **الشفافية**: حيث يتم تحسين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الأجور والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة.

3- الحماية لحقوق المساهمين: حيث يتم ضمان المساواة في المعاملة والتصويت وتحسين الإعلان عن الأصوات والمنع من الأخذ بالتسلسل في التصويت.

4- **الحماية للمجتمعات المتضررة**: حيث يتم الاهتمام بالتأثير الاجتماعي والبيئي للشركات وتحسين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بذلك.

5- **تعزيز المنافسة الصحية**: حيث يتم تشجيع المنافسة والاهتمام بأمور الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن القول إن النموذج البريطاني لحوكمة الشركات يعتبر نموذجًا مثاليًا لالتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية وتحسين الإدارة والإشراف، حيث يمكن القول إن هذا النموذج ساعد في تعزيز ثقة المستثمرين والمجتمعات بالشركات، وبالتالي زيادة الثقة في النظام المالي البريطاني بشكل عام.

كما تتميز حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بالشفافية والمساءلة، وتعمل الشركات هناك على توضيح الأدوار والمسؤوليات للجميع، وخاصة المسؤوليات المالية. وهذا يعني أنه يجب على الشركات الكبرى أن تتوافق مع مجموعة من الأنظمة والمعايير القياسية في مجال حوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، تتميز حوكمة الشركات بالتركيز على المساهمين وحماية حقوقهم، وذلك من خلال استخدام نظام "شركة مساهمة" ونظام التقرير المالي المتكامل. كما تعتمد الحكومة البريطانية على مجموعة من اللوائح والمعايير التي تحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات القانونية للشركات.

وفي هذا الصدد، تعد المملكة المتحدة واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال حوكمة الشركات، وتملك نموذجاً قوياً وشاملاً في هذا المجال. حيث يركز هذا النموذج على زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات وتوفير حماية للمساهمين والمستثمرين وحماية حقوق العاملين والمجتمعات المتضررة من أنشطة الشركات.

وفيما يلي، سوف نستعرض أبرز ملامح نموذج المملكة المتحدة حول حوكمة الشركات:

1- مبدأ التشفير العام:(Public Encryption Principle)

يفرض هذا المبدأ على الشركات العاملة في المملكة المتحدة الإفصاح الشفاف عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأداءها، بما في ذلك المعلومات المالية والتقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية، والتأكد من أنها متاحة بشكل عام وسهل الوصول إليها.

2-**مبدأ المسؤولية الموسعة:(Extended Responsibility Principle)**

يتطلب هذا المبدأ من الشركات العاملة في المملكة المتحدة أن تحمل المسؤولية للآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها، وذلك بما في ذلك المسؤولية عن سلامة العاملين وحماية البيئة وحقوق المستهلكين والمجتمعات المحلية المتضررة من أنشطتها.

3- **مبدأ الشفافية والإفصاح:(Transparency and Disclosure Principle)**

يتضمن هذا المبدأ الإفصاح الشفاف من قبل الشركات العاملة في المملكة المتحدة عن المعلومات المتعلقة بأدائها المالي والأداء البيئي والاجتماعي، وذلك لتعزيز الثقة بين المستثمرين والمساهمين والجمهور عموماً.

4-**مبدأ تحديد المخاطر وإدارتها:(Risk Identification and Management Principle)**

يتطلب هذا المبدأ من الشركات العاملة في المملكة المتحدة تحديد وإدارة المخاطر المحتملة المتعلقة بأنشطتها، وذلك بتطوير إجراءات لتحليل المخاطر وتقييمها وإدارتها بشكل فعال.

5-**مبدأ التعاون والشراكة:(Collaboration and Partnership Principle)**

يشجع هذا المبدأ الشركات العاملة في المملكة المتحدة على التعاون والتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية، وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين العلاقات الاجتماعية والبيئية المحلية.

6- **مبدأ تواصل الجهات المعنية:(Stakeholder Engagement Principle)**

يتضمن هذا المبدأ تواصل الشركات العاملة في المملكة المتحدة مع جميع الجهات المعنية بأنشطتها، بما في ذلك المساهمين والعاملين والجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمستهلكين، وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين العلاقات بين الشركة وجميع الجهات المعنية.

يجب الإشارة إلى أن هذه المبادئ ليست مجرد أفكار فارغة، بل هي قواعد وأسس تنظيمية واسعة النطاق تستند إلى قوانين وأنظمة حوكمة الشركات في المملكة المتحدة. وتتطلب تطبيق هذه المبادئ الالتزام والعمل الجاد والشفاف من قبل جميع الشركات العاملة في المملكة المتحدة، وذلك لضمان المساءلة والشفافية والحماية للمستثمرين والمجتمعات المتضررة من أنشطة الشركات.

3-**نموذج الاتحاد الأوروبي :** يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز شفافية حوكمة الشركات، وذلك عبر إصدار مجموعة من القواعد واللوائح التي تحدد معايير ومتطلبات الشركات، بالإضافة إلى ذلك تعتمد حوكمة الشركات على الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين والعاملين، وذلك من خلال استخدام المعايير واللوائح التي تنظم عمل الشركات الأوروبية. كما تتضمن حوكمة الشركات في الاتحاد الأوروبي نظام "التقرير المتكامل" الذي يضمن توفير المعلومات اللازمة للمساهمين والجمهور بشكل كامل وشفاف.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي واحدًا من أكبر الاقتصادات في العالم ولديه دور حيوي في تنظيم الشركات وحوكمتها. تتضمن هذه الحوكمة مبادئ وأسس النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة المستدامة في جميع المستويات التنظيمية. وينطوي نموذج الاتحاد الأوروبي حول حوكمة الشركات على العديد من النقاط الرئيسية، والتي سوف نلخصها فما يلي:

-1**النزاهة والشفافية :** تعتبر النزاهة والشفافية جزءًا حيويًا من حوكمة الشركات في الاتحاد الأوروبي. يجب على الشركات الالتزام بتقديم المعلومات بشفافية وصراحة وعدم إخفاء المعلومات الحيوية عن المستثمرين والجمهور بشكل عام. وفي حالة عدم الامتثال لهذه المبادئ، يتم تطبيق العقوبات على الشركات المخالفة.

-2**المساءلة :** تشجع الاتحاد الأوروبي الشركات على تطبيق نهج مسؤولية الشركات والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الصحيحة. وهذا يتضمن تحديد مسؤولية الشركة والتعامل مع الانحرافات بطريقة فعالة ومناسبة، بما في ذلك الرد على الانتهاكات المحتملة والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية في هذا الصدد.

2- **المشاركة المستدامة :** يحرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز المشاركة المستدامة في عمليات الشركات، وذلك من خلال تشجيع الشركات على إتاحة المعلومات المتعلقة بأعمالها للمستثمرين والجمهور ومجموعات المصالح الخاصة، وتوفير بيئة تشجع على الحوار والتعاون فيم

4-**نموذج اليابان:** تعتبر اليابان من الدول الرائدة في مجال حوكمة الشركات، حيث تركز على الشفافية والمساءلة وحقوق المساهمين. كما أنها تحتوي على نظام "كود الشركات" الذي يحتوي على مجموعة من اللوائح التي تحدد المعايير الأخلاقية والقانونية التي يجب على الشركات اليابانية الامتثال لها.

5- **نموذج ألمانيا** : تتميز حوكمة الشركات في ألمانيا بالتركيز على المساهمين والموظفين، وذلك عبر اللجوء إلى نظام "شركة مساهمة" الذي يحدد دور المساهمين ومسؤولياتهم في إدارة الشركة. كما تعتمد الحكومة الألمانية على نظام الرقابة والمراقبة المالية لضمان التزام الشركات بالقواعد واللوائح المحلية والدولية.

6-**نموذج الهند :** تركز حوكمة الشركات في الهند على مفهوم "الشفافية والمساءلة" والتعامل مع جميع المساهمين بطريقة عادلة ومتساوية. وتعتمد الحكومة الهندية على نظام "الشركة المسؤولة اجتماعيًا" الذي يضمن التزام الشركات بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية والبيئية.

7- **نموذج الكندي:** يعد نموذج حوكمة الشركات في كندا واحدًا من أكثر النماذج تطورًا وتحديثًا في العالم، ويتميز بالشفافية والمرونة والالتزام بالمعايير الدولية لحوكمة الشركات. يتضمن النموذج الكندي العديد من الممارسات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز مسؤولية الشركات وتحسين أدائها وتوفير حماية لمساهميها ومجتمعها.

وتعتبر الشفافية أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات في كندا، وتتطلب من الشركات نشر المعلومات المتعلقة بأدائها وتصرفاتها وأهدافها واستراتيجياتها بشكل منتظم. كما تتطلب الشفافية أيضًا الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والأحداث الجوهرية والتغييرات في هياكل الشركة والإدارة، بالإضافة إلى ذلك، تتبنى الشركات في كندا مبدأ المساءلة، حيث يتم تحميل الإدارة ومجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن أداء الشركة وتحقيق أهدافها. وتعتبر المساءلة وسيلة لتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في الشركة والتأكد من أن الشركة تعمل بمصلحة جميع أصحاب المصلحة.

كما تمثل ممارسة التدقيق الداخلي والخارجي والتدقيق المالي أيضًا جزءًا هامًا من هذا النموذج، حيث تتطلب هذه الممارسات من الشركات الالتزام بالمعايير المحاسبية والتقارير المالية وتقييم المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة.

وتتطلع حوكمة الشركات في كندا إلى تحقيق العدالة والتكافؤ في المعاملة بين جميع المساهمين وأصحاب المصلحة. ولذلك، فإن المساهمين لديهم حقوق قوية للتأثير على قرارات الشركة، ويتمتعون بحق التصويت في الجمعيات العامة وفي اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفي تحديد أجور الإدارة.

كما يلتزم هذا النموذج بمعايير الحوكمة الدولية، مثل معايير الحوكمة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والتي تهدف إلى تحسين أداء الشركة في هذه المجالات. وتشمل هذه المعايير أيضًا تقديم الشركات لتقارير سنوية عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والتعاون مع المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات.

ويعتبر نموذج حوكمة الشركات في كندا مثاليًا لدول العالم النامية التي تسعى لتطوير نماذج حوكمة الشركات. حيث يتميز بالمرونة والالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز مسؤولية الشركات وحماية أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي. ويتمثل النجاح في حوكمة الشركات في الحفاظ على التوازن بين مصالح الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحقيق النتائج المالية المطلوبة بشكل مستدام وفعال. ويمكن القول إن نموذج حوكمة الشركات في كندا قد حقق هذا التوازن ويستمر في التطور والتحديث لتحسين معايير الحوكمة وتعزيز مسؤولية الشركات في المجتمع.

ويتميز نموذج حوكمة الشركات في كندا بالتركيز على الشفافية والحوكمة الجيدة، وتحقيق التوازن بين مصالح الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحقيق النتائج المالية المطلوبة بشكل مستدام وفعال. ويتطلع النظام الكندي لتحقيق المساواة في التعامل بين جميع المساهمين والحفاظ على حقوقهم.

ويتضمن هذا النموذج أيضًا مجموعة من المبادئ التي تركز على تحقيق الحوكمة الجيدة، ومنها:

1. مجلس الإدارة: يتمتع مجلس الإدارة في الشركات الكندية بصلاحيات واسعة لإدارة الشركة واتخاذ القرارات الحاسمة. ويضمن هذا النظام تواجد أعضاء مجلس الإدارة ذوي خبرة في مجال الأعمال والمالية والقانون والحوكمة والتنظيم.
2. الشفافية: يتم تحقيق الشفافية من خلال تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة، وإفشاء معلومات عن عمليات الشركة ومصادر الإيرادات والمصروفات.
3. المسؤولية الاجتماعية: تتطلع الشركات الكندية إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بمعايير الحوكمة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتقديم تقارير سنوية عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتعاون مع المجتمع المحلي.
4. المراجعة الداخلية: يتمتع المراجع الداخليون بصلاحيات كبيرة لتقييم أداء الشركة والتأكد من التزامها بالقوانين والتنظيمات ومعايير الحوكمة.

كما يرى البعض أن النموذج الكندي يتميز بالتزامه بالمصالح الطويلة الأجل للشركة وأصحاب المصلحة الآخرين، وعدم التركيز على تحقيق الأرباح القصيرة الأجل على حساب المستقبل المستدام للشركة والمجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، تتطلع الشركات الكندية أيضًا إلى تحقيق المساواة بين جميع المساهمين، سواء كانوا من المساهمين الكبار أو الصغار، وذلك من خلال توفير فرص متساوية للاستثمار والمشاركة في صنع القرارات. كما تحرص الشركات الكندية على التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الموظفين والموردين والعملاء والمجتمع المحلي والحكومة، وذلك لتحقيق النجاح المشترك، بالإضافة إلى حرصها على تحقيق الشفافية والمساءلة، وذلك من خلال إفشاء معلومات دقيقة وشفافة حول أدائها ومصادر الإيرادات والمصروفات، وتقديم تقارير دورية عن الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الشركات الكندية أيضًا بالالتزام بالمعايير الدولية لحوكمة الشركات، مثل معايير حوكمة الشركات الدولية ISO26000 ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، وذلك لتحقيق الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. كما تحرص الحكومة الكندية أيضًا على دعم وتشجيع الحوكمة الجيدة للشركات، وذلك من خلال وضع تشريعات وقوانين وتنظيمات تحفز الشركات على تحقيق الحوكمة الجيدة والمسؤولية الاجتماعية.

وفي الأخير، يمكن القول بأن هذه النماذج الدولية لحوكمة الشركات تختلف عن بعضها في بعض الجوانب، ولكنها تهدف جميعها إلى تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات والحفاظ على حقوق المساهمين والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة الثقة في الشركات وتحفيز الاستثمارات. لذلك، يجب على الشركات الناشئة والمتوسطة والكبيرة.

الفصل الثامن: و اقع حوكمة الشركات في الجز ائر

تعتبر حوكمة الشركات من الأمور المهمة في أي اقتصاد، وتساهم في زيادة الشفافية والمساءلة والمساواة بين جميع أصحاب المصلحة. وتشير التقارير إلى أن حوكمة الشركات الجزائرية لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى تحسين كبير.

وتتأثر حوكمة الشركات الجزائرية بالتشريعات واللوائح المحلية والدولية، والتي تحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق لكل فرد ومجموعة داخل الشركة. وتشير الدراسات إلى أن الشركات الجزائرية لا تلتزم دائمًا بالمعايير والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية وحقوق المساهمين والموظفين والمستثمرين.

وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن الشفافية في حوكمة الشركات الجزائرية لا تزال تحتاج إلى تحسين، حيث أن الشركات لا تنشر تقاريرها المالية بشكل منتظم وشفاف، وهذا يؤثر سلبًا على مصداقية الشركة وثقة المساهمين والمستثمرين فيها. وتحتاج الشركات الجزائرية إلى زيادة مستوى الشفافية وتقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة لجميع الأطراف.

كما تعاني الشركات الجزائرية من ضعف في حوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، حيث يجب أن يتأكد المجلس من أن الشركة تعمل بشكل فعال وفي مصلحة المساهمين، ولكن هذا الأمر لا يحدث دائمًا في الشركات الجزائرية. وتحتاج الشركات إلى تحسين حوكمة المجلس من خلال تعيين أعضاء ذوي خبرة.

بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقًا، فإن حوكمة الشركات الجزائرية تحتاج إلى تعزيز المساءلة، حيث يجب أن يكون هناك آليات لمراقبة الأداء وتقييم النتائج وتحديد المسؤوليات عند الحاجة. ويجب أن تكون هناك آليات تحمي حقوق جميع الأطراف، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والموظفين والعملاء.

وتشير التقارير إلى أن الشركات الجزائرية تعاني من ضعف في تحديد الاستراتيجيات والأهداف الواضحة وتحقيقها، وهذا يؤثر على الأداء العام للشركات. وتحتاج الشركات إلى تحسين تخطيط الأعمال وتحديد الأهداف الواضحة والمتوافقة مع رؤيتها ومهمتها.

كما أن حوكمة الشركات الجزائرية تحتاج إلى تعزيز الممارسات الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، حيث يجب أن تكون الشركات على دراية بأثر أعمالها على المجتمع والبيئة، وتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد. ويجب أن تتخذ الشركات الجزائرية إجراءات للحد من التلوث والتغير المناخي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تنشط فيها.

1- عوامل التي تأثر في حوكمة الشركات في الجزائر

يمكن القول أن واقع حوكمة الشركات في الجزائر يتأثر بعدة عوامل، منها:

أ-ضعف النظام القانوني: يعتبر النظام القانوني في الجزائر غير واضح ومعقد، مما يؤدي إلى عدم تطبيقه بشكل صحيح في بعض الأحيان. كما أن بعض الشركات تتجاهل اللوائح والقوانين، وهذا يؤثر على حوكمتها.

ب-عدم وجود معايير واضحة لحوكمة الشركات: يعاني الجزائر من عدم وجود معايير واضحة لحوكمة الشركات، مما يجعل الشركات تعمل بطرق مختلفة وغير متناسقة. كما أن بعض الشركات لا تعتبر حوكمة الشركات أولوية، وهذا يؤثر على أدائها.

ج-عدم التدريب الكافي لأعضاء مجالس الإدارة: يعاني بعض أعضاء مجالس الإدارة في الجزائر من نقص في المهارات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم بشكل جيد. كما أن بعضهم يتم تعيينهم لأسباب سياسية وليس بناءً على الكفاءة والخبرة.

د-ضعف المراقبة الداخلية: يعتمد العديد من الشركات الجزائرية على المراقبة الداخلية الضعيفة أو غير الموجودة، مما يؤدي إلى وجود فرص للفساد والاختلاس.

و-عدم وجود آليات مستقلة للرقابة: يعاني الجزائر من عدم وجود آليات مستقلة للرقابة على الشركات، مما يؤدي إلى عدم وجود مراقبة فعالة على أداء الشركات.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحسين حوكمة الشركات في الجزائر، يجب أن تتخذ الحكومة والشركات إجراءات منها:

1. تعزيز الشفافية: يجب على الشركات توفير المعلومات اللازمة للمساهمين والجمهور بشكل شفاف، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والبيئي والاجتماعي.
2. تعزيز دور المجالس الاستشارية: يجب تعزيز دور المجالس الاستشارية في الشركات، وتأمين أن يتم تعيين أعضائها بناءً على الكفاءة والخبرة وليس بناءً على العلاقات السياسية.
3. تحسين دور المراقبة الداخلية: يجب على الشركات تعزيز دور المراقبة الداخلية وتطوير الآليات اللازمة لضمان التزام الشركات بالقوانين واللوائح والمعايير الدولية.
4. تحسين تدريب العاملين: يجب تحسين تدريب العاملين في الشركات وتوفير الدورات التدريبية اللازمة لتحسين مهاراتهم وخبراتهم.
5. تعزيز مسؤولية الشركات الاجتماعية: يجب على الشركات تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وتطوير البرامج والمبادرات اللازمة لتحسين أدائها في هذا الصدد.
6. تعزيز دور المنظمات المستقلة: يجب تعزيز دور المنظمات المستقلة في مراقبة وتقييم أداء الشركات، وتطوير الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

إضافة إلى تلك الإجراءات، يمكن الاهتمام بتحسين حوكمة الشركات في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1. تعزيز المشاركة الفعالة للمساهمين: يجب تعزيز المشاركة الفعالة للمساهمين في اتخاذ القرارات المهمة في الشركات، وتوفير المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات الصحيحة.
2. تعزيز الشفافية والحوكمة الإدارية: يجب على الشركات تحسين مستوى الشفافية والحوكمة الإدارية، وتطوير الآليات اللازمة لضمان الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة الإدارية المتعارف عليها دوليًا.
3. تحسين الإدارة المالية والمحاسبية: يجب تعزيز الإدارة المالية والمحاسبية في الشركات، وتطوير الآليات اللازمة للتأكد من توفير المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة والدقيقة.
4. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية: يجب تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتقييم أداء الشركات، وتشجيع الشركات على التعاون مع هذه المنظمات.
5. تحسين الإدارة البيئية: يجب على الشركات الاهتمام بالإدارة البيئية، وتطوير الآليات اللازمة للتأكد من التزام الشركات بالقوانين واللوائح البيئية.
6. تطوير ثقافة الحوكمة الشركات: يجب على الشركات والمؤسسات والجمعيات التطويرية تعزيز ثقافة حوكمة الشركات وتعريف الجمهور بمفهومها وأهميتها.
7. تعزيز التدريب والتعليم: يجب على الشركات توفير التدريب والتعليم للعاملين فيها لزيادة معرفتهم ومهاراتهم في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
8. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص: يجب تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحسين حوكمة الشركات وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الممارسات الجيدة في الأعمال التجارية.
9. تطوير نظام الرصد والتقييم: يجب تطوير نظام الرصد والتقييم للشركات لتحديد مستوى تطبيقها لمعايير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
10. الالتزام بالمعايير الدولية: يجب على الشركات الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، مثل مبادئ الأمم المتحدة للأعمال وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الدولية للتنمية المستدامة.
11. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي: يجب تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر لتحسين حوكمة الشركات وتشجيع الممارسات الجيدة في الأعمال التجارية.
12. الالتزام بالشراكة المستدامة: يجب على الشركات الالتزام بالشراكة المستدامة مع المجتمع والبيئة والاقتصاد، وتطوير الممارسات الجيدة في الأعمال التجارية التي تحافظ على البيئة وتحسن حياة المجتمعات المحلي.
13. تعزيز الحوكمة الرقمية: يجب تعزيز الحوكمة الرقمية في الشركات الجزائرية من خلال استخدام التكنولوجيا والإعلامية وتطبيق معايير الأمن الإلكتروني لحماية البيانات والمعلومات وتطوير الشفافية والشفافية المالية.

14. الالتزام بالتقارير المالية: يجب على الشركات الجزائرية الالتزام بتقديم التقارير المالية المنتظمة والشفافة للحكومة والجمهور لتعزيز الشفافية والمساءلة.
15. تعزيز دور المساهمين: يجب تعزيز دور المساهمين في الشركات الجزائرية وتشجيعهم على المشاركة في عمليات صنع القرار وتحديد الأولويات وتحديد السياسات الأساسية للشركات.
16. تحسين ممارسات الإدارة: يجب تحسين ممارسات الإدارة في الشركات الجزائرية، بما في ذلك تطوير برامج لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتحسين تدفق المعلومات وتوزيع السلطة.
17. تعزيز الحوكمة الأسرية: يجب تعزيز الحوكمة الأسرية في الشركات العائلية في الجزائر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات وتطبيق معايير حوكمة الشركات الدولية.
18. تعزيز التفاعل بين الشركات والمجتمع: يجب تعزيز التفاعل بين الشركات والمجتمع في الجزائر، بما في ذلك تطوير برامج لدعم التنمية المجتمعية وحل مشكلات البيئة والمجتمعات المحلية.
19. تطوير القطاع الخاص: يجب تطوير القطاع الخاص في الجزائر وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال.

2- تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

رغم الجهود المبذولة لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، إلا أنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تعيق هذه العملية. ومن بين هذه التحديات:

1. عدم الوعي الكافي بأهمية حوكمة الشركات: يعتبر الوعي الكافي بأهمية حوكمة الشركات أحد التحديات الرئيسية في الجزائر. فعلى الرغم من وجود إطار تشريعي وتنظيمي قوي، إلا أنه لا يزال هناك عدد قليل من الشركات الجزائرية التي تفهم أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
2. ضعف الإدارة والرقابة: يواجه العديد من الشركات في الجزائر تحديات فيما يتعلق بضعف الإدارة والرقابة. فبعض الشركات تعاني من ضعف في الهيكل التنظيمي والمراقبة الداخلية، مما يجعل من الصعب تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال.
3. الفساد والرشوة: يعتبر الفساد والرشوة التحدي الرئيسي الذي يواجه تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر. فبعض الشركات تعمل بطرق غير مشروعة للحصول على العقود الحكومية أو لتحقيق أرباح غير مشروعة، مما يؤثر سلبًا على المنافسة العادلة والشفافة في سوق الأعمال.
4. عدم توفر التمويل: تواجه العديد من الشركات في الجزائر تحديات فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات. وبالتالي، فإن بعض الشركات تعمل في بيئة مالية غير مستقرة وتعاني من قيود التمويل، مما يجعل من الصعب تنفيذ مبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال.

5. ضعف النظام القانوني: تعاني العديد من الشركات في الجزائر من ضعف النظام القانوني، مما يعيق تنفيذ مبادئ حوكمة الشركات. فقد يواجه المسؤولون عن الشركات صعوبة في تطبيق القوانين واللوائح الجديدة أو في الحصول على الإرشادات اللازمة لتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات.
6. عدم توافر الموارد البشرية الملائمة: يواجه العديد من المسؤولين في الشركات في الجزائر صعوبة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بسبب عدم توافر الموارد البشرية الملائمة. فقد يواجه العديد من المسؤولين صعوبة في فهم وتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات بشكل صحيح بسبب عدم توافر المعرفة والخبرة اللازمة.
7. الصعوبات التي يواجهها المساهمون: تواجه المساهمون في الشركات في الجزائر صعوبات فيما يتعلق بحقوقهم وفي فهم مبادئ حوكمة الشركات. فعلى سبيل المثال، يواجه المساهمون صعوبة في الحصول على المعلومات المالية والإدارية اللازمة لممارسة حقوقهم كمساهمين.
8. قلة الشفافية: تواجه العديد من الشركات في الجزائر تحديات فيما يتعلق بالشفافية. فبعض الشركات لا تنشر معلومات عن عملياتها وقراراتها، مما يؤثر على مستوى الثقة بين المساهمين والجمهور.
9. ثقافة العمل الرديئة: يعتبر التحدي الرئيسي الآخر الذي يواجه تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر هو ثقافة العمل الرديئة التي تسود في بعض الشركات.

4- الإجراءات المتبعة لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

يمكن للشركات في الجزائر تحقيق نجاح في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال اتباع بعض الإجراءات والسياسات الفعالة، ومن أبرز هذه الإجراءات:

1. تحسين النظام القانوني: يجب على الحكومة الجزائرية تحسين النظام القانوني وتطويره بحيث يكون أكثر فاعلية ويتضمن القوانين واللوائح التي تدعم مبادئ حوكمة الشركات. ويجب على الشركات العمل على فهم هذه القوانين واللوائح وتطبيقها بشكل صحيح.
2. تطوير سياسات وإجراءات حوكمة الشركات: يجب على الشركات تطوير سياسات وإجراءات داخلية تدعم مبادئ حوكمة الشركات وتعزز الشفافية والمساءلة. ويجب أن تتضمن هذه السياسات والإجراءات إدارة المخاطر والتحكم في الجودة والسلامة والصحة المهنية وحقوق العمال وحماية البيئة.
3. توظيف الموارد البشرية الملائمة: يجب على الشركات توظيف الموارد البشرية الملائمة وتدريبها على مبادئ حوكمة الشركات والسياسات والإجراءات الداخلية. ويجب أن يتم تشجيع المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتحفيز الموظفين على العمل بأخلاقيات عالية والالتزام بمعايير الجودة والأمان.
4. تعزيز الشفافية: يجب على الشركات تعزيز الشفافية في عملياتها وقراراتها، وذلك من خلال نشر المعلومات المالية والإدارية وتوفير المعلومات للمساهمين والجمهور بشكل دوري وشفاف.
5. تشجيع المساهمين والمشاركة الفعالة: يجب على الشركات تشجيع المساهمين والمشاركة الفعالة للمساهمين في صنع القرارات، وذلك من خلال تنظيم اجتماعات الجمعية العمومية وتمكين المساهمين من التصويت على القرارات المهمة والحصول على المعلومات اللازمة.

6. تفعيل دور مجالس الإدارة: يجب على مجالس الإدارة في الشركات تفعيل دورها في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والتحكم في المخاطر وضمان توافر معايير الجودة والسلامة والصحة المهنية.
7. تحسين العلاقات مع الموردين والشركاء: يجب على الشركات تحسين العلاقات مع الموردين والشركاء والتعاقد معهم وفقاً لمعايير الجودة والسلامة وحماية البيئة والحقوق العمالية، وذلك لضمان استدامة العلاقات التجارية وتحقيق المصالح المشتركة.
8. الالتزام بالمعايير الدولية: يجب على الشركات الجزائرية الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات والتقارير المالية والإدارية والمساءلة الاجتماعية والبيئية، وذلك لتعزيز مصداقية الشركات وجذب المستثمرين الدوليين.
9. التعاون مع المجتمع المحلي: يجب على الشركات التعاون مع المجتمع المحلي وتحسين علاقاتها معه، وذلك من خلال دعم المشاريع الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمجتمعات المحلية.

بشكل عام، يمكن للشركات في الجزائر تحقيق حوكمة فعالة إذا تم تبني مبادئ الحوكمة وتنفيذها بشكل صحيح وفعال.

5- مساعي الدولة الجزائرية لتطبيق حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم القضايا التي يوليها النظام الجزائري اهتمامًا كبيرًا، حيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز حوكمة الشركات وتطويرها على المدى القريب والبعيد. وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، ومن أهمها:

1. وضع إطار تشريعي مناسب: تسعى الحكومة الجزائرية إلى وضع إطار تشريعي مناسب يحدد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات والإجراءات الضرورية لتنفيذها.
2. تشجيع التدقيق الداخلي والخارجي: تحث الحكومة الشركات على إجراء التدقيق الداخلي والخارجي الدوري للتأكد من امتثالها لمبادئ حوكمة الشركات.
3. تطوير البورصة: تعتزم الحكومة الجزائرية تطوير البورصة وزيادة حجم الاستثمارات فيها وتعزيز دورها في تمويل الشركات المحلية وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة: تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات المحلية عن طريق توفير المعلومات اللازمة للمساهمين والمستثمرين وتشجيع الشركات على إعداد التقارير الدورية حول أداء الشركة.
5. تطوير الموارد البشرية: تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الموارد البشرية في الشركات المحلية وتقديم التدريب والتطوير المستمر للعاملين في هذه الشركات.

6. توعية المجتمع: تعمل الحكومة الجزائرية على توعية المجتمع حول أهمية حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة.

لقد كان لسعي الجزائر في التحول من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق دون إيجاد هيكل تشريعي يضمن حوكمة رشيدة للشركات العامة والخاصة أثر على الشفافية، وهذا أثبته المستوى السيء الذي احتلته الجزائر (المرتبة 99) في تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 26 سبتمبر 2007 فيما يخص تكشف ظاهرتي الفساد والرشوة وعدم اتخاذ الجزائر أي خطوة لكبح لجام هذه الجرائم.

6- التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" وقد تشكل هذا الملتقى فرصة موالية لتلاقي جميع الطرف في عالم المؤسسة، كما حدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في:

- تحسين المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح واشكالية الحكم ودراسته من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء وذلك ببلورة الوعي عن مدى أهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، كانت الركيزة الفكرة حينها حول "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تتخذ وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة بترجمتها إلى مشروع، ومن ثمة ضمان تنفيذيه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات.

وفي الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008 تم اعداد "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر" من قبل فريق عمل بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة.

تم إبرام هذا الميثاق استنادا على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذلك.

-أهم مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أولا: تسيير المؤسسات الوطنية الجزائرية

عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية مراحل مختلفة في تطورها وما الأسماء التي أخذتها إلا تعبيرا واضحا على الأشكال التنظيمية المتعددة التي عرفتها، حيث كان تسيير الشركات العمومية على أساس النهج الإشتراكي، فالشركات المملوكة للدولة وفقا لقانون المالية لسنة 1971 كانت لها علاقة مباشرة مع الخزينة العمومية وبنك التنمية الجزائري للمشاركة في التمويل في الآجلين المتوسط والطويل.

ونظرا للصعوبات التي واجهها هذا النوع من التسيير الذي أسفر عن عدم وجود ربحية للشركات العمومية من خلال العجز الهائل المسجل كل سنة، ثم اتخاذ تدابير تصحيحية من قبل الحوكمة في عدة مناسبات، حيث قررت الحوكمة الاتجاه إلى تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية للشركات ليتم تطبيقها للخطة الخماسية بين عامي 1980 و1984 وكانت أهداف هذه العملية تسعى إلى:

تحسين ظروف التشغيل، التحكم في نظام الإنتاج والعمل على إلزام أنشطة هذه المؤسسات بالأهداف التي تم وضعها في الخطة الوطنية.

لقد تمت إعادة هيكلة الشركات في مرحلتين الأولى عضوية وتتمثل في تجزئة الشركات الوطنية إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم وذلك لخلق نوع من التخصص للمؤسسات والفصل بين المهام داخل كل منها بهدف التحكم في وسائل الإنتاج، والثانية مالية خاصة يتطهير الأوضاع المالية نتيجة تكبد خسائر كبيرة لهذه الشركات. أين تولت الخزينة العمومية تسديد الديون التي كانت تربط هذه المؤسسات فيما بينها.

منذ ظهور إصلاحات 1980 أصبحت مصطلحات الإنتاجية والكفاءة والأداء الأهداف الأساسية لسلسة التغيرات التي أدخلت فيما بعد، إضافة إلى الحاجة إلى تحسين وتطوير الممارسات الإدارية في الشركات.

صدرت قوانين بشأن التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في جانفي 1988فالشركات المملوكة للدولة سابق في ظل المؤسسات العمومية الاشتراكية EPS ثم تحويلها على مؤسسات اقتصادية عمومية (EPE) والتي تحكمها قواعد الجدوى الاقتصادية.

إصلاح هذه المؤسسات تواصل مع غزالة صناديق المساهمات (Fondes de Participation) واستبدالها في جوان 1996 لفائدة الشركات العمومية القابضة (Holding pulic) وجل تلك الإصلاحات تستند على عدة مبادئ وهي:

- مراجعة نظام المراقبة وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال اقتراح نظام تخطيط وطني.
- مراجعة العلاقة دولة/ الشركة ويتمثل هذا في الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات العمومية وانشاء مؤسسات وسيطة ممثلة في صناديق المساهمات.
- التكيف مع الشكال القانونية للشركات التجارية ذات راس مال SPA والشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL.

- إعادة إدماج أدوات التنظيم الاقتصادي (الضرائب، السعار والائتمان... إلخ) على حساب الإجراءات الإدارية.
- فتح الاستثمار في الشركات بهدف إدارة الأموال تماشيا مع المنطق الاقتصادي.

ثانيا: أنماط حكم المؤسسات العمومية

بالكاد أصبحت المؤسسات العمومية مؤسسات منفصلة عن الدولة مع الاستقلال المالي لها لتقوم الدولة فيما بعد بإنشاء هياكل متخصصة تسمى "صناديق المساهمات" تفوض لها إدارة إستثماراتها حيث تم إنشاء ثمانية صناديق مساهمات. ومن بين الأعمال والتجارب المدونة ضمن المؤسسات السالف ذكرها نجد:

1. تجربة صناديق المساهمات: تأسست صناديق المساهمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119/88 المؤرخ في 1988/06/21 والذي عرفها على أنها "هياكل وسيطة بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية لتحل محل المؤسس في تسيير القيم المنقولة، وهذا لحساب المالك الأصلي وهي الدولة".

لا يجوز أن يقل حصة الأسهم التي يحوزها كل صندوق مساهمة في مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم عن 10%ولا تفوق 40% من عدد الأسهم.

ومن الأدوار الموجهة لصناديق المساهمات باعتبارها تسير المساهمات لمصلحة دولة ما يلي:

- تعزيز الإدارة اللامركزية بين الدولة المالكة والشركات.
- حث الشركات من خلال مجالس الإدارة للسعي على تحقيق أقصى قدر من العوائد.
- بناء القدرة على إدارة محافظهم الاستثمارية.
- تشجيع اتخاذ إجراءات إعادة هيكلة الشركات قليلة الكفاءة.

2. إنشاء الشركات القابضة: وذلك من أجل حل مشاكل الإدارة التي ظلت فترة طويلة حيث مكن هذا التنظيم الجديد المؤسسات العمومية بإنشاء إحدى عشر (11) شركة قابضة وخمسة إقليمية.
3. شركات تسيير مساهمات الدولة: إن الشركات العمومية كانت دائما في مركز مختلف الإصلاحات المتتالية وهذا نظرا لأوجه القصور المتعددة التي لا تزال تميزه عملية تسييرها، حيث بدأ أساس الإصلاحات الاقتصادية في عام 1988 واستمر بعد ذلك والتي مثلت بلا شك تغييرا كبيرا جدا من أجل التحكم في الصعوبات الحقيقية لهذه الشركة.
4. الاتجاه نحو الخوصصة: لعل من أهم دوافع الخوصصة ما يلي:

- حالة الركود الاقتصادي الذي ضرب القطاع العام وأصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.

- انهيار أسعار النفط في 1986 إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

وفي النهاية، يمكن القول إن حوكمة الشركات الجزائرية تحتاج إلى تحسين كبير لتحسين المستوى العام للأداء والثقة في الشركات، وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري. ويجب أن تتعاون الحكومة والشركات وجميع أصحاب المصلحة لتحسين حوكمة الشركات في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الحكومة والشركات والمجتمع المدني معًا من أجل تحسين حوكمة الشركات في الجزائر، وتطبيق المعايير الخاصة بها.

الفصل التاسع: المسؤولية الاجتماعية للشركات

أصبحت المسؤولية الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في تأثير الحياة الاجتماعية والبيئية. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة أعمالها بما يحقق التنمية المستدامة ويحقق الفوائد الاجتماعية والبيئية في المجتمعات التي تعمل فيها.
إن الشركات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهدافها التجارية ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وتعمل على تحقيق الفائدة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموظفين والمجتمعات والبيئة.
وتعمل الشركات التي تحترم المسؤولية الاجتماعية على تبني مبادئ أخلاقية في إدارة أعمالها، وتعمل على تحقيق العدالة والمساواة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات التي تعمل فيها. وتعمل الشركات على تحقيق ذلك من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والبيئية، مثل دعم الأعمال الخيرية وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والمساعدة في التنمية المحلية والمساهمة في الحفاظ على البيئة.
ويمكن أن تتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضاً التزامها بتوفير المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية والتي تحقق الفوائد الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة البيئية.
لعب المسؤولية الاجتماعية للشركات دوراً هاماً في تعزيز الثقة بين الشركات والمجتمعات التي تعمل فيها، وتحسين سمعتها وتقديرها. كما أنها تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتعمل على تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية في المجتمعات.
ويمكن أن تتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضاً التزامها بمعايير الأمان والصحة المهنية وحقوق العمال والحفاظ على التنوع وتحقيق المساواة بين الجنسين وغيرها من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.
وتشير العديد من الأبحاث إلى أن الشركات التي تحترم المسؤولية الاجتماعية تتمتع بميزة تنافسية على المدى الطويل، حيث تتمتع بسمعة أفضل وتحظى بدعم أفضل من المستهلكين والمساهمين والموظفين والمجتمعات المحلية.
ولكن يجب أن يتم تحقيق المسؤولية الاجتماعية بطريقة جيدة التنظيم والإدارة، وأن تكون مدروسة بعناية وبما يتماشى مع استراتيجية الشركة ومواردها المالية والبشرية. ويجب أن يكون هناك رصد وتقييم دوري لتأثير الممارسات الاجتماعية للشركات على المجتمعات والبيئة وعلى أداء الشركات ذاتها.

وبشكل عام، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعد عاملاً مهماً في بناء مجتمعات مستدامة وتعزيز التنمية المستدامة في العالم، وتلعب الشركات دوراً مهماً في تحقيق ذلك.

1- مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية

1-1 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع، إلا آن ذلك لا يمنع من استعراض عدد من التعاريف التي تنطلق من زوايا ووجهات نظر مختلفة تمكننا في النهاية من الإحاطة بشمولية المعنى للمسؤولية الاجتماعية.

لقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:" على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد". وهذا يعني بأنه يجب على مدراء هذه المؤسسات اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشركة والمجتمع في نفس الوقت.
بينما تشير غرفة التجارة العالمية، المسؤولية الاجتماعية: "على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"، وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ولذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.

في حين يرى Drucker المسؤولية الاجتماعية على أنها:" التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"

لقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.
كما تجدر الإشارة إلى الرأي الذي طرح من قبل Robbinsحيث ميز فيه بين المسؤولية الاجتماعية Social Responsabilitéو الاستجابة الاجتماعية Social Responsivenessوفق مجموعة من الأبعاد مشيرا إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين إن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب

وباعتبار أن المسؤولية الاجتماعية نشاط يرتبط ببعدين احدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين و تحسين حياتهم ،و الثاني خارجي يتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي سيعني منها المجتمع، فان التعاريف السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعطي نقاط مشتركة تتمثل في:

-الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه؛

-التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

-الطابع" الطوعي والإرادي" الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية؛

-الطابع " الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز إستراتيجيتها؛

-عنصر"الشفافية" و الذي يرتكز على جمع و نشر المعلومات داخل و خارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق و ترسيم الممارسات الايجابية و تتبع التطورات الحاصلة بها؛

-القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها.

2-أسباب تبني وتطور المسؤولية الاجتماعية

من أهم أسباب تبنيها نذكر ما يلي:

-إن نصف الشركات 250 الكبرى في العالم باتت تصدر تقارير مستقلة خاصة بالمسؤولية المؤسسية تجاه المجتمع كإجراء معياري.

- تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أنها تتصل بالأداء بعيد المدى للمؤسسات.

-بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع والاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحديا كبيرا اليوم، فالمستثمرون والعملاء أصبحا أكثر تنورا، كما شرعوا بالتدريج في إظهار تفضيلهم اتجاه المنتجات والخدمات والشركات التي تولي اهتماما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

2-أسباب تطور المسؤولية الاجتماعية:

يمكن حصر أسباب تطور المسؤولية الاجتماعية فما يلي:

- ✓ الظلم الذي أصاب المستهلك وانتهاء حقوقه في السوق جراء التلاعب والغش في السلع والخدمات وكذا الأسعار؛
- ✓ نقص المعلومات المقدمة للمستهلك عن السلع والخدمات التي تعرض عليه؛
- ✓ عدم توفر متطلبات الأمن والسلامة في أماكن العمل بالنسبة للعاملين؛
- ✓ التلوث البيئي الذي يتزايد اليوم بعد الآخر جراء العمليات الصناعية؛
- ✓ الشكوك الكثيرة التي تعتري أعمال العديد من الشركات الكبيرة وخصوصا ما يتعلق بالرشاوى والاختلاسات؛
- ✓ وجود عملية التميز أثناء القيام بعملية التوظيف سواء على أساس الجنس، العمر، الديانة أو سبب المحسوبية والوساطة؛
- ✓ كذلك عدم قيام منظمات الأعمال بمسؤولياتها المختلفة تجاه المجتمع.

3- المسؤولية الاجتماعية بين القبول والرفض

هناك أسئلة كثيرة يمكن إثارتها حول المسؤولية الاجتماعية وواقع قبول المسؤولية الاجتماعية بمفاهيمها ومن ثم تطبيقها، فهناك وجهتا نظر متضادتان تظهران في هذا المجال تجاه تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية أو من عدمه وهذا ما سنستعرضه من خلال ما يلي:

-الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية:

إن الحجج وراء قيام منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية وبمتغيراتها المختلفة تنحصر بالآتي:

-لقد أدى الاتجاه الواسع نحو التخصيص إلى تخلي الحكومات عن أدوارها التقليدية الاجتماعية والتزاماتها اتجاه مواطنيها، مما تطلب وجود جهة أخرى تساعد في تامين هذه الالتزامات وبالطبع فان هذه الجهات التي ستحل محل الحكومة هي إدارة المؤسسات التي تم تخصيصها.

كما تقوم الحكومات بمساندة منظمات الأعمال على القيام بهذا الدور بوسائل متعددة منها الإعفاءات الضريبية للكثير من المساهمات الاجتماعية أو التشجيع عليها بوسائل مختلفة.

- كما يرى أنصار هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المؤسسة دورا اجتماعيا أكبر، حيث أن رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلا مهما ذي مردود مستقبلي كبير، إن الدور الاجتماعي وان كان مكلفا اليوم فانه سيشكل استثمار مستقبلي مهم للمؤسسة.
- الصورة العامة للمؤسسة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.
- التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المؤسسات.
- الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:

هناك من يعارض التوجه السابق الذكر و الذي ينادي بضرورة أن تلعب مختلف المؤسسات دورا اجتماعيا أي أن تتبنى مسؤوليتها الاجتماعية ، فهناك من يعارضه و يعتبره تجاوزا على الدور الاقتصادي البحث الذي يجب أن تؤديه متطلبات الأعمال بإتقان،فالمسؤولية الوحيدة لهذه المؤسسات هي تحقيق الأرباح و النمو و التوسع و كان على راس الباحثين و المفكرين الداعين لهذا الرأي المفكر الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل Milton Friedman، فقد رأى هذا المفكر انه يجب على المؤسسات أن تحقق أرباحا وتتوسع و هذا سيخلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها و فتح فروع جديدة لها.

-لم تكن هذه الحجة الوحيدة بل عزز أنصار هذا التوجه موقفهم قائلين:

إن المؤسسات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحا كبيرة وتسدد نتيجة لذلك ضرائب أكثر وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.

-إضافة لما تقدم فان المعارضين يبرزون عاملا مهما آخر لضرورة التركيز

على الجانب الاقتصادي وهو دعم تزويد المؤسسات بسلطة إضافية خصوصا الكبيرة منها والتي تتمتع الآن بسلطات قد تفوق أحيانا ما لدى الحكومة من سلطات، فشركات مثل "جينرال موتورز" و "مايكروسوفت" وغيرها لها نفوذ قوي وكبير وليس من الصواب إعطائها سلطات إضافية حيث أن الإنفاق الاجتماعي سيخلق لها نفوذا إضافيا من نوع آخر.

-كذلك صعوبة المسائلة بسبب عدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي ولا ننسى هنا الإشارة إلى أن الشركات قد تقدم كشوفات الحكومة حول أنشطتها الاجتماعية التي قد تكون مضخمة بشكل كبير بهدف الحصول على إعفاءات ضريبية وهذا يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من أموال كان بالإمكان توجيهها إلى مشاريع تسهم في تحسين مستوى رفاهية المواطنين.

-من الحجج المعارضة نذكر انه إذا انفردت مؤسسة بإنفاق الأموال على تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية دون المنافسين الآخرين، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية من شانها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها وبالتالي تنعكس سلبا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق.

إن ما تقدم أعلاه من استعراض لآراء المؤيدين والمعارضين لتبني شركات الأعمال مسؤوليات اجتماعية تتعلق بالمبادرات الاجتماعية الطوعية التي تقوم بها الشركات من تلقاء نفسها، ولكن عندما تفرض الحكومات بقوانين وتشريعات بعض الممارسات التي يجب أن تمارسها الشركات مثل: أن تكون هناك نسبة مئوية من الوظائف في الشركة مخصصة للمعوقين فإنها حينئذ تكون قانونا ملزما ولا تسمى مسؤولية اجتماعية.

4- أهمية المسؤولية الاجتماعية.

إن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة بالمجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين والجمهور ككل من الحكومات والاتحادات ومؤسسات التوريد ومنظمات المجتمع المدني، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصالح مباشرة وغير مباشرة مفترضين أن ما ينص عليه القانون من أعمال اجتماعية مطلوبة من مؤسسات الأعمال، هو في حقيقة الأمر مسؤولية اجتماعية في حدودها الدنيا لأن خرقها يضع المؤسسة أمام مسائلة قانونية وهكذا تكون المؤسسة ذات توجه اجتماعي كلما زادت مبادرتها الطوعية.

ولقد أثبتت عدة دراسات من الواقع الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المؤسسات من خلال تبنيها المسؤولية الاجتماعية، وأن تطبيقها يؤثر على نجاحها بشكل كبير.

فقد أظهرت العديد من البحوث العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وبين أدائها المالي حيث نشرت مجلة Busines et society عام 1997، ودراسة قام بها Griffin et Mathan على 62 مؤسسة، وكذا الدراسة التي قام بها Ramanet et Hayiboresigle والتي نشرتها نفس المجلة عام 1999 حول نفس الموضوع أثبتت هذه الدراسات وجود علاقة ارتباط ايجابية بين كل من الأداء الاجتماعي والأداء المالي لتلك المؤسسات المبحوثة.

من جهة أخرى قد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المؤسسات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء، بالإضافة إلى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقليل دعاوي الإصابة بالإعاقة والدعاوي الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30%.

لقد أدت سياسات المؤسسات المسئولة اجتماعيا ومبادرتها المتعلقة بالبيئة واهتمامها بتحسين ظروف العاملين إلى خفض تكاليفها فقد أدت إلى تحسين إنتاجية المستخدمين وساهمت عمليات إعادة التدوير إلى خفض نفقات التخلص من النفايات وخلقت مصادر عمل جديدة وصناعات قائمة على إعادة تدوير النفايات.

كما أن مؤشر الأداء الاجتماعي DOMINI SOCIAL INDEX (DSI) والذي أسسه Kinder et Domin et lyden bery عام 1990 كمؤشر لتقييم أسهم 400 مؤسسة أمريكية تم اختيارها بناء على تقييم أدائها البيئي والاجتماعي، وقد حققت تلك المؤسسات وفقا لهذا المقياس نمو في أدائها ومبيعاتها وفي معدل العائد على حق الملكية والأرباح بشكل عام وفي نفس الإطار أثبتت دراسة أن 88% من المصارف الأمريكية غيرت من إجراءات إقراض الأموال لبعض المؤسسات التي يحتمل أن تسبب ضررا بيئيا في المستقبل وكذا الحال بالنسبة لشركات التأمين التي بدأت تُدرك ضرورة التوفيق بين سياسات المؤسسة مع القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات ذات العلاقة بحماية البيئة والتقارير الحكومية حول تلك المؤسسات.
وفي نفس الإطار كذلك أظهرت دراسة من جامعة بوسطن سنة 2000 أنه يوجد ارتباط ايجابي ضعيف بين سعر أسهم المؤسسة وبين المسؤولية الاجتماعية وقد أوضحت الدراسة أن المؤسسات التي كانت لها اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها بنسبة 5%عن المؤسسات التي لم يكن لديها اهتمام بهذا الجانب.

ومع تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها فان المستهلكين والمجتمع ككل بات أقدر على تميز المؤسسات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية وهو ما يعني أن المؤسسات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها، وبينما كانت الحكمة التقليدية تقضي بأن تسعى المؤسسات إلى إرضاء العملاء من خلال حوافز ومزايا مادية محسوبة في السلعة أو الخدمة مثل السعر، الجودة، التغليف،....فإن المستهلكين باتوا يأخذون بعين الاعتبار قيم

ومعايير أخرى غير متجسدة في السلعة أو الخدمة ذاتها ولكنها تقف وراءها، أهم هذه المعايير التزام المؤسسات بالمعايير الأخلاقية والإنسانية. هذا ما أثبتته بالفعل دراسة أجرتها corporate giring cuidelines عام 2011 حيث أظهرت أن 76 %من المستهلكين يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من تعاملهم مع المؤسسات صاحبة العلاقات التجارية الشهيرة، كما أظهرت ذات الدراسة أن الموظفين في المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية لديهم ولاء لمؤسساتهم بنسبة تصل إلى 87 % من الموظفين في المؤسسات الأخرى، وأن 83% من الموظفين الجدد يرغبون في العمل لدى تلك المؤسسات.

كل هذه الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي تأكد أن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تأثير ايجابي ومردود يتحقق للجهات الرئيسية التي ستجني الفائدة من تطبيقها وهي المؤسسة، الدولة والمجتمع.

وتتمثل الفوائد المحققة بالنسبة للمؤسسة فيما يلي:

-إنتاجية عالية للعمال؛

-رضا المستهلكين؛

-تحسين سمعة المؤسسة وبالتالي زيادة المبيعات؛

-ارتفاع قيمة أسهم المؤسسة؛

-ولاء أكبر للعمال؛

-انخفاض عدد الدعاوي القضائية.

إضافة إلى:

-تحسين علاقات أصحاب المصالح؛

-تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية؛

-التكيف المستمر؛

-الحد من المخاطر والقدرة على إدارتها؛

-التميز بشكل أكبر على المنافسين.

1. الفوائد المحققة بالنسبة للمجتمع: ويمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية هي:

- المحافظة على البيئة من خلال تكييف إستراتيجيتها في الاتجاه الذي لا يضر البيئة؛
- تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع وخلق فرص عمل حقيقية؛
- المشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية وتحسين نوعية حياة المجتمع من الناحية المادية والثقافية.

2. الفوائد المحققة بالنسبة للدولة: تتجلى أهم هذه الفوائد في:

- تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآفات التي تجد الدولة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

5- مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تعددت محاولات الباحثين والمنظمات الدولية لوضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فمثلا يقترح wood مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما يلي:

- منظمات الأعمال ماهي إلا وحدات اجتماعية، لذلك هي ملزمة بمسؤولية تجاه مجتمعها.
- المديرون التنفيذيون في المؤسسات هم قدوة للالتزام بالأخلاقيات في قراراتهم وانعكاساتها على المجتمع.

وقدم Bench et marks عددا من المبادئ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما يلي:

- علاقة جيدة بين الشركات والمجتمعات المحلية.
- نظم مستدامة للإنتاج ونظام عادل للتوزيع.
- المشاركة في عمليات صنع القرارات للشركات.
- حفظ وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- احترام كرامة كل شخص.
- ميثاق محكم لسلوك المؤسسات والموردين.
- وضع سياسة لحقوق الإنسان على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الالتزام بمبدأ أن كل عامل له الحق في الرعاية والاهتمام.

كما أورد دليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سبعة مبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، هذه المبادئ لا ينبغي تفسيرها على أنها قائمة لأفضل الممارسات ولكن كنقطة انطلاق لمبادرات خلاقة للمؤسسة، حيث أن هناك تأثير

سلبي على المؤسسات التي تبدأ في تطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية دون تطبيق هذه المبادئ والتي أصبح متفق عليها على أنها مبادئ للمسؤولية الاجتماعية.

والشكل التالي يوضح هذه المبادئ:

الشكل رقم (02): مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

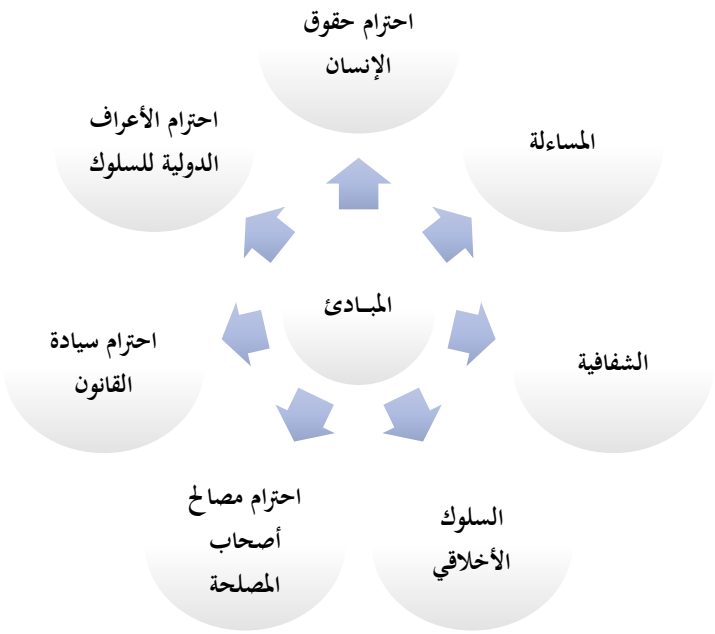

المصدر: صالح الحموري، مرجع سابق، ص71.

1. مبدأ سيادة القانون:

ويعني أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية والمكتوبة والمعلقة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

2. مبدأ احترام الأعراف الدولية:

ويعني أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية، واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الاسترشادية، عند قيامها بتطوير سياساتها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.

3. مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:

ويعني أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية، وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية، وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

4. مبدأ السلوك الأخلاقي:

ويعني أن تتصرف المؤسسة في جميع الأوقات بشكل أخلاقي في معاملاتها من حيث الأمانة والعمل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية.

5. مبدأ القابلية للمسائلة:

ويعني أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمنية السياسات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر.

6. مبدأ الشفافية:

ويعني أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في دلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المتحمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قرارات وأنشطة المؤسسة بدقة على مصالحهم.

7. مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان:

ويعني أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

6- مراحل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

إن إطار تنفيذ المسؤولية الاجتماعية يسير وفقا لحلقة "ديمنج" في إدارة الجودة الشاملة والتي تعتمد على المراحل التالية: التخطيط، التطبيق، الفحص، التحسين. يهدف هذا الإطار إلى مساعدة أصحاب المصلحة والمدراء والموظفين وغيرهم في تقييم الآثار التي تحدثها المؤسسة في المجتمع والتحديات والفرص المرتبطة مع هذه التأثيرات مع أخذها بعين الاعتبار في عملية صنع القرار والاستراتيجيات.

7- مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

المؤسسة التي تود ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية أو تلتزم بمبادئ التنمية المستدامة تعمل في المجالات التالية:

-احترام البيئة: مكافحة التلوث، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية، إدارة الفضلات؛
-الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتوجات؛
-الالتزام بأخلاقيات الإدارة ،مكافحة الرشوة و تبيض الأموال؛
-احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، مكافحة عمل الأطفال؛

-الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة iso14000 ، المعايير الاجتماعية.

1- قياس الأداء تجاه المسؤولية الاجتماعية :

لقد ظهرت بعض البحوث لوضع مؤشرات لقياس الأداء تجاه المسؤولية الاجتماعية وتم تصنيف المؤشرات وفقا لستة ميادين تعكس تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

الشكل03: أهم العناصرلقياس الأداء تجاه المسؤولية الإجتماعية

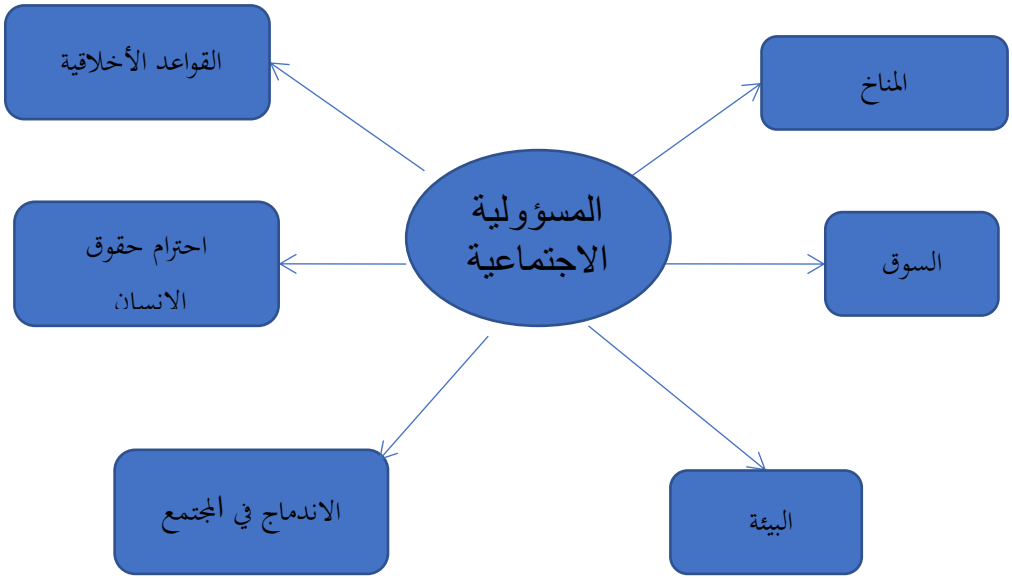

المصدر: على طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري. المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية،2008، ص51.

2- المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية :

عرف الدكتور محمد صالح علي عياش المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي بأنها "التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح

والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة.

ان أهم مايميز الأسس التي تنطلق منها المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية هو وجود دوافع إيمانية وراء التزامها بهذه المسؤولية وهذه الدوافع تستمدها من الشريعة الإسلامية وعلى هذا الأساس تعمل البنوك الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية تهدف إلى تعبئة أموال ومدخرات الأفراد والمنظمات وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية.

تتضمن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية عدة قواعد ومؤشرات وهي:

-ان المال ملك الله والأفراد مستخلفون فيه ولهم حق الانتفاع به؛
-ان يكون استغلال الأموال وفقا لمتطلبات الشريعة بحيث يتجنب التعامل بها بالباطل؛
-ضرورة استغلال المال و عدم اكتنازه .

الفصل العاشر: دراسة حالات في حوكمة الشركات

– القطاع المصرفي-

تعد الحوكمة من أهم المفاهيم اللازمة لتنظيم وإدارة أي مؤسسة، وتلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة والمصداقية والاستقرار المالي والاقتصادي. وتتميز البنوك الإسلامية بأنها تتبع مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية، وتعتبر الحوكمة من أهم المجالات التي يتعين عليها تطبيق هذه المبادئ والضوابط.

وتهدف الحوكمة في البنوك الإسلامية إلى ضمان الامتثال للمبادئ الشرعية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك من خلال إدارة فعالة ومسؤولة للمخاطر المالية والعمليات المصرفية. وتشمل مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية تعيين مجالس الإدارة وتحديد دورها ومسؤولياتها، وضمان المساءلة والشفافية في القرارات المالية، وتحديد الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة المخاطر المالية والتحكم فيها، وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز دور المراجعة الداخلية والخارجية.

ويمكن القول إن الحوكمة هي العامل الرئيسي في نجاح واستمرارية البنوك الإسلامية، حيث تسهم في تحقيق الثقة بين العملاء والمساهمين والمستثمرين، وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي في الداخل والخارج. وبالتالي، فإن الالتزام بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية يعد أمرًا حيويًا لنجاحها واستمراريتها في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بما يتماشى مع متطلبات الشريعة

1- الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية :

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات والمصارف الإسلامية، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمل المؤسسات اللازمة ونموها، كما ان القطاع المصرفي السليم هو أحد الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات ومن هنا تظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي.

1-1 مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي:

يعتبر الحوكمة في المصارف الإسلامية وضع ضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة المصرف بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، ويحد من تصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة. وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء المصرف ومساهميه، وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية إضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال المصرفية من ثقة وصدق وأمانة.

2-1 محددات الحوكمة في المصارف:

إن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات هي المحددات الداخلية والخارجية، حيث تشير كل منها إلى:

-المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة تحديد الكفاءة في الأداء ولدعم دوره والمديرين مما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

-المحددات الخارجية: تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمنشآت العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين القانونيين وغيرهم.

3- **تعزيزودعم الحوكمة في القطاع المصرفي**

يعد تطبيق الحوكمة أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء ولدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني، هذا لأن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

قد أكدت التجارب العلمية في مجال الرقابة و الإشراف ضرورة توفير مستلزمات ملائمة من المراجعة و الفحص داخل كل بنك ، حيث يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على جعل عمل المراقبين أكثر سهولة في دعم التعاون المشترك بين إدارة البنك و المراقبين. ومن جهة أخرى أكدت لجنة بازل أن تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لن يتم إلا في وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي، ومن متطلبات ومقتضيات ضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك ما يلي:

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية ؛
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة ؛
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.

4-الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل 02:

إدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق التي تضمنت توصيات هامة، وقد أشارت هذه التوصيات إلى بعض الأسس والتقنيات اللازمة لتطبيق الحوكمة بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي نذكر منها:

- ضع آلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.
- تدفق مناسب للمعلومات سواء داخل البنك أو خارجه ؛
- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر ؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار ؛
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر و المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ،بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين و كبار المساهمين و متخذي القرار في البنك .

5- الحوكمة من المنظور الإسلامي

يقول محسن الخضيري: أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيود ومحددات وترسم لها طريقا بحكم سلوك القائد الإداري، المنظمة الإدارية والأفراد العاملين فيها سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثمة تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار شامل.

ومن خلال هذا التعريف نجد أن: العمل الإداري في الإسلام يشير إلى نوع ما من حوكمة الشركات، حيث يرتكز على العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة وهو أساس قيام الحوكمة أي ضبط بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح، ويرتكز في تعريفه على دور الرقابة الشرعية في تفعيل هذا العلاج والمتمثلة في 04 مبادئ: العدالة، المسؤولية، المساءلة، الشفافية.

5-1- العدالة: تعتبر من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم منها قول الله عزوجل "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء الله "سورة النساء الآية 135. وقوله تعالى "وإذا قلتم فاعدلوا "سورة الأنعام الآية 152.

5-2- المسؤولية: تعني تحديد المسؤولية المقدرة من كل طرف بدقة والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة. و أن مسؤولية كل طرف في الشركة حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء تعاقد مع غيره ، و إنما هو مسؤول أمام الله عزوجل لقوله تعالى "و كل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ، و يخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا

" سورة الإسراء الآيات 13-14. كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار اتخذه في ضوء البيانات و المعلومات الصادقة بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار .

5-3- **المساءلة:** تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي منصب، إمكان تقدير وتقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام المساهمين، وتقديم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

5-4- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب ان ترتكز على المصداقية والوضوح والافصاح والمشاركة.

5- معايير حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية بماليزيا:

- يجب ان تعتمد الشفافية في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المنشاة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية او الافصاح عن سبب عدم الالتزام؛
- تزويد مجلس الادارة بالتقارير التي تبن مدى التزام مؤسسة الخدمات المالية الاسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية ان تتحمل مسؤولية انتمائية تجاه اصحاب حسابات ،مع الافصاح و الشفافية عن المعلومات؛
- يجب توفير المعلومات لاصحاب حسابات الاستثمار حول اسس توزيع الارباح، وخاصة نسبة المشاركة في الارباح والخسائر؛
- يجب ان يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة.

المبحث الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة البنوك الاسلامية:

ينبغي ان يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف اصحاب المصلحة، وفقا للقانون الساري او وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف اصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل، وضمان الاستمرارية المؤسسات.

الشكل 04: علاقة أصحاب المصالح بالمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

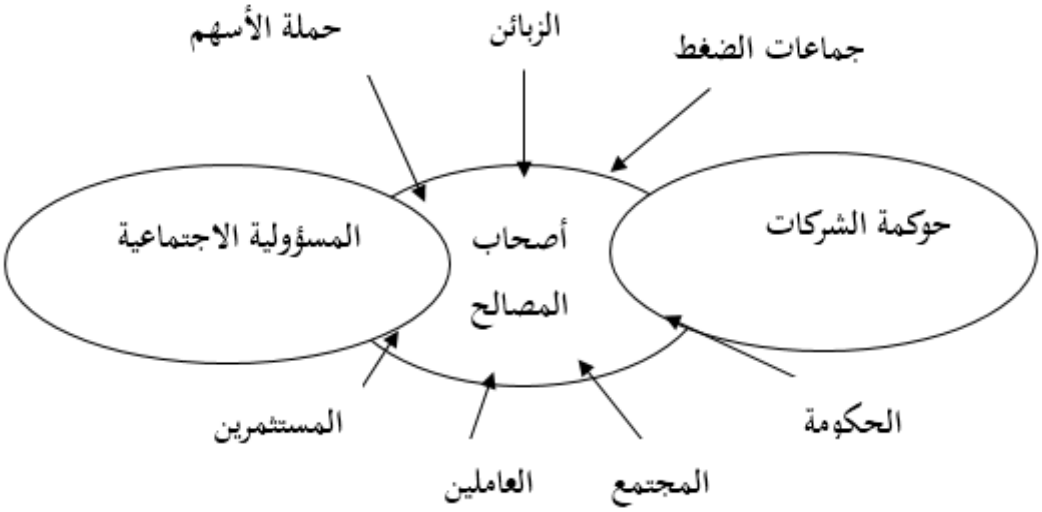

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على :

Freeman :R.E,Astakeholder Theory of the modern corporation ,in :T.beauchamp and N.Bowie ,Editors ,Ethrical Theory and business ,Hall upper saddle River ,2011.

1- نظرية اصحاب المصالح:

من عرض نظرية اصحاب المصالح واهميتها في المجالات الادارية كان Freeman وهي العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المؤسسة في ظل تلك البيئة، وترتكز هذه النظرية بشكل اساسي على انه يجب على المنشات ان يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة أسهم "المساهمين " واصحاب المصالح تتضمن العملاء، العاملين، الموردون، والمجتمع بشكل عام.

2-المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية):

أي أن فكرة وجود شركة قائمة على تلبية مصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها سواء كانوا من مستثمريها، او موظفيها او زبائنها، ومن خلال هذه الرؤية فان المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، وإنما توليد القيم فيما يرضى جميع المصالح المشاركة وهذا ما يطلق عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

3-المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة المصارف الإسلامية:

تعمل الحوكمة على جعل البنوك الإسلامية مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة لان من اجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجيهات الاجتماعية والبيئية التي من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة وهذا ما أشار إليه تقرير صدر في افريل

2002من طرف"برنامج الأمم المتحدة للبيئة "و "مجلس الأعمال العالمي من اجل التنمية المستدامة "بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

-مدحت محمد أبو النصر، (2015)، " الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

-صبري بوبكر، دوك دونغ نغوين، (2019)، " حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات، التركيز على الأسواق الناشئة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 714ص.

-كينت أ .كيم، جون نوفسنجر، ديرك ج. موهر، (2010)، " حوكمة الشركات، الأطراف الراصدة والمشاركة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 196 ص.

-ديفيد لاركر، بريان تيان، (2017)، " مسائل في حوكمة الشركات، نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها"، الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، الرياض، 546 ص.

-معهد حوكمة الشركات (HAWKAMAH)، (2017)، "ممارسات البيئية، الحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية بالشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحليل نتائج مؤشر ستاندرد آند بورز- حوكمة لأسواق الدول العربية، 38 ص

-سمية بو مروان، (2014)، " الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية – دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 100 ص100 .

-وليد محمد محمد السيد عبد الرحمن، (2018)، " أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة- دراسة إمبريقية-، دراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة الزقازيق. مصر.

محمد فلاق، (2016)، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع"،عمان، 372 ص

- ميثم بدر بعيوي السفان (2020)، " تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح لعينة من الوحدات الإقتصادية في العراق" أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتور فلسفة في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد. العراق.

- وليد حميد رشيد الأميري، (2014)، " المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويني، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة سانت كليمنتس، بغداد.

المراجع باللغة الأجنبية

-Brealy., Myers., Marcus. (2001), “Fundamentals of Corporate Finance”, Third Edition, McGraw-Hill Companies, Usa, p 651.

-Pascal, Viénot. (2007), “La Gouvernance de l’entreprise familiale :77 conseils pratiques aux administrateurs, actionnaires et dirigeants’’, Éditions d’Organisation, Paris, p159.

-Roland, Péres. (2003), ‘La Gouvernance de l’entreprise’’, Éditions La Découverte, Paris, p129.

-Vasant, Raval. (2020), ‘ Gorporate Governance : A Pragmatic Guid for Auditors, Directors, Investors, and Accountants’’, Taylor & Francis Group, London, p 270.

-Henry, Mintzberg. (2004), ‘ Pouvoir et gouvernement d’entreprise’’, Éditions d’Organisation, Paris, p 242.

-Abdelhak, Ziani. (2014), ‘ Le Rôle de l’Audit Interne dans l’Amélioration de la Gouvernance d’Entreprise : Cas Entreprise Algériennes’’, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestions, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, p304.